الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير المالية العامة

الموضوع:

الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر

من إعداد:
قنادزة جميلة

تحت إشراف:
أستاذ التعليم العالي: بوهنة علي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. بومدين حسين	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
د. كربوش محمد	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحنا
د. بلميمون عبد النور	أستاذ محاضر	جامعة معسكر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017–2018

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاب في يوم، إلا وقال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر، ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني

كلمة شكر

يقول الله عز وجل: (ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم.

نشكر الله عزو وجل أول من يستحق الشكر ونحمده على نعمة الصبر التي وهبنا إياها فلولا توفيقه لنا ما كنا لننجز شيئا.

بعد شكر الله تعالى، أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى:

- الأستاذ المؤطر: البروفيسور بوهنة علي على التوجيه وحسن التأطير.
- لجنة المناقشة لقبول مناقشة هذه الأطروحة، وصرفهم جزء من وقتهم الثمين على قراءتها.
- عمال شركة سيور، سياكو وسيال.
- كل من ساهم ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- أغلى ما أملك في هذا الوجود أمي الغالية حفظها الله.

- روح أبي الطاهرة رحمه الله.

- زوجي العزيز الذي قاسمني عناء إنجاز هذا العمل.

- ابنتي قطر الندى التي سهرت معي الليالي تشاكسني بالقلم كتابة هذا العمل. وابني الكتكوت يزن باديس.

- كل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا.

- كل الأصدقاء والصديقات وكل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة العامة	11-1
الفصل التمهيدي: مقاربة اصطلاحية للتنمية الاقتصادية	12
تمهيد الفصل	12
المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في أدبيات الاقتصاد	14
المطلب الأول: ماهية التخلف	14
1/ مفهوم التخلف:	14
2/ مظاهر التخلف:	16
3/ معايير التخلف:	17
المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	18
1/ مفهوم النمو الاقتصادي:	19
2/ أنواع النمو الاقتصادي:	20
3/ طرق قياس النمو الاقتصادي:	21
4/ نماذج النمو الاقتصادي:	24
المطلب الثالث: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية	43
1/ تعريف التنمية الاقتصادية:	43
2/ الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:	47
3/ عوامل ظهور التنمية الاقتصادية:	47

4/ أبعاد التنمية الاقتصادية:	48
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	51
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي	51
1/ التجاريين والطبيعيين:	51
2/ التنمية في الفكر الكلاسيكي:	52
3/ نظرية جوزيف شومبيتر:	53
4/ نظرية كينز:	54
المطلب الثاني: نظريات المراحل الخطية **linear stages theories**	55
1/ مرحلة المجتمع التقليدي:	55
2/ مرحلة ما قبل الانطلاق:	56
3/ مرحلة الانطلاق:	56
4/ مرحلة النضج:	56
5/ مرحلة الاستهلاك الواسع:	57
المطلب الثالث: نظريات التبعية الدولية ونظريات التغيير الهيكلي	57
1/ نظريات التبعية الدولية :	57
2/ نظريات التغيير الهيكلي:	59
المطلب الرابع: النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية	60
1/ النظرية الكلاسيكية الجديدة:	60
2/ نظريات التنمية (النمو) الحديثة:	61
المبحث الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية	65
المطلب الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها	65
1/ مقاييس التنمية الاقتصادية:	65
2/ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:	68
المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية	72
1/ الموراد الطبيعية:	72

2/ الموراد البشرية:	73
3/ رأس المال:	73
4/ التكنولوجيا:	74
المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية	75
المطلب الرابع: عوائق التنمية الاقتصادية	77
1/ العقبات الاقتصادية:	77
2/ العقبات الاجتماعية، السياسية والفكرية:	77
3/ العقبات التكنولوجية والتنظيمية:	78
خلاصة الفصل:	79
الفصل الأول: دور القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية	81
تمهيد الفصل	81
المبحث الأول: دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية	83
المطلب الأول: دور الدولة في ظل تطور الفكر الاقتصادي	83
المطلب الثاني: مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	86
1/ إخفاق آلية السوق:	86
2/ السلع العامة:	87
3/ الاحتكار:	89
المطلب الثالث: قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	90
1/ المؤشرات المالية:	90
2/ مؤشر حجم العمالة الحكومية:	92
3/ مؤشر الإنتاج العام:	93
4/ مؤشر السياسات العامة:	93
5/ مؤشر التظيم والقواعد المؤسسية:	94
المطلب الرابع: وظائف الدولة في ظل اقتصاد السوق	95
1/ الوظيفة التخصصية:	95

2/ الوظيفة التوزيعية:	96
3/ الوظيفة التنظيمية والتشريعية:	96
4/ وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:	96
المطلب الخامس: الأنشطة التي تقوم بها الدولة في ظل اقتصاد السوق	97
المبحث الثاني: أهمية القطاع العام في الجزائر	99
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاع العام الجزائري	99
1/ نشأة القطاع العام:	99
2/ مفهوم القطاع العام:	100
3/ خصائص القطاع العام:	102
4/ عوامل ظهور القطاع العام وأهدافه:	103
5/ مكونات القطاع العام الجزائري:	106
6/ مشاكل القطاع العام:	106
المطلب الثاني: أساليب إصلاح القطاع العام الجزائري	109
1/ إصلاح المؤسسات العمومية:	110
2/ خوصصة المؤسسات العمومية:	117
3/ برنامج التعديل الهيكلي:	122
المطلب الثالث: تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر	128
1/ المخططات التنموية للفترة 1967-1989:	128
2/ برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2019:	136
المبحث الثالث: أهمية القطاع الخاص في الجزائر	150
المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص	150
1/ نشأة القطاع الخاص وتطوره:	150
2/ تعريف القطاع الخاص:	154
3/ مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر:	155
المطلب الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص	156

المطلب الثالث: طبيعة وهيكل القطاع الخاص في الجزائر	160
المطلب الرابع: معوقات نمو القطاع الخاص في الجزائر	163
1/ القيود المالية:	163
2/ القيود غير المالية:	164
المطلب الخامس: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية	165
1/ مساهمة القطاع الخاص في إنجاز المشاريع الاستثمارية:	165
2/ مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:	171
3/ الموازنة بين القطاعين العام والخاص:	173
خلاصة الفصل:	175
الفصل الثاني: مبادئ ومفاهيم الشراكة العمومية الخاصة	177
تمهيد الفصل	177
المبحث الأول: ماهية الشراكة العمومية الخاصة	178
المطلب الأول: تعريف الشراكة العمومية الخاصة ومبرراتها	178
1/ تعريف الشراكة العمومية الخاصة:	178
2/ مبررات الشراكة العمومية الخاصة:	182
3/ الفرق بين الشراكة العمومية الخاصة والخوصصة:	183
المطلب الثاني: فوائد وشروط الشراكة العمومية الخاصة	184
1/ فوائد الشراكة العمومية الخاصة:	185
2/ شروط نجاح الشراكة:	185
المطلب الثالث: مراحل الشراكة العمومية الخاصة والنظريات المفسرة لها	186
1/ مراحل الشراكة العمومية الخاصة:	187
2/ نظريات الشراكة العمومية الخاصة:	193
المطلب الرابع: صعوبات ومخاطر الشراكة العمومية الخاصة	199
1/ قصور التنظيم التشريعي وضعفه:	199
2/ الصعوبات المتعلقة بالإطار المؤسسي:	200

3/ ضعف الوعي العام:	202
المطلب الخامس: مزايا وسلبيات الشراكة العمومية الخاصة	203
1/ مزايا الشراكة العمومية الخاصة:	203
2/ سلبيات الشراكة العمومية الخاصة:	203
المبحث الثاني: أشكال الشراكة العمومية الخاصة	204
المطلب الأول: شراكات تعاقدية	204
1/ عقود الخدمات:	204
2/ عقود الإدارة:	205
3/ عقود الإيجار:	206
4/ عقود الامتياز:	207
5/ عقود BOT نظام البناء والتشغيل والتحويل:	208
المطلب الثاني: شراكات تعاونية	215
المطلب الثالث: تصنيفات أخرى للشراكة العمومية الخاصة	216
1/ الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع العام:	216
2/ الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع الخاص:	216
3/ الشراكة بالتعيين:	216
المبحث الثالث: التجارب الدولية للشراكة العمومية الخاصة	217
المطلب الأول: الشراكة العمومية الخاصة في المملكة المتحدة	217
1/ تجربة الشراكة في مجال الصحة:	218
2/ تجربة الشراكة في مجال التعليم:	219
3/ تجربة الشراكة في مجال السجون:	220
المطلب الثاني: الشراكة العمومية الخاصة في فرنسا	220
المطلب الثالث: الشراكة العمومية الخاصة في كندا	224
المطلب الرابع: الشراكة العمومية الخاصة في المغرب وتونس	226
1/ الشراكة العمومية الخاصة في المغرب:	226

2/ الشراكة العمومية الخاصة في تونس:	229
المطلب الخامس: الشراكة العمومية الخاصة في الجزائر	231
خلاصة الفصل	241
الفصل الثالث: الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة قطاع المياه	244
تمهيد الفصل	244
المبحث الأول: الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في العالم	246
المطلب الأول: لمحة عن الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه	246
1/ نشأة PPP في قطاع المياه:	246
2/ أنواع الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه:	248
3/ الشركات الخاصة لتسيير خدمات المياه في العالم:	251
4/ مصادر التمويل في إطار عقود الشراكة:	252
5/ أهداف الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه:	255
6/ التجارب الدولية للشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه:	256
المطلب الثاني: واقع قطاع المياه في الجزائر	271
1/ مصادر واستخدامات الموارد المائية في الجزائر:	272
2/ الهياكل المؤسساتية للموارد المائية في الجزائر:	293
3/ إستراتيجية التنمية في مجال الموارد المائية:	305
المطلب الثالث: تسعيرة خدمات المياه في الجزائر	307
المطلب الرابع: مشاكل خدمات المياه في الجزائر	312
المبحث الثاني: الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه في الجزائر	313
المطلب الأول: شركة المياه والتطهير للطارف وعنابة SEATA	313
المطلب الثاني: شركة المياه والتطهير لولاية وهران SEOR	313
المطلب الثالث: شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة SEACO	314
1/ مضمون عقد SEACO:	314

2/ تقييم الشراكة لشركة SEACO:	315
المطلب الرابع: شركة المياه والتطهير للجزائر SEAAL	323
1/ أهداف عقد الشراكة:	323
2/ الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة:	324
3/ نتائج عقد الشراكة:	325
المبحث الثالث: الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه بوهران –سيور، أغبار–	327
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لشركة المياه والتطهير لوهران سيور	327
1/ المستوى المركزي:	328
2/ المستوى اللامركزي:	330
المطلب الثاني: التعريف بالشريك الخاص أغبار Agbar	333
المطلب الثالث: أساسيات الشراكة بين سيور وأغبار	334
1/ طبيعة عقد الشراكة ما بين سيور–أغبار:	334
2/ مهام وأهداف الشراكة بين سيور – أغبار:	335
المطلب الرابع: تقييم عقد الشراكة بين سيور –أغبار	338
1/ مياه الشرب:	338
2/ التطهير والصرف الصحي:	347
3/ تسيير الزبائن:	348
4/ تدريب العمال ونقل الخبرات:	250
5/ فاتورة المياه:	351
المطلب الخامس: نتائج الشراكة بين سيور وأغبار	353
1/ ظروف قطاع المياه في وهران قبل الشراكة:	353
2/ قطاع المياه في وهران بعد الشراكة:	354
خلاصة الفصل:	358
الخاتمة العامة	360
قائمة المراجع	373

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشركات الوطنية التي تم إعادة هيكلتها والمؤسسات المنبثقة عنها	112
02	المؤسسات التي تمت خوصصتها خلال الفترة 1995-2003 عن طريق فتح رأسمالها	119
03	الاستثمارات المخططة خلال الفترة 1967-1969	129
04	حجم وهيكلة الاستثمارات خلال الفترة 1970-1973	131
05	حجم وهيكلة الاستثمارات المحققة خلال الفترة 1974-1977	132
06	استثمارات المخطط الخماسي الأول	133
07	تطور الاستثمارات من 1979-1990	134
08	تطور معدل نمو الإنتاج الصناعي 1985-1991	135
09	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	138
10	التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	143
11	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	146
12	تصنيف المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال خلال سنتي 1999-2001	161
13	تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر	162
14	مقارنة بين أهم المؤشرات الاستثمارية للفترة 2002-2012	166
15	توزيع المشاريع المنجزة حسب الحالة القانونية من قطاع خاص أو عام أو مختلط للفترة 2002-2012	168
16	توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال 2002-2012	170

17	نسب مساهمة القطاعين العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2012	171
18	نموذج المراحل الزمنية التي يمر بها تنفيذ المشروع	191
19	مراحل تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فرنسا	221
20	نسبة مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه في بعض الدول	247
21	أنواع الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه	250
22	الشركات الخاصة الرائدة في تقديم خدمات المياه بفرنسا سنة 2012	260
23	الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه حسب النوع في الدول العربية	265
24	نتائج تسيير الشركة أغبار لخدمات المياه في الشيلي	268
25	التدفقات المائية في المناطق الأربعة من شمال الجزائر	275
26	محطات تحلية مياه البحر صغيرة الحجم	285
27	محطات التحلية الكبرى	286
28	تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية	294
29	الأسعار القاعدية للخدمات العمومية للتطهير والتزويد بالماء الشروب حسب المناطق التسعيرية الإقليمية إبتداءا من جانفي 2005	308
30	سلم تسعيرة الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير حسب الفئات والحصص	311
31	تطور عدد الزبائن 2009-2014	316
32	عدد التوصيلات الجديدة 2010-2014	317
33	عدد العدادات الجديدة 2010-2014	317
34	تطور عدد الاختبارات لنوعية المياه	318
35	تطور معدلات التزويد بالمياه	319
36	عدد الشكاوى الواردة والمعالجة 2008-2014	321
37	حجم المياه المعالجة 2010-2014	322
38	إحصائيات حول شركة أغبار	334

39	برنامج توزيع مياه الشرب أوت 2008	338
40	برنامج توزيع مياه الشرب لسنة 2016	339
41	برنامج توزيع مياه الشرب بولاية وهران 2008-2013	341
42	شبكات توزيع مياه الشرب المؤهلة للفترة 2009-2013	343
43	حجم المياه الموزعة يوميا	344
44	حجم العمال المدربين حسب المصالح	350
45	تسعيرة مياه الشرب والتطهير الجزء الثابت	352
46	تسعيرة مياه الشرب والتطهير للعائلات الجزء المتغير	352
47	تسعيرة مياه الشرب والتطهير للإدارة والتجارة، الصناعة والسياحة الجزء المتغير	353

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	محددات الطلب الكلي عند كينز	55
02	توزيع المشاريع المنجزة حسب الحالة القانونية للفترة 2002-2012	169
03	أسلوب التمويل العمومي	253
04	تمويل المؤسسات الخاصة	254
05	التمويل المباشر للمشروع	255
06	الشراكة العمومية الخاصة والتسيير العمومي لخدمات المياه في فرنسا منذ سنة 1900	259
07	الشراكات الجديدة والسكان الممونين بالماء في الدول النامية حسب المناطق 2007-1991	263
08	وضعية عقود الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في الدول النامية سنة 2007	264
09	رسم تخطيطي مبسط للترتيب المستخدم في إصلاح قطاع المياه في السنغال	270

10	وكالات الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر	299
11	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لشركة سيور	330
12	وضعية توزيع مياه الشرب 24/24سا في وهران ديسمبر 2012	340
13	مخابر تحليل مياه الشرب بوهران	346

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول النامية باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي. ومن هذا المنطلق وضعت هذه الدول "التنمية" قضيتها الرئيسية، ولتحقيقها تباينت إستراتيجياتها بحيث طبقت تجارب مختلفة أملا في الوصول إلى تنمية اقتصادية واللحاق بالدول المتقدمة.

فقد شهدت السنوات العشرين الأخيرة انتشارا واسعا لعملية التحول نحو القطاع الخاص، بحيث أصبحت هذه العملية في مفهومها وأساليبها وشروطها وفترات تطبيقها ظاهرة عالمية امتدت إلى كافة الأقطار وبمختلف أنظمتها ومستويات تقدمها فقد اشتركت فيها الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، خاصة بالنسبة للأخيرة بعدما أثبت قطاعها العام عجزه وعدم كفاءته، غير أن وقائع العلاقات البنيانية وبكافة تفاصيل هذه العلاقات: المحلية والدولية وبيئاتها السياسية والاجتماعية والثقافية قد انعكست على هذا التحول، ما أدى إلى ظهور بوادر أخرى من العلاقات.

فالتنمية مسؤولية المجتمع كله من صناع القرار إلى المواطنين إلى القطاعين العام والخاص، و هي تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير البيئي ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات الناس و قدراتهم و ترتكز على مبدأ المشاركة الفعلية بين القطاعين العام والخاص في القرار، التنفيذ و التقييم، وصولا إلى الرفاهية الإنسانية وفق نهج الشراكة.

فالشراكة بين القطاعين العام و الخاص تعتبر أداة تطويرية و منهجا إداريا تحديثيا و وسيلة من وسائل تحقيق الحاكمية المتوازنة و التنمية الاقتصادية، التي تسعى إليها الدول المتطورة و النامية. فقد حضي موضوع الشراكة العمومية الخاصة باهتمام كبير من قبل الحكومات والمجتمعات و المراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم، بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على جمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات و موارد و خبرات كل من القطاعين العام و الخاص، لتتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء و تشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجه القطاع العام تحديات و صعوبات في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة وتحسين أدائه، لذلك تسعى الدول إلى خلق هذه التنظيمات المؤسسية و التشريعات و النظم لتتبنى الشراكة، التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه و إدارة و تشغيل المشاريع والأعمال و تطويرها و تنميتها من أجل خدمة أغراضها على أساس شراكة تعاونية و مساءلة شفافة و منفعة متبادلة.

و للشراكة العمومية الخاصة أهمية كبيرة في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية و تحسين الأداء الاقتصادي، رغم أنها مازالت في مراحلها الأولى لوضع مبادئ و قواعد و نظم موحدة تحكم وتنظم أشكال الشراكات المتنوعة بين هاذين القطاعين، بحيث تشمل كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية. فقدوم القطاع العام على هذا النوع من الشراكة لا يزال جد متواضع. و من الأسباب المؤدية إلى الشراكة أزمة التدبير العمومي المتميز بالبيروقراطية و غياب الشفافية و المساءلة. وضعف التمويل العمومي.

إن الشراكة العمومية الخاصة في الجزائر تبقى خيار إستراتيجي لها من الأهمية ما يؤهلها للحفاظ على القطاع العام و تفعيل دوره على جميع المستويات، خاصة قطاع خدمات المياه والصرف الصحي. فبسبب ندرة المياه وازدياد الطلب عليها وارتفاع كلفة تطوير مصادر مائية جديدة، أعادت السلطات الجزائرية النظر في طريقة تسيير قطاع المياه فلجأت إلى تعزيز دور القطاع الخاص في ذلك بهدف تحسين الأداء الاقتصادي لهذا القطاع وتنميته.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الجوهرية التالية:

كيف تساهم الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

تبعا للإشكالية تندرج الأسئلة الثانوية التالية:

- ما هي التنمية الاقتصادية و نماذجها في الفكر الاقتصادي؟
- ما هو دور كل من القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- فيما تتمثل الشراكة العمومية الخاصة، و ما هي مختلف تطوراتها و نماذجها؟

و كنقطة انطلاق لموضوعنا، و للإجابة على الإشكالية العامة و الأسئلة المتفرعة عنها، وضعنا الفرضية التالية:

☜ مساهمة الشركات الخاصة في تسيير خدمات قطاع المياه في الجزائر وفق الشراكة العمومية الخاصة تؤدي إلى تحسين أداء هذا القطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي أدت إلى معالجة هذا الموضوع كانت وليدة عدة قناعات يمكن حصرها فيما يلي:

- ❖ تزايد أهمية الشراكة العمومية الخاصة كأحد الآليات الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أنها تشغل حيزا كبيرا من الاهتمام على صعيد واضعي السياسات ومتخذي القرار في الدول النامية و الصناعية على حد سواء.

  كما أن مستوى أداء القطاع العام عرف في عدد من المجالات الإنتاجية و الخدمية على الأخص ضعف كبير، نظرا لقصور الأداء المالي مما يحتم اللجوء إلى الشراكة العمومية الخاصة.

- ❖ التوجه المتزايد لهذا النمط من التسيير في مختلف دول العالم.
- ❖ الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه، فالشراكة العمومية الخاصة أصبحت ظاهرة مسيطرة خلال السنوات الإثني عشر الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية.

فالساحة الاقتصادية العالمية تشهد ظهور استراتيجيات وآليات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأداء الحكومي والذي بدوره انعكس على إزالة الحدود التقليدية بين القطاعين العام والخاص، حيث أصبحت الشراكة بين هذين القطاعين هي إحدى أكثر الركائز والآليات توظيفا لتحقيق التنمية

الاقتصادية. نظرا لعدم إمكانية الاعتماد على الإنفاق الحكومي وحده في إقامة العديد من مشروعات الخدمة العامة والبنيات التحتية والمرافق الأساسية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى ما يلي:

- ❖ تحديد الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.
- ❖ تحديد الإطار المفاهيمي للقطاعين العام والخاص ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ❖ التعريف بالشراكة العمومية الخاصة و مختلف أنواعها، وتجاربها في العالم وفي الجزائر على وجه الخصوص.
- ❖ محاولة معرفة شروط نجاح الشراكة العمومية الخاصة وكيفية تخطي مختلف الصعوبات التي تواجهها.
- ❖ إبراز تأثيرات الشراكة العمومية الخاصة على أداء و فعالية الخدمة العمومية و تحقيق التنمية الاقتصادية و معرفة الإجراءات و السياسات المتبعة لتفعيل هذه الشراكة.
- ❖ تزويد المكتبة بمثل هذه الدراسات والتي يمكن أن تكون مرجع لطلاب العلم.

الدراسات السابقة:

- دراسة سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة الشراكة قطاع عام خاص في الجزائر ورغم

أنها في بداياتها الأولى إلا أن بعض النتائج الميدانية والتي كانت إيجابية تعتبر كمؤشرات للزيادة والتوسع في هذه الإستراتيجية لتحسين مستوى الخدمة العمومية للمواطن.

- دراسة غسان حجار، La partenariat public-privé: transfert de connaissances managériales et apprentissage. Cas d'entreprises publiques algériennes، أطروحة دكتوراه، جامعة Nice Sophia Antipolis، معهد إدارة الأعمال، 2014، ومن نتائجها أن عملية نقل المعارف واكتسابها والتحكم فيها من طرف مسيري وإطارات المؤسسات العمومية الجزائرية ممكنة ومرهونة بفترة التعاقد فقط.

- دراسة فراح رشيد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ومن نتائج الشراكة أن تكفل الشركة الفرنسية سويز بإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي بالجزائر العاصمة كان له نتائج إيجابية في مجال تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب. كما هو الحال بالنسبة لتجربة خصخصة المياه في الأردن والشيلي التي كانت نتائجها إيجابية.

- دراسة Edouard pérard بعنوان Water Supply: public or private? An approach based on cost of funds, transaction costs, efficiency and political costs. سنة 2009، تتضمن هذه الدراسة خلاصة لعدد كبير من الدراسات في تقييم أداء مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص في خدمات المياه، حيث احتوت على ملخص ل

48 دراسة قياسية من مختلف مناطق العالم. وهذه الدراسات كانت لها نتائج متباينة، فالدراسات التي أجريت في دول أمريكا الجنوبية (الشيلي، البرازيل، كولومبيا، بوليفيا والأرجنتين) توصلت إلى وجود آثار إيجابية على بعض أبعاد الأداء وآثار سلبية على البعض الآخر. وهذا التباين موجود حتى داخل نفس الدولة، فالشراكات الموجودة في مختلف مناطق الأرجنتين أعطت نتائج متباينة تراوحت بين التأثير السلبي أو عدم وجود تأثير.

في حين الدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة والتي اعتمدت على مدخل التكاليف والإنتاجية في التحليل فتوصلت إلى عدم وجود أثر لإشراك القطاع الخاص على الكفاءة. بينما الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من اعتمادها على نفس المدخل في التحليل إلا أنها توصلت إلى نتائج متباينة تماما تراوحت بين الأثر الإيجابي من حيث تخفيض التكاليف مقارنة بالقطاع العام وبين عدم وجود فرق في التكاليف، وبعضها توصل إلى أفضلية القطاع العام.

- دراسة Water Public-Private Partnerships for Urban Utilities: A Review of Experiences in Developing Countries (2009) وهي دراسة أجراها فريق من خبراء البنك الدولي، وقد هدفت إلى تقييم أداء الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال خدمات المياه والصرف الصحي بالدول النامية، حيث درست أكثر من 65 مشروع شراكة، وتم التحليل على أربع أبعاد للأداء: التوسع في الإمداد، جودة الخدمة، الكفاءة التشغيلية، تسعير الخدمات، وقد توصلت إلى نتيجة مفادها أن أثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أداء

الخدمة كان متباينا من دولة إلى أخرى، والنتائج اختلفت باختلاف شكل الشراكة المطبق، ولكنها اتفقت على وجود أثر إيجابي على بعدي التوسع في الإمداد وتحسين الكفاءة التشغيلية.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة تتمثل في:

- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق الإدارية من طرف المؤسسات المعنية بالدراسة الميدانية.
- البيروقراطية التي تميز الإدارات والمؤسسات العمومية الجزائرية تعيق التقدم في البحث العلمي، وقد تؤدي في الغالب إلى تغيير مساره.
- صعوبة الترجمة والتحكم في المصطلحات.

المناهج المتبعة وأدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال التطرق إلى مختلف التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالشراكة العمومية الخاصة، التنمية الاقتصادية والقطاعين العام والخاص. وربطها بالواقع من خلال دراسة حالة الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في الجزائر، وتحليل الإحصائيات والأرقام والبيانات المتعلقة به.
- **المنهج التاريخي:** بالتطرق إلى نشأة الشراكة العمومية الخاصة وتطورها في العالم.

أما عن أدوات الدراسة المستخدمة في هذا الميدان فتتمثل في:

- الإحصائيات المتعلقة بالدراسة الميدانية للشراكة العمومية الخاصة في الجزائر والتي تم الحصول عليها عن طريق إجراء مقابلة مع مسؤولي وموظفي المؤسسات المعنية.
- القوانين المتعلقة بالمياه في الجزائر.
- المقالات والمجلات والكتب وبعض الدراسات إلى جانب شبكة الانترنت، وكل بحث له علاقة بالموضوع.

خطة البحث:

للإجابة على إشكالية البحث في إطار الفرضيات الموضوعة، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول. فصل تمهيدي وثلاث فصول.

تناولنا في **الفصل التمهيدي** مقاربة اصطلاحية للتنمية الاقتصادية بذكر مختلف المفاهيم المتعلقة بالتخلف، النمو والتنمية الاقتصادية والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتنمية. ومقاييسها، مصادر تمويلها، متطلباتها، أهدافها وأهميتها وختمنا هذا الفصل بذكر مختلف العقبات التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول المتخلفة.

وخصصنا **الفصل الأول** لدور كل من القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول لدور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية بداية بدورها في ظل تطور الفكر الاقتصادي عبر مختلف المدارس، ثم مبررات تدخلها في النشاط الاقتصادي، ومؤشرات القياس الكمي لحجم هذا التدخل، وذكر وظائف الدولة الأساسية في الاقتصاد الحديث، ومختلف الأنشطة التي يجب أن تختص بها بصفة أساسية.

وخصص المبحث الثاني لأهمية القطاع العام في الجزائر بذكر المفاهيم العامة المتعلقة به من النشأة، المفهوم، الخصائص وحتى عوامل الظهور والأهداف، وصولا إلى المشاكل التي يعاني منها وذكر مختلف أساليب الإصلاح المنتهجة للقضاء على هذه المشاكل من إعادة الهيكلة إلى الخوصصة فبرنامج التعديل الهيكلي. وخصصنا الجزء الأخير لتطور الاستثمارات العمومية في الجزائر عبر المخططات التنموية للفترة 1967-2019.

أما المبحث الثالث فكان حول أهمية القطاع الخاص في الجزائر بذكر النشأة، التطور، العوامل التي ساعدت على ظهوره وحتى تلك المحددة لنموه، ثم تطرقنا إلى طبيعة وهيكل القطاع الخاص في الجزائر ومعوقات نموه، وذكر دوره في التنمية الاقتصادية.

أما في **الفصل الثاني** فتناولنا في المبحث الأول مبادئ ومفاهيم الشراكة العمومية الخاصة من تحديد تعريف لها وذكر مبرراتها، فوائدها شروطها، مراحلها والنظريات المفسرة لها. كما ذكرنا صعوبات ومخاطر الشراكة العمومية الخاصة، مزاياها وسلبياتها.

وفي المبحث الثاني تطرقنا لمختلف أشكال الشراكة العمومية الخاصة من الشراكات التعاقدية، فالتعاونية إلى بعض التصنيفات الأخرى.

والمبحث الثالث خصص للتجارب الدولية في الشراكة العمومية الخاصة وقد ركزنا على مجموعة من الدول الرأسمالية والمتمثلة في المملكة المتحدة، فرنسا وكندا، بالإضافة إلى دول المغرب العربي بما فيهم الجزائر.

وختمنا **بفصل ثالث** حول الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة قطاع المياه. وقد بدأنا هذا الفصل بذكر لمحة تاريخية عن الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه في العالم، والتطرق إلى مختلف التجارب الدولية في هذا الإطار، وركزنا على دراسة واقع قطاع المياه في الجزائر ونظام التسعيرة والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

وفي المبحثين الثاني والثالث تطرقنا لدراسة الشراكة العمومية الخاصة لقطاع المياه في الجزائر في ولايات الطارف وعنابة، قسنطينة، وهران، والجزائر العاصمة فذكرنا مضمون الشراكة في هذه الولايات وأهدافها ونتائجها، مع تبيان أثر الشراكة العمومية الخاصة على أداء مؤسسات المياه والتطهير في الولايات المذكورة سابقا.

الفصل التمهيدي

تمهيد الفصل:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية. وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية في جوانبها المختلفة. وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية منها حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها مقابل ما حققته الدول المتقدمة من رخاء.

بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية في حينها وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية والصين والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية.

وبالتالي أصبحت التنمية قضية كبرى من قضايا الزمن الراهن على المستوى الوطني، كما على المستوى الدولي خاصة مع ظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.

أما فيما يخص نظريات التنمية فما هي إلا مجموعة كتابات غير متكاملة هدفها تبيان للشعوب النامية طريق تحقيق التنمية ومحاكاة الغرب الرأسمالي في أقصر وقت لسد الفجوة بين الدول التي اكتملت تنميتها وتلك التي مازالت دون تنمية.

وللإحاطة بمختلف جوانب التنمية الاقتصادية ومبادئها قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- التنمية الاقتصادية في أدبيات الاقتصاد.
- نظريات التنمية الاقتصادية.
- مقومات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في أدبيات الاقتصاد

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء. وظهرت العديد من التحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التنمية من جوانبها المختلفة.

وقبل أن نتطرق إلى مفاهيم التنمية الاقتصادية، كان لزاما علينا أن نلقي نظرة حول التخلف والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التخلف

للإحاطة بماهية التخلف سنتطرق إلى تعريف التخلف وخصائصه، أسبابه، مظاهره ومعاييره.

1/ مفهوم التخلف:

يمكن اعتبار التخلف ظاهرة معقدة ومركبة، ذات أبعاد متعددة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية. حيث لا يوجد تعريف واحد له يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها ويقترح سيمون كورنت ثلاث تعاريف:

- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

- قد يعني أيضا الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.[1]

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص(81).

ويمكن تعريف التخلف بأنه يعكس حالة تدني حضاري يبقي شعبا يحيا كيانات اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية على مستوى من الجمود لا يسمح له بالتغيير فيها.[1]

وعلى الرغم من التعريفات التي قدمت للتخلف الاقتصادي إلا أن هناك اتفاق بين مختلف التعريفات في أن التخلف يشير إلى: انخفاض مستويات الدخول والمعيشة في دولة ما، ولذلك فإن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل والمعيشة لغالبية سكانها وينشأ عن ذلك عدة أوضاع منها:

- زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الموارد المتاحة مما يؤدي على عدم قدرة الدولة على توفير الحاجيات الأساسية لعدد كبير من السكان.
- عدم قدرة الدولة على استخدام بعض مواردها الاستخدام الأمثل.

وقد ارتكز الفكر الحديث للتخلف على أنه ليس ظاهرة اقتصادية فقط، ولكنه أيضا ظاهرة متعددة الأبعاد فهو يحتوي على جوانب اقتصادية واجتماعية وإنسانية. فالتخلف يعني الفقر والبطالة وعدم المساواة فهو يشير إلى مجموعة من الأوضاع غير الملائمة التي يحياها جانب كبير من أفراد المجتمع المتخلف.[2]

[1] نداء مطشر صادق، **التخلف والتحديث والتنمية السياسية**، منشورات جانعة قاريونس بنغازي ليبيا، الطبعة الأولى، 1998، ص(22).

[2] غازي محمود ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989،2003)**، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص(47،48).

2/ مظاهر التخلف: لقد ميز المهتمون بالتخلف المظاهر التالية:

2-1/ المظاهر الاقتصادية للتخلف: تتمثل فيما يلي:

- **التخصص في إنتاج المواد الأولية:** حيث تتسم الدول النامية بتخصصها في إنتاج المواد الأولية خاصة الإستراتيجية، وأن اقتصادها قائم على الإنتاج الزراعي.

- **ازدواجية الاقتصاد:** بتطوير وتشجيع القطاعات المنتجة للمادة الأولية مع بقاء القطاعات الاقتصادية الأخرى من غير رعاية وذلك خدمة للصناعات الرأسمالية المتقدمة.

- **ضعف القاعدة الصناعية:** حيث تتصف البلدان المتخلفة بعدم وجود قاعدة صناعية كفوءة للاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك عبر عدد من المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل:

- انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي.
- انخفاض مستوى إنتاجية العامل الصناعي.
- صغر حجم المنشآت الصناعية.
- انخفاض نسبة أعداد العاملين الصناعيين قياسا إلى عدد القوى العاملة الكلية.[1]

- **اختلال هيكل الصادرات:** حيث تتركز عادة في سلعة واحدة، في حين أن الاستيراد من الخارج يكون متنوع، وبالتالي فإن اعتماد التنمية الاقتصادية على موارد متقلبة وغير مستقرة يؤدي إلى التأثر الكبير بهذه التقلبات.[2]

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص(18،19).
[2] نداء مطشر صادق، مرجع سبق ذكره، ص(28).

2-2/ المظاهر غير الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

- ارتفاع الكثافة السكانية.
- انخفاض المستوى العلمي وشيوع الأمية.
- انخفاض المستوى الصحي.[1]
- تدني حصة الفرد من رأس المال.
- انخفاض مستوى المعيشة.
- الإنفاق البذخي.
- وجود ظاهرة عمل الأطفال.[2]

2-3/ مظاهر أخرى متنوعة: وتشمل جوانب عديدة ومتنوعة منها تخلف وسائل الإنتاج وعدم كفاءة نظام الاتصالات وتدني مستوى التكنولوجيا وعدم الاستقرار السياسي وتخلف النظام المصرفي.[3]

3/ معايير التخلف: من الصعوبة تحديد معايير محددة لظاهرة التخلف الاقتصادي نظرا لكون هذه المشكلة معقدة ومركبة وذات جوانب متشابكة، ولهذا فليس هناك اتفاقا على معيار محدد شامل يضم كل الصفات بالرغم من وجود معايير عديدة مثل:

- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أي الهيكل الاقتصادي.

[1] محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص(34،38).

[2] فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص(82).

جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق، 2010، ص(71).

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص(36).

– نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الإنتاج، لكن ارتفاع هذه النسبة ما هو إلا نتيجة وليس سببا للرخاء الاقتصادي.

– حصة رأس المال للفرد، لكن انخفاض حصة رأس المال ليس معيارا للتخلف وإن رأس المال ضروري لكنه ليس كافيا للتقدم.

– حصة الفرد من الخدمات التعليمية والصحية وما إلى ذلك.

إلا أن معيار الدخل هو الأكثر شيوعا في الاستخدام للدلالة على تقدم أو تخلف البلد، بحيث أن البلد الذي يكون متوسط دخل الفرد الحقيقي فيها أعلى من حد معين يعتبر ذلك البلد متقدم في حين أن البلد الذي يكون دخل الفرد فيه أقل من ذلك فإنه يعتبر متخلف. وهذا راجع لتوفر البيانات عنه، كما أن حالة التقدم الاقتصادي عادة يرافقها ارتفاع مستوى الدخل.

غير أن معيار الدخل لا يمكن أن يغني عن استخدام معايير أخرى مكملة لقياس حالة التخلف مثل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي ونسبة المتعلمين من إجمالي عدد السكان ونسبة الأطباء إلى السكان وحصة الفرد من رأس المال ... الخ.[1]

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

لقد تعزز الاهتمام بالنمو من قبل البلدان الفقيرة خصوصا بعد نيلها الاستقلال، ووفقا لذلك سنتطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي أنواعه، طرق قياسه والعوامل المؤثرة فيه.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص(27،29).

1/ مفهوم النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل وعليه فالنمو هو نمو في حجم الإنتاج الكلي الخام خلال فترة زمنية محددة وهو ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية.[1]

والنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي /عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي.

وعليه فمعدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي- معدل النمو السكاني.

ومن ناحية أخرى إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي. فالدخل النقدي هو عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال سنة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي + المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة (سنة) وعليه فلن يكون هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

إذن فمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم. وعليه فهو يركز على التغير الكمي.[2]

---

[1] Jacques lacaillon, **la croissance économique**, édition cujas, paris, 1972, p(10).

[2] عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002-2003، ص(11،12).

النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد.[1]

وبالتالي يمكن التفرقة بين نوعين من النمو، الأول شامل ويتحقق حين ينمو الناتج الوطني الحقيقي والثاني كثيف وهو التحسن في مستوى الحياة من خلال نمو الدخل الفردي الحقيقي.[2]

مما سبق تتمثل عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- الزيادة تكون على المدى الطويل.[3]

2/ أنواع النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي أنواع تتمثل في:

2-1/ النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان.

2-2/ النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان ينجم عنه ارتفاع الدخل الفردي والمرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية.[4]

[1] ناجي حسين خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص(9).

[2] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، **إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم**، المطبعة الكلية، القاهرة، 1989، ص(59).

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، 2000، ص(55).

[4] Jacque brasseul, **introduction du l'économie du développement**, armond colin édition, 1993, paris, p(13).

2-3/ النمو التلقائي: الزيادة المستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون اللجوء إلى التخطيط القومي في تحقيقه. ويتصف هذا النوع من النمو بالبطء واحتمال تعرضه لتقلبات عنيفة.

2-4/ النمو المخطط: هو ذلك الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية تجاه النمو بمعدل سريع. لذا فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط والإستراتيجيات المرسومة وفاعلية التنفيذ ومتابعة تحقيقها، ومرونة السياسات المتبعة.

والنمو المخطط يعتبر نمو ذاتي الحركة مثله في ذلك مثل النمو التلقائي ولكنه بمعدلات أسرع من النمو التلقائي.[1]

2-5/ النمو العابر: وهو يحدث نتيجة لوجود عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ويزول بزوالها. وهذا النوع من النمو ليس له صفة الاستمرار، وقد عرف هذا النمو في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات مواتية في تجارتها الخارجية (ارتفاع أسعار البترول).[2]

3/ طرق قياس النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي عدة مؤشرات يتم بواسطتها قياس مدى قوة أو ضعف النمو في أي بلد وتتمثل فيما يلي:

3-1/ الدخل القومي الكلي: يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقبل في الأوساط الاقتصادية، وذلك لأن زيادة

[1] هشام محمود الأقداحي، **مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**، مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص(44).

[2] سميع مسعود، **الموسوعة الاقتصادية**، شركة المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1997، ص(117).

الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عندما يزيد عدد السكان بنفس المعدل أو أكبر، ونقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان.

3-2/ الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثروتها الكامنة.

3-3/ معيار متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثر صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي عامة.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط والمتمثل في المعادلة التالية:

معدل النمو=الدخل الحقيقي للفترة t- الدخل الحقيقي للفترة t-1/الدخل الحقيقي للفترة t-1

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية بزيادة الأسعار، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغيرات التي تنتج عن الأسعار.

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

كما أنه هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الدولة للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد من بينها:

- ضعف الأجهزة الإحصائية خاصة في الدول النامية.
- صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي.
- اختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بند الدخل.
- عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية.[1]

3-4/ معادلة Singer: في سنة 1952 وضع Singer معادلة النمو الاقتصادي التالية:

D=SP-R حيث D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، و S معدل الادخار الصافي، و P إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، و R معدل نمو السكان، حيث قام Singer بافتراض أن S=6% من الدخل الوطني، و P=0.2% و R=1.25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو D=-0.5 وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور رغم أن افتراضات Singer كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2% ومعدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص(89،91).

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012- 2013، ص(23).

4/ نماذج النمو الاقتصادي:تتمثل فيما يلي:

4-1/ نماذج النمو للمدرسة النيوكلاسيكية: استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

أ/ **نموذج سولو-سوان Solow-Swan**: طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي البلدان الصناعية المتقدمة، حيث تم التوصل إلى مجموعة من الحقائق تتمثل في:

- أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

- أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا بين الدول.

- أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

وقد أوضحت تجربة النمو في الو م أ ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة رأس المال والعمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية، وكذا ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة.

ويمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$(1) \quad Y=F(K,L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، كذلك يفترض أن تستوفي دالة

الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج، وقانون تناقص الغلة بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج. على هذا الأساس يمكن كتابة ناتج الفرد على النحو التالي:

$$\mathbf{Y=f(k)} \quad (2)$$

حيث أن k هو رصيد رأس المال للفرد.

وتعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج.

$$K'=sY-dk \quad (3)$$

حيث 'K: التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار.

s هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار.

d هو معدل اهتلاك رأس المال.

ويلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد على النحو التالي:

K=k/L يمكن كتابته على النحو التالي:

$$K'=(G(K)-G(L)) \quad (4)$$

مع ملاحظة أن نمو العمال G(L) قد أفترض ثابتا عند n، وبتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على:

$$K'=(s(Y/K)-n-d)K \quad (5)$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن Y/K بدلالة الفرد على أنها y/k وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$K'=(s(y/k)-n-d)k=sy-(n+d)k \quad (6)$$

أو $$k'=s\,f(k)-(n+d)k \quad (7)$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.[1]

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل:

- الاستثمار للفرد والذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.
- معدل اهتلاك رأس المال للفرد dk والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.
- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني nk والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساويا للصفر، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو، بمعنى زيادة رأس المال للعامل، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة، وكلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة كلما كان نموه أكبر، وعند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت.

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص(22،23).

ولتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب-دوكلاس حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج. في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$(8)\quad K'=sk^{\alpha}-(n+d)k$$

وفي المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة: $k^{*}=0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي:

$$(9)\quad k^{*}=[s/n+d]1/1-\alpha$$

وبتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$(10)\quad y^{*}=[s/n+d]\alpha/1-\alpha$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جوابا للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان وهي فقيرة، بينما الأخرى غنية وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة، كلما كان البلد غنيا نسبيا، ومع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها كلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان البلد فقيرا.[1]

ب/ نموذج جيمس ميد Jims Mead: لقد أخذ جيمس بالأسلوب الكلاسيكي الحديث واستخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج سولو كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك والاستثمار.

[1] وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص(24،25).

وانطلق من دالة الإنتاج التالية: $y=f(K.L.N.T)$

y: الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K: المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات.

L: القدر المتاح من قوة العمل.

N: القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية ويفترضه جيمس ثابت.

T: عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

يرى جيمس أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y=V.\Delta K+W\ \Delta L+\Delta Y'$$

V: الناتج الحدي لرأس المال.

W: الناتج الحدي لقوة العمل.

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T.

ΔK: التغير في عنصر رأس المال.

ΔL: التغير في عنصر العمل.

ومنه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\Delta Y/Y=(VK/Y.\ \Delta K/K)+(WL/Y.\ \Delta L/L)+\Delta Y'/Y$$

$\Delta Y/Y$: معدل النمو السنوي للناتج.

VK/Y: الناتج الحدي لرأس المال، وهي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

ΔK/K: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال.

WL/Y: الناتج الحدي لعنصر العمل والتي تمثل الدخل القومي، والذي يدفع كأجور لقوة العمل.

ΔL/L: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

ΔY'/Y: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

وتعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج جيمس والتي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج وهو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال ومرجح بالناتج الحدي لرأس المال ومعدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل ومعدل النمو التكنولوجي.

وكاستعراض عام حول نمو جيمس نقول أنه اعتبر معدل النمو السكاني ومعدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال وحجم الادخار والناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان ومعدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال وتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وهذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل والموارد الطبيعية، وإذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض.[1]

[1] وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص(26،25).

4-2/ نماذج النمو للنظرية الكينزية: يوجد نماذج كمية للنمو الاقتصادي تركز على أفكار كينز ومن أبرزها نموذج هارود-دومار.

نموذج هارود-دومار Harrod-Domar: يحتفظ كل اقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من Roy Harrod و Evesy Domar والتي عرفت فيما بعد بنموذج Harrod-Domar، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y) مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كان K هو رأس المال و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الادخار المحقق (I=S) فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$g=\Delta y/y \quad (1)$$

$$V=k/y=\Delta k/\Delta y \quad (2)$$

$$S=sY \quad (3)$$

$$I=\Delta K \quad (4)$$

$$I=\Delta K=V\Delta Y=sY=S \quad (5)$$

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (1) تستنتج العلاقات التالية:

$$\Delta Y/Y=s/v \quad (6)$$

$$g=s/v \quad (7)$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (v)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي (GNP).

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\Delta s/\Delta y$ ومعدل رأس المال إلى الناتج k/y غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.
- أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي يتصف به البلدان النامية وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

من جهة ثانية تتصف البلدان النامية بالكثير من الخصوصيات الأمر الذي يجعل النموذج غير قابل للتطبيق بسبب اتصاف البلدان النامية بمعدلات منخفضة للادخار وإنتاجية رأس المال، وهو عكس ما يتطلبه النموذج، والذي يهدف إلى منع دخول الدول المتقدمة في حالة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه الدول النامية، كما تعاني أيضا من حالة الاختلال التام واللاتوازن، في حين ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي من حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج في علاج مشاكل النمو في البلدان النامية وحتى المتقدمة كان له سبب إضافي هو استبعاد أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، وهو الانتقاد الذي وجهته نظرية النمو الداخلي.

إن أهم العقبات التي ينبغي على البلدان تجاوزها هو زيادة الجزء المدخر من الدخل الوطني، فإذا كان معدل رأس المال إلى الناتج (V) في الدول الأقل تقدما يساوي 3، وكان معدل الادخار الكلي هو 6% ووفقا للعلاقة 7 فإن الدولة يمكن أن تنمو بمعدل سنوي قدره 2%، أما إذا زاد معدل الادخار الوطني إلى 15% من خلال زيادة الضرائب أو المساعدات الأجنبية أو انخفاض الاستهلاك العام فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5%.

وكذا لا يشكل الادخار أو الاستثمار العقبة الوحيدة لدى الدول الأقل نموا، بل هي تعاني كذلك من الانخفاض النسبي لمستوى رأس المال الجديد. فهذا الأخير يعتبر شرطا ضروريا لإحداث النمو، ولكنه غير كاف حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما شهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها. فمثلا توافرت لأوروبا ظروف مواتية مثل تكامل الأسواق المالية والسلعية، توفر تسهيلات النقل المتطورة، القوة

العاملة المدربة، الدافع نحو النجاح ... وهو ما مكنها من تحويل رأس المال الجديد إلى مستويات مرتفعة من الناتج وبشكل فعال.[1]

4-3/ نماذج نظرية النمو الجديدة (الداخلية):

بالرغم من أن النموذج النيوكلاسيكي قد استخلص أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو، غير أنه لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي وتطوره، واعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة "التقارب" بين الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد. ولهذا تظهر أهمية التكنولوجيا في اقتصاديات المعرفة (النمو الداخلي) من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج وتصبح نتاج مجموعة من المتغيرات الإبداعية والاختراعات التي تحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام، والتي تستخدم الأفكار والمعارف (وهي غير قابلة للمنافسة) لتوليد مردودات متزايدة تستلزم حالة المنافسة غير التامة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي ظهر تيار فكري جديد، فقد ركز Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز Barro على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

[1] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(42،41).

ا/ **نموذج Lucas**: يعتمد هذا النموذج على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h'=ß(1-\mu)h \qquad (1)$$

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل، أما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما ß فهي مقدار الفعالية ومنه:

$$h'/h= ß(1-\mu) \qquad (2)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دلة cobb-Douglas وهي $Y=K^{ß}(hL)^{1-ß}$.

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسر اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقر بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج Solow إذ تلعب h دور الرقي التقني فيه، مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد $(1-\mu)$، الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.[1]

[1] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(55).

ب/ نموذج Barro: يبين نموذج بارو أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص، وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص. وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

$$Y=AL_i^{1-\alpha}.K_i^{\alpha}.G^{1-\alpha}\longrightarrow 0<\alpha<1 \qquad (1)$$

حيث: المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة، مع افتراض ثبات L. وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة وتمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات:

$$Y=C+I+G=C+\dot{K}+\delta k+G \qquad (2)$$

حيث I الاستثمار، C الاستهلاك، G الإنفاق الحكومي.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانياتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن:

$T=G=tY$ وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$ وبناءا على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C=(1-s)(1-t)Y \qquad (3)$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$Y=(1-s)(1-t)Y+\acute{K}+\delta k+G \quad (4)$$

وبما أن $T=G=tY$ فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

$$Y=(1-s)(1-t)Y+\acute{K}+\delta k+tY\Rightarrow Y-(1-s)(1-t)Y-tY=\acute{K}+\delta k\Rightarrow Y=\acute{K}+\delta k/s(1-t) \quad (5)$$

بتعويض tY مكان G في المعادلة رقم (1) نتحصل على المعادلة التالية:

$$Y=AL^{1-\alpha}.K^{\alpha}.(tY)^{1-\alpha}=AK^{\alpha}.L^{1-\alpha}.t^{1-\alpha}Y^{1-\alpha}\Rightarrow Y^{\alpha}=AL^{1-\alpha}.K^{\alpha}.t^{1-\alpha}$$

$$\Rightarrow Y=A^{1/\alpha}K.L^{1-\alpha/\alpha}.t^{1-\alpha/\alpha} \quad (6)$$

وبمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد أن:

$$(\acute{K}+\delta k)/s(1-t)=A^{1/\alpha}K.L^{1-\alpha/\alpha}.t^{1-\alpha/\alpha}\Rightarrow \acute{K}+\delta k/K.s(1-t)=A^{1/\alpha}.L^{1-\alpha/\alpha}.t^{1-\alpha/\alpha}\Rightarrow \acute{K}/K=s(1-t).A^{1/\alpha}.L^{1-\alpha/\alpha}.t^{1-\alpha/\alpha}-\delta \quad (7)$$

بما أن الدالة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل النمو للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\partial(\acute{K}/K)/\partial t=[-t^{1-\alpha/\alpha}+(1+\alpha)/\alpha.(1-t)t^{(1-\alpha/\alpha)-1}]sAL^{1-\alpha/\alpha}=0\Leftrightarrow t=1-\alpha/\alpha(1-t)\Rightarrow \dot{t}=1-\alpha$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية، والتي يعبر عنها بالعلاقة: $(G/Y)^*=t^*=1-\alpha$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، والتي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة. حيث يبين بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية ل $G/Y=1-\alpha$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية ل G من أجل تمويل نفقاتها.[1]

ج/ نموذج Rebelo: إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض Rebelo في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y=AK \qquad (1)$$

حيث A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم A، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج Solow كما يلي:

[1] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989،2012)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2014-2015،، ص(59،61).

$$K' = \mathcal{s}Y - \delta K \quad (2)$$

حيث عدد السكان ثابت أي $L'=nL=0$ من المعادلة 1 و 2 يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$Y'/Y = \mathcal{s}A - \delta \quad (3)$$

$$K'/K = \mathcal{s}A - \delta \quad (4) \text{ أو}$$

$$K'/K = \mathcal{s}(Y/K) - \delta \quad (5) \text{ أو}$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج بينما $\mathcal{s}$ هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن.

انطلاقا من العلاقتين 3 و 4 فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد gY هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن:

$$Y'/Y = \mathcal{s}A - \delta = gY$$ [1].

د/ نموذج K.J.Arrow: ينطلقArrow في تحليله للنمو الاقتصادي من نموذج Solow، مع اعتبار التقدم التقني داخلي المنشأ، حيث بإمكانه النمو مع زيادة التراكم الرأسمالي للحد من تناقص إنتاجيتها، وهو كذلك يمثل مستوى إنتاجية العمل، حيث تلعب الممارسة والتمرن والتي تكتسب مع الوقت دورا في تحديد إنتاجية العمل وعليه:

$$A=G(K)=ZK^{p} \quad (1)$$

[1] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(54،53).

حيث $0<\rho<0$ معامل التمرن، بينما Z معامل مستقل ينمو بمعدل γ، وعليه يكون معدل نمو التقدم التقني A كما يلي:

$$g_A=A'/A=\rho(K'/K)+(Z'/Z)=\rho.(K'/K)+\gamma \quad (2)$$

باستعمال نفس فرضيات Solow وكذا دالة الإنتاج Cobb Douglas فإن تراكم مخزون رأس المال والطبقة العمالية يكون كما يلي على التوالي:

$$K'=\mathcal{s}Y-\delta K$$

$$L'=nL\Rightarrow g_L=L'/L=n \quad (3)$$

أما معدل نمو تراكم مخزون رأس المال فهو:

$$g_K=\mathcal{s}(k^{\alpha}/k)-\delta$$

انطلاقا من العلاقات 1 و 2 و 3 يمكن كتابة:

$$g_A+g_L=\rho g_K+\gamma+n$$

وعليه يكون تراكم مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية هو:

$$K'=\mathcal{s}(1-\rho)k^{\alpha}-[(\gamma+n)+\mathcal{s}(1-\rho)]k \quad (4)$$

انطلاقا من العلاقة 4 يمكن إيجاد كمية رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل (AL) عند التوازن، حيث إذا كانت $k'=0$ فإن:

$$\hat{K}=[\mathcal{s}(1-\rho)/n+\gamma+\delta(1-\rho)]^{1/1-\alpha}$$

وعند التوازن وعند ثبات قيمة K عند $\hat{K}$ فإن معدل نمو مخزون رأس المال والناتج هي:

$g_K=g_Y= \gamma +n/1-\rho$

واستنادا إلى التحليل أعلاه، فإن هذا النموذج يعطي مجموعة من الملاحظات والنتائج أهمها:

- إذا كانت $0<(1-\rho)<1$ فإن النمو يكون محميا داخليا وغير مرتبط بمعدل الادخار s.
- تؤدي زيادة معدل التمرن (ρ) إلى زيادة كمية العمل الفعلية، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى مخزون تراكم رأس المال لكل وحدة عمل فعلية عند التوازن $\hat{K}$ وذلك لأن $(\partial \hat{K}/\partial \rho)<0$.
- يؤثر معامل التمرن (ρ) إيجابا على معدل نمو الناتج والناتج الفردي، مما يجعل هذا النموذج قادرا على شرح أسباب الاختلافات في الإنتاجية بين البلدان، حيث زيادة التمرن بأحد أشكالها المتنوعة (الخبرة، النفقات التعليمية ...) تزيد من الناتج لكل عامل.
- زيادة معدل النمو السكاني تزيد من نمو الناتج، مما يؤدي إلى نمو حصة العامل منه.

إن هذه النتائج والملاحظات تظهر أهمية بعض العوامل الداخلية التي تؤثر على النمو في المدى الطويل، غير أن تطبيق النموذج يحتاج إلى الكثير من التوضيح خصوصا ما تعلق بمعامل التمرن، إذ كل مجتمع يرى بعض المتغيرات الملائمة له، فالبعض يعتبرها نفقات التعليم، والبعض الآخر يراها الخبرة المتواصلة وبعضهم يراها التكوين المتواصل.[1]

هـ/ نموذج قروسمان وهيبلمان Grossman et Heplman: يعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تراكم المعرفة والتكنولوجيا بصورة متعمدة، وبذلك فاستمرار تراكم المعرفة التكنولوجية واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع

[1] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(60،59).

الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، وذلك بهدف ابتكار أنواع أحدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق.

تمتلك هذه الشركات قوة احتكارية للسلع الحديثة داخل السوق، مما يشكل حافزا قويا للقيام بالابتكارات التكنولوجية، بغرض الحصول على الأرباح الاحتكارية عن هذه السلع إلى ما لانهاية. وتتمتع السلع الاستهلاكية المبتكرة ضمن هذا النموذج بالتجانس، أو بنفس دالة الإنتاج ونفس مستوى التفضيلات لدى المستهلكين ونفس سعر البيع ونفس مرونة الطلب، على الرغم من تمتع منتجي كل منها بقوة احتكارية داخل السوق.

ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي: $Y=Nx$ حيث N عدد السلع الاستهلاكية الحديثة، X الناتج الخاص بكب سلعة.

بالنسبة للشركات المحتكرة لإنتاج الأنواع الحديثة من السلع الاستهلاكية، فهي تقوم بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الاستهلاكية الحديثة مع القيمة الحالية لتدفق الأرباح V منذ الزمن t وما بعده إلى مالا نهاية. وفي حالة التوازن تتساوى قيمة الأرباح مع تكلفة الابتكارات. أما في حالة ارتفاع قيمة الأرباح عن تكلفة الابتكارات تحدث زيادة في حجم الدخول إلى السوق أو زيادة عدد الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الأرباح، وفي حالة ارتفاع تكلفة الابتكارات عن قيمة الأرباح فلن يتوافر الدافع للقيام بالابتكارات التكنولوجية في مجال السلع الاستهلاكية.

كما تحسب تكلفة الابتكارات التي يتحملها المحتكر بالعلاقة التالية: $R=aw/K_n$ حيث a معامل تكلفة الابتكارات، w أجور العاملين في الابتكارات، K_n الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية والذي يعتمد على الابتكارات السابقة. وتنعكس الزيادة في الرصيد المتاح من المعرفة على إنتاجية البحوث في الاقتصاد مما يعني انخفاض تكلفة الابتكارات مع زيادة عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها.

يتم توزيع إجمالي العمالة داخل الاقتصاد بين قطاعين أساسيين هما: قطاع البحوث وقطاع إنتاج السلع والمنتجات، وذلك كالتالي: $L=L_y+L_A$ حيث L_y حجم العمالة التي تنتج السلع المعروفة سابقا داخل الاقتصاد، L_A حجم العمالة التي تعمل في مجال البحوث، ولدينا: $L_A=(a/K_n).dN/dt$ حيث a/K_n يمثل حجم العمالة المطلوبة لإيجاد الابتكارات، ويمثل dN/dt التغير في عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها أو هو عدد الابتكارات التي يجري إعدادها. وبالتالي

$L=L_y+[\ (a/K_n).dN/dt]$ وبافتراض أن دالة الإنتاج داخل الاقتصاد تعتمد فقط على عنصر العمل فالناتج يختلف باختلاف العوامل المؤثرة على عنصر العمل، أي باختلاف الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية.

ومن ثم يتطلب النمو الداخلي المستمر أن يكون الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية K_n دالة متزايدة بالنسبة لعنصر عدد السلع الاستهلاكية التي يتم ابتكارها N، وقد افترض قروسمان وهيبلمان أن: $K_n=N$ وبالتالي $L=L_y+a.g.N$ ويشير النموذج إلى زيادة معدل الابتكارات يرتبط بزيادة حجم العمالة، أي أن الاقتصاد الذي يتمتع بحجم أكبر من العمالة سينمو أسرع من الاقتصاد الذي ينخفض

لديه حجم العمالة. كما يشير النموذج إلى انخفاض معدل الابتكارات داخل الاقتصاد مع زيادة تكلفة الابتكارات.[1]

المطلب الثالث: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

أصبح إحداث التنمية الاقتصادية من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء. وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى آخر، ولذلك فقد تعددت المفاهيم التي تتناول هذا الموضوع، وللإمام به يجب أن نتطرق إلى ما يلي:

1/ تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.[2]

ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية. وبذا تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بحيث تشمل جميع مظاهر الحياة في المجتمع.[3]

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(64،63).

[2] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004، ص(177،176).

[3] صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص(12).

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة التنمية بأنها عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.[1] فالتنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة فمقاصد التنمية تتجمع في بناء دينامكي حضاري محددة المعالم والقيم.[2]

وعليه فالتنمية عملية تحويل الهياكل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيض نسبة الفقر، الرفع من المستوى المعيشي، معدلات الاستثمار وإعطاء المزيد من الفرص للأفراد لأجل ممارسة حرياتهم.[3]

وعليه فعناصر التنمية تتمثل في:

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- شمولية التغير لمختلف الجوانب (الثقافية، الاجتماعية، السياسية، الأخلاقية).[4]
- زيادة الإنتاج السلعي.[5]
- استمرار الزيادة لفترة زمنية طويلة.[6]
- أن تكون الزيادة لغالبية أفراد المجتمع.[7]

[1] عبد الرزاق مقري، **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص(147،148).

[2] محمد صفوت فابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص(65).

[3] Alternatives économiques « la croissance n'est pas le développement » alternatives économiques, N°198, décembre 2001, p(77).

[4] عبد القادر محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص(17).

[5] محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1987، ص(55).

[6] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص(50).

[7] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع، ص(55).

وللتنمية أنواع مختلفة تتمثل في:

- **التنمية السياسية:** إن مفهوم التنمية السياسية مفهوم حديث وهو يعني تنشئة اليافعين والشباب وتهيئتهم سياسيا للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وتمكينهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسؤولياتهم وحقوقهم وواجباتهم، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولة، مالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.[1]

- **التنمية الاجتماعية:** تعرف بأنها عملية توافق اجتماعي اقتصادي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو عملية تغيير موجهة يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الفرد. وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.[2]

فالتنمية الاجتماعية هي تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع والمتمثلة في الأفراد الذين يتفاعلون معا بطرق مختلفة عن طريق المؤسسات والعمل الجماعي الهادف إلى رفعة الأمة وتقدمها.

- **التنمية الثقافية:** هي جهد واع مخطط له من أجل إحداث تغير ثقافي مما يعني -على سبيل المثال- تغيرا في الفكر وأساليب السلوك، وقدرة التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة، واستبعاد العناصر التي يثبت عجزها عن التناغم مع الجديد والمستحدث الذي لا يمكن التنكر له أو تجاهله.

[1] عبد القادر محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص(11).

[2] إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص(30).

- **التنمية البشرية:** هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة منها. فهدف التنمية البشرية هو تنمية الإنسان من جميع النواحي.[1]

فالبشر هم الثروة الحقيقية للأمم، إذ أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر.

- **التنمية المستدامة:** تعتبر تغييرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة وواعية على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية.[2]

فالتنمية المستدامة هي فعل تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية.[3]

إن التنمية كل لا يتجزأ، فمن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن تهمل التنمية في جوانب أخرى، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية.[4]

[1] إسماعيل سراج الدين وآخرون، **أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص(31،34).

[2] ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، السنة 16، ربيع 2009، ص(106).

[3] محمد مرعي مرعي، **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والآليات**، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص(68).

[4] طارق علي جماز، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010، ص(130).

2/ الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

إن النمو هو الزيادة في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي أو زيادة في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة. حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة في ذلك.[1]

أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات، فهي عملية تغيير هيكلي. إذ لا يتم التأثير فقط على المستوى الكمي لاقتصاد بلد ما ولكن أيضا في استقرارية الاقتصاد. وعليه فالنمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية.[2]

3/ عوامل ظهور التنمية الاقتصادية: هنالك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية هي:

- سيطرة الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة.
- ظهور المشكلات المترتبة على فترة الكساد العالمي 1929-1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي وأدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.
- الحرب العالمية الأولى والثانية (1939-1945) وما نتج عنها من أضرار فادحة في اقتصاديات العالم الرأسمالي وأدى ذلك إلى تدخل الدولة في مجال النشاط الاقتصادي.

[1] صالح تومي، راضية بختاش، **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 7، جانفي 2006، ص(12،13).

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، 2010، ص(41).

- حصول كثير من الدول النامية على استقلالها ورغبتها في وضع برامج للتنمية وذلك بالاهتمام بقضايا التنمية.
- التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما دفع العلماء إلى دراسة تخلف هذه الدول وتحديد الوسائل المناسبة لتنميتها.
- نشأ المجتمع الصناعي الرأسمالي عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو الأرضية الأساسية التي أدت إلى ظهور مفاهيم التنمية بصفتها مفاهيم تعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كانت لها تأثيرها المباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.[1]

4/ أبعاد التنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل ما يلي:

4-1/ البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال. الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011، ص(15،16).

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ارتباطا وثيقا. ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي.

4-2/ البعد الاجتماعي للتنمية:

إن جوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتناب الفقر المطلق.

4-3/ البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي. ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة.

4-4/ البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشهد عقد الستينات نشأت منظمة الغات (GATT) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد (UNCTAD) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.

4-5/ البعد الحضاري للتنمية: إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة. ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.[1]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص(134،131).

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

نظريات التنمية الاقتصادية هي تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية، أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية أو ضعفها.

نستعرض في هذا المطلب أهم النظريات الرائدة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وخاصة تلك التي ظهرت في مراحل ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تعتبر المراحل الحقيقية للاهتمام وبحث موضوع التنمية الاقتصادية على مستوى عالمي.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

لقد ساهم العديد من المختصين في الاقتصاد عبر مراحل تطوره في تزويدنا ببعض المعارف الخاصة بموضوع التنمية، وقد كان لجهودهم أكبر الأثر في تطوير النظريات المعاصرة في التنمية الاقتصادية.

1/ التجاريين والطبيعيين:

تركز اهتمام التجاريين حول كيفية تحقيق تنمية اقتصادياتهم خاصة بعد انتهاء العصر الإقطاعي وظهور الدولة القومية وتركز السلطة.

وتدور أفكارهم حول أن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية يكون من خلال تقوية دور الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي وذلك دون القضاء على دور النشاط الفردي. ويرون أن التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي لعملية التنمية.

أما الطبيعيين فقد اهتموا بضرورة التركيز على قطاع الزراعة باعتباره العمود الفقري والمحرك لعملية التنمية، وهو الذي يحقق ناتجا صافيا ويساعد على زيادة التراكم الذي يستخدم في إعادة الإنتاج وتوسيع قاعدته، بالإضافة إلى استيعاب الأيدي العاملة.

وحول إدارة التنمية، رأى الطبيعيون ضرورة الأخذ بالحرية الاقتصادية وقوى السوق ومن ثم إفساح المجال أمام القطاع الخاص.[1]

2/ التنمية في الفكر الكلاسيكي:

إن التنمية في الفكر الكلاسيكي تستند على الأفكار التي جاء بها أدم سميث، ريكاردو، مالتس وجون ستيوارت ميل وغيرهم من مفكري هذه المدرسة.

فقد نادى سميث بأن تقسيم العمل وتراكم رأس المال هما العنصران الرئيسان في إحداث التنمية، كما أنها تتقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم فيها جميع الأفراد.[2]فتقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو عامل إيجابي، كما أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، وبذلك يدعو أدم سميث إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار الذي يساهم في زيادة الاستثمار.[3]

ووضع ريكاردو نظرية بسيطة وشاملة كيف يتم الوصول إلى حالة الركود أو الاستقرار، إذ يرى أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية عن طريق الادخار من أرباحهم، طالما هي في ازدياد ويستمرون في

[1] محمد ثابت هاشم، مرجع سبق ذكره، ص(98،99).

عبد الرحمان يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص(173،175).

[2] محمد ثابت هاشم، نفس المرجع، ص(100،104).

[3] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص (17).

توسيع الإنتاج من خلال استخدام أرصدتهم الرأسمالية في استخدام الأراضي وتشغيل عدد أكبر من العمال وشراء معدات إضافية، وذلك طالما أن معدلات الأرباح لم تقترب من الصفر، غير أن عدم توفر الأراضي الخصبة يصبح عائقا أمام استمرار هذه العملية.

وللحيلولة دون الوصول إلى حالة الركود يجب تفادي قيد ندرة الموارد الطبيعية في إطار التجارة الخارجية.[1]

أما ستيوارت ميل نظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها الوظيفة الرئيسية لرأس المال والأرض والعمل وأقر بأن السيطرة على النمو السكاني هو عامل رئيس في التنمية الاقتصادية، كما أن محدودية دور الدولة في النشاطات الاقتصادية له أكبر الأثر في تحقيق أهدافها.[2]

أما كارل ماركس فقد انتقد في كتابه رأس المال المنشور عام 1867 النظام الرأسمالي وآلياته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا، وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة النظام الطبقي.[3]

3/ نظرية جوزيف شومبيتر:

يرى شومبيتر أنه لتحقيق التنمية يجب الخروج من دائرة العلاقات الدائرية بين عناصر التنمية واختراقها بانتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة وإقامة المشروعات والتجديدات التي تقوم على أكتافها التنمية. وكما يرى أن المنظم هو العنصر الاقتصادي القادر على القيام بهذا الدور وأنه محور عملية التنمية.

[1] سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988، ص(99).

[2] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص(25).

[3] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(19).

كما أشار إلى أهمية الائتمان المصرفي كمحرك ثاني لعملية التنمية من خلال ما يوفره من أموال للمنظم.[1]

4/ نظرية كينز:

أدخل كينز عنصر جديد له أهميته في التنمية وهو الطلب الفعال وذلك إذا توافرت لدى أفراد المجتمع قوة شرائية تسمح لهم بشراء السلع الاستهلاكية. فإن ذلك ينعكس على الزيادة في إنتاج السلع الاستثمارية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة في حجم التوظيف في المجتمع.

وتحدد نقطة الطلب الفعال في نظر كينز عند تلاقي منحنا العرض والطلب وهي النقطة التي تحدد الحجم الفعلي للتوظيف في المجتمع وليس بالضرورة أن يكون التوظيف الكامل حسب ما تدعي النظرية الكلاسيكية.[2]حيث اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض وحلها يتطلب تحريك الطلب والأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي (الوطني) وذلك لمعرفة السياسات المناسبة، وقد قدم كينز المخطط التالي الذي يوضح ذلك.

[1] محمد ثابت هاشم، مرجع سبق ذكره، ص(109).

[2] حسين إبراهيم عيد، **دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص(48).

الشكل رقم (01): محددات الطلب الكلي عند كينز

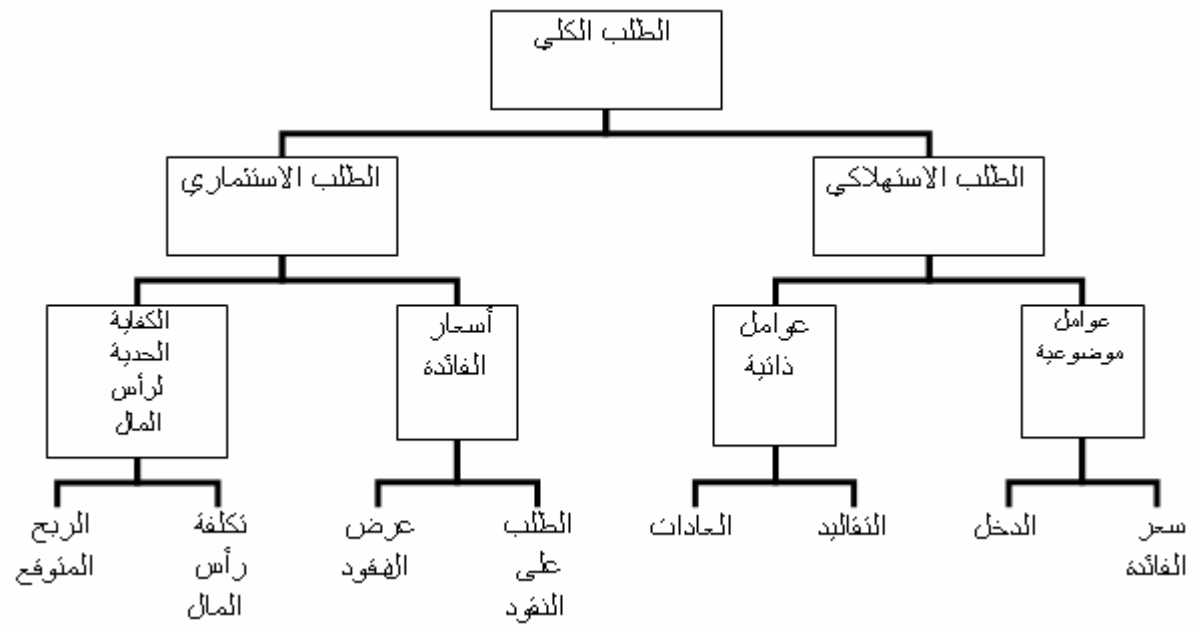

المصدر: ضيف أحمد مرجع سبق ذكره، ص(22).

المطلب الثاني: نظريات المراحل الخطية linear stages theories

اختار الاقتصادي الأمريكي ROSTOW مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي صدر عام 1960. وتركز هذه النظرية على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

وحسب روستو يمكن منطقيا وعمليا تشخيص مراحل معينة للتنمية تتمثل في:

1/ مرحلة المجتمع التقليدي:

تتضمن هذه المرحلة مجتمعات قديمة وتتميز بالاعتماد على الزراعة مع حركة محدودة للمجتمع، وتغيرات اجتماعية محدودة وسلطة سياسية لامركزية تتركز في أيدي ملاك الأراضي.

2/ مرحلة ما قبل الانطلاق:

هي فترة انتقالية تسبق فترة الإقلاع، والمتطلبات الاقتصادية لهذه الفترة هي أن مستوى الاستثمار يتعين أن يرتفع إلى 10% من الدخل القومي في أقل تقدير لتأمين نمو مستدام، بشرط رغبة واستعداد الأفراد لإقراض رأس المال ورغبة المجتمع لإدارة النظام الاقتصادي وفق مبدأ تقسيم العمل. ومن الناحية الاجتماعية يتعين ظهور المجتمع الصناعي، ويتوجب توجيه الفائض من الزراعة إلى الصناعة.

3/ مرحلة الانطلاق:

خلال هذه المرحلة يتم تأسيس قطاعات قائدة. ويتم التمويل من قطاع الزراعة للاستثمار في التجارة والصناعة. كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال، مما يؤدي إلى ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

4/ مرحلة النضج:

وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة. ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.[1] وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- تعدد الصناعات وتطورها.
- تقدم تقني سريع وشامل لكل مجالات الإنتاج.
- تراكم كثيف لرأس المال.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص(110،112).

- خلق وحدات إنتاج جديدة.[1]

5/ مرحلة الاستهلاك الوفير:

تتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف والاستخدام الواسع للمركبات وسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.[2]

المطلب الثالث: نظريات التبعية الدولية ونظريات التغيير الهيكلي

ظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وفي السبعينات بدأت هذه النظريات تكتسب دعما متزايدا خاصة من مثقفي البلدان النامية، وتعود جذور هذه النظريات إلى الفكر الماركسي.

أما نظريات التغيير الهيكلي فتتعامل مع السياسات التي تركز على تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية.

1/ نظريات التبعية الدولية: international Dependence Theories

سادت هذه النظريات في بدايات سبعينيات القرن العشرين بسبب فشل كثير من النظريات السابقة في تبني نشر التنمية الاقتصادية على مستوى دولي. وعلى عكس غيرها من النظريات جاءت بدايات هذه النظريات من الدول النامية حيث شخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية. وقد وصفت هذه النظريات الدول النامية كدول تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول أخرى قوية ومتطورة ولها الرغبة لأسباب معينة في الحفاظ على هذه الهيمنة على الدول النامية التابعة لها اقتصاديا وسياسيا. هذه النظريات تشمل ثلاث نماذج أو أشكال:

[1] Marc PENOUL, **économie de développement**, édetion DALLOZ, paris 1972, p(17).

[2] مدحت القريشي، نفس المرجع، ص(112).

- **نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:** الذي يعزو عدم وجود التنمية الاقتصادية في دولة ما بسبب إجبار الدول المتقدمة (المركز) للدول النامية (الأطراف) للخضوع لها والتبعية الكاملة لها. مما يعني أن دول الأطراف هي في وضع متخلف عن دول المركز بسبب عوامل خارجة عن إرادتها تنشأ من التبعية، فهذا التخلف هو مسؤولية الدول المتقدمة.

- **نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:** الذي يبنى على أن تخلف الدول النامية هو بسبب تقديم نصائح أو خبرات غير مناسبة أو غير صحيحة من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين في المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية. فهذه النصائح يبنى عليها سياسات اقتصادية غير صحيحة لا تنسجم مع أولويات التنمية في الدول النامية، مما يزيد من تخلفها بدل تقدمها.

- **نموذج الاعتماد الثنائي:** هو نموذج يعتمد في تفسيره للتنمية على تعايش مجموعات ثنائية من الظروف تشكل ظاهرة اقتصادية ثنائية في آن واحد وبنفس المكان كوجود ظروف إنتاجية متقدمة وأخرى تقليدية، إن نتيجة هذه الثنائية الاقتصادية هو وجود قطاعين اثنين في البلد الواحد أحدهما متخلف والآخر متقدم وبفوارق بينهما لا تبدو في طريقها إلى الزوال، حيث أن التعايش بين هذين القطاعين ليس مرحليا بل هو لأسباب تتعلق بالهياكل والبنى الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول، وهذه الأسباب لا يمكن إزالتها لأنها متعمقة بين القطاعين الذين يشكلان البنية الأساسية للمجتمع.

2/ نظريات التغيير الهيكلي:structural-change theories

تركزت نظريات التغييرات الهيكلية على الآلية التي من خلالها تقوم الاقتصاديات الأقل تطورا بتحويل هياكلها الاقتصادية المحلية من التركيز على نحو كثيف على القطاع الزراعي ذي حد الكفاف التقليدي إلى هياكل أكثر تطورا ونموا تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعات المتنوعة والخدمات. هناك شكلان رئيسيان لهذه النظرية الأول صاغه أرثر لويس والثاني صاغه هوليس تشينري.

يعتمد نموذج أرثر على العرض غير المحدود للعمالة والمسمى نموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الاقتصاد. حيث يتم نقل الفائض في العمالة في القطاع الزراعي التقليدي ذو الإنتاجية المنخفضة إلى القطاع الصناعي هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة حجم التشغيل فيه والنتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغير الهيكلي في الاقتصاد.

أما نموذج تشينري الذي درس مجموعة من اقتصاديات الدول النامية في الفترة (1950-1973) خلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى التنمية الاقتصادية في هذه الدول. [1]

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص(30،33).

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية

وتتمثل في نظريتين هما النظرية الكلاسيكية الجديدة ونظرية التنمية (النمو) الحديثة.

1/ النظرية الكلاسيكية الجديدة: neoclassical theory

سادت هذه النظرية منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكندا وغير ذلك من الدول. وقد ساعد على انتشار هذه النظرية بشكل واسع أن مؤيديها هم في الواقع من المسيطرين على أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[1]

ومن رواد هذه النظرية بيتر باور، هاري جونسون، بلا بالاسا، الذين يعتقدون أن التخلف ينتج من التخصيص السيء أو الضعيف للموارد وذلك ينشأ بسبب سياسات التسعير غير الملائمة وتدخل حكومات الدول النامية الواسع في النشاط الاقتصادي الذي يبطئ النمو الاقتصادي ويمنعه من الوصول إلى المستويات الأعلى، بالإضافة إلى الفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية.

لذلك فهم يرون أن المطلوب هو دعم الأسواق الحرة والحرية الاقتصادية ضمن سياق حكومات تسمح لسحر مكان السوق واليد الخفية لأسعار السوق أن تقود تخصيص الموارد وحفز الكفاءة والتنمية الاقتصادية.

إن تحليل هذا النموذج الكلاسيكي الحديث يمكن أن يظهر من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مداخل:

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص(34).

- **المدخل الأول**: هو تحليل السوق الحرة الذي يعتقد أن الأسواق لوحدها ذات كفاءة وأي تدخل في الاقتصاد يكون بالتعريف تشويهي ومضاد للإنتاجية.

- **المدخل الثاني**: نظرية الاختيار العام الذي يرى أن الحكومات لا تعمل شيئا صحيحا. والنتيجة ليس فقط التخصيص الخاطئ للموارد ولكن أيضا التقليص العام للحريات الفردية.

- **المدخل الثالث**: المدخل الصديق للسوق، الذي يرى أن أنواعا من فشل السوق هي أكثر انتشارا في الدول النامية. والحكومات لها دور أساسي تلعبه في تسهيل عمل الأسواق من خلال الاستثمار في الهياكل القاعدية أو الأساسية المادية والاجتماعية وتوفير المناخ أو البيئة الملائمة للمشروعات الخاصة.[1]

2/ نظريات التنمية (النمو) الحديثة: the new growth theory

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل أدى إلى عدم قبول للنظرية التقليدية، إن مفهوم النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة) لم يكتمل كليا، وهو يعتبر عنصرا رئيسيا لنظرية التنمية. في البداية نؤكد على أن النظرية الحديثة في النمو تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي ل **GNP** الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام. على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية فهذه النماذج تنظر إلى GNP باعتباره نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص(158،160).

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. فهي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم، ومعدل نمو ال GNP.

كما أن أغلب الاختلافات النظرية الهامة بين نظرية النمو الحديثة والنظرية النيوكلاسيكة تنتج من ثلاثة عوامل هي:

- إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرض النيوكلاسيك القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص.
- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول.
- وحيث أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

إن نظرية النمو الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فاحتمال تحقيق معدلات مرتفعة لعوائد الاستثمار المقدمة للدول النامية مع انخفاض معدلات رأس المال /العمل سوف تتآكل بسبب انخفاض مستويات الاستثمار المكملة في رأس المال البشري (التعليم) أو (بالبحث والتطوير). وحيث أن الاستثمارات المكملة تنتج منافع اجتماعية مثلما تنتج المنافع الخاصة فالحكومات ربما تحسن من كفاءة تخصيص الموارد، وتستطيع عمل

هذا عن طريق إنتاج السلع العامة أو تشجيع الاستثمار الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة، حيث يتراكم رأس المال البشري ويولد زيادة متلاحقة في عوائد الحجم.

هذا ويمكن التمييز بين اتجاهين في أدبيات علاقة التعليم بالنمو؛ النظرية النيوكلاسيكية المستندة على نموذج SOLOW ونظرية النمو الداخلي Endogenous Growth التي تطورت خلال العقدين المنصرمين، وبينما لا ترى النظرية الأولى دورا مباشرا للتعليم باعتباره عاملا يتحدد خارجيا، فإن النظرية الثانية قد ركزت على إقحامه في نماذجها الرياضية معتبرة إياه واحدا من عوامل الإنتاج، والتعليم وفقا لهذه النظرية يؤثر على النمو من خلال قناتين هما:

- **أولا**: إن رأس المال البشري مدمج ظاهريا كمدخل Input في دالة الإنتاج، وذلك من خلال نمذجة خيارات الاستثمار التعليمي الفردية وكذا من خلال الأثر الخارجي لرأس المال البشري.
- **ثانيا**: أن العوامل المسببة للنمو الداخلي (تحديدا التقدم التقني) مرتبطة بشكل واضح بمخزون رأس المال البشري، وذلك إما بافتراض أن رأس المال البشري ينتج مباشرة التكنولوجيا أو المعرفة الجديدة، أو أنه مدخل أساسي في قطاع البحث والتطوير (R & D) الذي يبتكر التكنولوجيا أو المعرفة الجديدة.

فعلى عكس نموذج سولو نجد أن نظرية النمو الحديثة تفسر التغييرات التكنولوجية بأنها نتائج داخلية للاستثمار العام والخاص في رأس المال البشري والصناعات كثيفة المعرفة.

كما تقترح نماذج النمو الداخلي بأن يكون دور فعال للسياسة العامة في تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في مكونات رأس المال البشري (التعليم، الصحة، البحث

والتطوير)، وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في الصناعات كثيفة المعرفة مثل برامج الكمبيوتر والاتصالات.

في النهاية وعلى الرغم من كون النظرية الحديثة في النمو لا تزال في مرحلة التكوين، إلا أنها تسهم في إعطاء تفسير نظري جيد لمختلف خبرات النمو طويل الأجل للعالم المتقدم والنامي بالتركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.[1]

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006، ص(153-160).

المبحث الثالث: مقومات التنمية الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مقاييس التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، كما سنذكر أهم مستلزماتها، أهدافها وأهميتها، وفي الأخير نورد مختلف العوائق التي تواجه عملية التنمية.

المطلب الأول: مقاييس التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الاستهدافات أو لتقويم النتائج ومدى التقدم في عملية التنمية للوصول إلى التنمية كحالة. ونظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية والجهود المبذولة في تحسين القياس في التنمية سواء بمفهومها الاقتصادي أم الموسع فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة.

ولتحقيق التنمية لابد من توفر مصادر للتمويل والتي تعتبر أحد المشاكل الرئيسية التي تعانيها الاقتصاديات النامية.[1]

1/ مقاييس التنمية الاقتصادية:

بغية الوقوف على مستويات الإنجاز والتنمية المحرز من قبل بلدان العالم المختلفة لابد من وجود مقاييس معينة وقد تطورت مقاييس التنمية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفيما يلي نبذة عن مقاييس التنمية الاقتصادية.

[1] محمد عدنان وديع، **مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1997، ص(33).

1-1/ الناتج القومي الإجمالي GNP:

في البداية اعتبر بأن التنمية إنما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون ال GNP بالأسعار الثابتة). ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بنظر الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر والتصنيع، ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان، إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

1-2/ الناتج القومي للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة، وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد. ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي إذ ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء. وقد بينت الدراسات أن عدم المساواة في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

1-3/ الحاجات الأساسية Basic Needs:

بعد الانتقادات التي وجهت إلى مقاييس دخل الفرد، اتجه المفكرون إلى استخدام مقاييس إشباع الحاجات الأساسية. فقد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم للتنمية لأول مرة في خطتها الخماسية في 1974، أي قبل سنتين من تبني هذا المفهوم من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) له. ويؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء والماء والكساء

والسكن والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان) وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

1-4/ مؤشرات اجتماعية Social indicators:

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية ومستوى التغذية والتعليم والمياه الصالحة للشرب والسكن والتي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد ومستوى الرفاهية لهم.

لكن المشكلة التي يواجهها هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية ومكوناته والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية. وقد تبلور مقياسان في هذا المضمار الأول مقياس نوعية الحياة والتي اعتمدها Morris ومقياس التنمية البشرية والذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **مؤشر نوعية الحياة PQLT**: من المحاولات المعروفة في هذا المجال هي محاولة D.Morris لتطوير مقياس جديد للتنمية وهو مقياس نوعية الحياة المادية، ويتكون هذا المقياس من ثلاث مكونات هي وفيات الأطفال، وتوقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، والقراءة والكتابة عند العمر 15 سنة. ويقيس هذا المؤشر مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان ويؤخذ متوسط المكونات الثلاث وكل واحد منها يحمل وزنا متساويا يبلغ 33%. ويقيس هذا المؤشر إنجاز البلد في مجال التنمية من واحد إلى مئة.
- **مؤشر التنمية البشرية HDI**: إن آخر المحاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشكل منظم وشامل قد جاءت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك من خلال تقاريره السنوية المعروفة بتقارير التنمية البشرية

HDR. وتمثل الجزء المركزي في هذه التقارير، والذي بدأ في عام 1990 في بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية. وكما هو الحال مع مقياس PQLT السابق ذكره، فإن هذا المقياس يحاول أن يرتب جميع البلدان على مقياس يبدأ بالصفر وهي المرتبة الأدنى وينتهي بواحد وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاثة أهداف من أهداف التنمية وهي طول فترة الحياة وتقاس بتوقع الحياة عند الولادة، والمعرفة وتقاس بمعدل موزون من تعليم الكبار (ويمثل ثلثين) ومتوسط سنوات الدراسة (ويمثل الثلث الباقي)، ومستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد الحقيقي المرجح بمعدل القوة الشرائية لكل بلد ليعكس تكلفة المعيشة.[1]

2/ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

إن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها، لذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان فيها، وهنا تبرز مشكلة ضآلة ونقص معدلات الادخار بهذه الدول كعقبة أساسية أمام زيادة معدلات الاستثمار، الأمر الذي يدعوها للاعتماد على الدول المتقدمة للحصول على القروض اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتزايدة والمستمرة.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص(23،26).

وإذا كان الاقتراض من الدول المتقدمة هو إجراء تقتضيه سرعة التنمية ومتطلباتها في مراحلها الأولى، إلا أنه يتعين على الدول النامية أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مدخراتها القومية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة.

ولا شك أن الاستعداد لذلك يتطلب سن التشريعات اللازمة وإقرار السياسات الملائمة ومتابعة التنفيذ المستمر حتى يمكن الارتفاع بمعدل الادخار القومي ليصل إلى المستوى المرغوب، كما أنه يتطلب ضرورة الفهم الكامل والواعي للبيئة الاجتماعية ومكوناتها الدينية والحضارية والثقافية ... هذا بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من أشكال وصور التمويل الدولي حتى يصبح هذا المصدر دافعا للنمو الاقتصادي.[1]

ومن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نجد:

2-1/ الموارد المحلية:

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا، وثانيهما الإدخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ولا يوجد فرق بين النوعين من جهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة. وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي التي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة الوساطة مثل المصارف.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص(8).

ومن مدخرات قطاع الأعمال الاحتياطات والأرباح غير الموزعة، ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة إيراداتها عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى لها للحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.[1]

2-2/ التمويل المصرفي:

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

وفيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم البنوك المتخصصة "العقارية الزراعية والصناعية" وكذلك بنوك الاستثمار، وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية. وفيما يتعلق بتمويل رأس المال العامل، وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية ومن أهمها المرتبات والأجور، ومقابل احتياجات التمويل الإضافية لتي تفرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من صناعة إلى أخرى، فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص(187).

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص(262،263).

2-3/ التمويل الأجنبي:

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، ففي عام 1988 بلغ مجمل الاستثمار في الدول النامية الأقل دخلا 18% من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغت مدخراتها 14% فقط، وذلك خارج الهند والصين ومجموعة الدول النامية متوسطة الدخل، ولذا تم تحصيل الفرق من مصادر التمويل الخارجية.

فإذا علمنا أن مثل تلك الدول تخطط للتوسع في إستثمارتها، فإن لم تتمكن من تنمية مواردها المحلية فإن حاجتها إلى التمويل الخارجي ستزداد، ولا توجد مشكلة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط حيث بلغت إستثمارتها 25% في نفس العام من إجمالي الناتج المحلي، بينما كانت مدخراتها 27% من إجمالي الناتج المحلي.

ولما كانت المؤشرات السابقة إجمالية، فإن هذا لا يحول دون معاناة بعض الدول النامية من عدم كفاية مدخراتها لمقابلة حاجاتها إلى الاستثمار.

وتتمثل أشكال التمويل الخارجي فيما يلي:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(215).

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يأتي:

1/ الموارد الطبيعية:

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار إستطاعات أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة بفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، بحيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر.

أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شحة في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية.[1]

إذ يتطلب توفر شرطين في الموارد هما:

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه.
- أن يوجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.[2]

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص(184،185).

[2] محروس إسماعيل، **دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول**، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص(21).

2/ الموارد البشرية:

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، فالإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فمن المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها. إذ يعتبر أكثر عناصر الإنتاج أهمية على الإطلاق فهو المستخدم للموارد وهو المنتج للسلع والخدمات وهو المستهلك أيضا. وبالتالي فإن كفاءة أداء الوظائف الاقتصادية من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط من وظائف أخرى من ادخار واستثمار بهدف الوصول إلى معدلات نمو مرغوب فيها، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع السكان. وما يتمتع به من عناصر مؤهلة أي مدعمة بالمعرفة والخبرة والإرادة والتصميم على تحقيق التطور والتغلب على المشاكل المختلفة وتبني السياسة الاقتصادية التي تعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.[1]

3/ رأس المال:

يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية في المجتمعات ومعدلات تغيرها، وعليه فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة، وقيمة الإنتاج الوطني من جهة أخرى، ولا شك أن زيادة معدل الاستثمار هذا في دولة ما يعني أن الدولة تبذل مجهودا كبيرا لتوسيع الطاقات الإنتاجية فيها، وذلك بإقامة مصانع جديدة، بالإضافة إلى الحصول

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص(74).

على المبتكرات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد كثيرا في زيادة إنتاجية العمل، وهنا تبرز الأهمية القصوى لرأس المال في خلق الطاقات الإنتاجية وثم زيادة ورفع مستوى الإنتاج الوطني.[1]

4/ التكنولوجيا:

تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع.

والتكنولوجيا تساهم في:

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق الاكتشاف والابتكار.
- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسين النوعية.

وقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا في الوقت الراهن بسبب عوامل عدة منها:

- معدل النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.
- اعتماد التطور التكنولوجي كأداة مهمة للمنافسة بين المشروعات التي لا تعتمد على الفروقات في الأسعار كأساس في ذلك فحسب، بل على القدرة على إنتاج سلع جديدة أو ابتكار وسائل إنتاج جديدة، التي من شأنها أن ترفع من جودة ونوعية وكمية الإنتاج، وبالتالي تحقيق فائض معتبر ومن ثمة تحقيق التنمية والمساهمة في النمو الاقتصادي.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص(42).
[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص(202،203).

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى أن ترفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية. حيث يصعب تحديد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم،[1] إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي لتحقيقها في معظم البلدان النامية من خلال الخطط التنموية التي يضعها متخذوا القرار وذوي العلاقة في هذه البلدان. وقد تم تحديد هذه الأهداف من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الذي تبنته الأمم المتحدة في أيلول عام 2000:

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.
- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية.
- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.

[1] وليد الجيوسي، **أسس التنمية الاقتصادية**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص(8).

- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.[1]

وللتنمية الاقتصادية أهمية كبرى تتمثل فيما يلي:

- ✓ تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية.
- ✓ تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية في توزيعها.
- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وتجسير الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع.[2]
- ✓ أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على:
  - o تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.
  - o تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.[3]

[1] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص(10،11).
[2] عمر صقر، **العولمة وقضايا معاصرة**، الدار الجامعية، قطر، 2003، ص(62).
[3] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص(14).

المطلب الرابع: عوائق التنمية الاقتصادية

هناك عدة عقبات تتعرض لها التنمية الاقتصادية خاصة للدول المتخلفة نوجزها فيما يلي:

1/ العقبات الاقتصادية:

- قلة التكوين لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.
- انخفاض مستوى الدخل مما ينجم عنه انخفاض حجم المدخرات وانخفاض مستوى التغذية.[1]
- عدم ظهور فرص الاستثمار المربحة.
- قلة المهارات العمالية التي تؤدي إلى انخفاض القدرة على التخطيط والتنظيم.
- عدم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة توزيعا أمثلا.[2]
- ضعف البنيان الصناعي والزراعي.
- سيادة الإنتاج الواحد.
- ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها مع عدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة.[3]

2/ العقبات الاجتماعية، السياسية والفكرية:

تعترض الدول النامية صعوبة التغلب على الكثير من العادات والمفاهيم التي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثير سلبي على التنمية مثل كثرة الإنجاب مقارنة بدخل الفرد، فيصعب تعليمهم، علاجهم، توفير السكن الملاءم، والعادات الاجتماعية المرتبطة بنمط الإنفاق الاستهلاكي. بالإضافة إلى إسراف الحكومات في استخدام موارد المجتمع بما لا يتفق ومقتضيات التنمية.

[1] بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطوير الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص(119).

[2] حسين إبراهيم عيد، مرجع سبق ذكره، ص(90).

[3] محمد شفيق، **السكان والتنمية القضايا والمشكلات**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، ص(77،70).

أما المعوقات السياسية فتتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة، الأمر الذي يبعد رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية فيؤثر ذلك مباشرة في التنمية.[1]

3/ العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

حيث هناك مشروعات اقتصادية لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لوحده، بل يجب أن يكون هناك تعاون ما بينه وبين القطاع العام في ذلك، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام حيث يجب التطوير الإداري في شتى المجالات بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية.[2] بالإضافة إلى سوء إدارة المنشآت وعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتسرب العمالة الماهرة من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.[3]

وللقضاء على هذه العقبات وخاصة العقبات التكنولوجية والتنظيمية يجب التوجه نحو مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات المختلفة من أجل الاستفادة من خبراته في التسيير والإدارة، وضمان لنقل التكنولوجيا وبالتالي التحكم في الجودة والتكلفة.

[1] فايز إبراهيم الحبيب، **التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، 1985، ص(45).

[2] علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2011، ص(113).

[3] محمد شفيق، مرجع سبق ذكره، ص(84،86).

خلاصة الفصل:

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل لها أبعاد مختلفة، حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في المواقف الشعبية والعادات والتقاليد. وإن عملية شاملة مثل هذه لا يمكن أن تتم بشكل تلقائي بل يجب أن تكون عملية إرادية مخططة تعمل على إزالة جميع العقبات التي تقف بوجه التنمية. ولا بد من وجود إطار اقتصادي نظري تستند عليه السياسات الاقتصادية التي ترسمها وتطبقها الدولة.

فالتنمية الاقتصادية عملية متكاملة ذات أبعاد مختلفة تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية أفراد المجتمع وتعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وتهتم بالعمل على تعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي. وذلك بتوفر مستلزمات معينة.

والفكر الاقتصادي يحتوي على مجموعتين من النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية، الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة، أما الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا، انطلاقا من الفكر الكلاسيكي المستند على أفكار آدم سميث، إلى النظرية الكينزية من خلال إدخال عنصر مهم من عناصر التنمية وهو الطلب الفعال. ثم نظريات المراحل الخطية وذلك بتقسيم مراحلها إلى خمسة مراحل. فنظريات التغيير الهيكلي والتبعية الاقتصادية. وصولا إلى النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في النظريات الكلاسيكية الجديدة باعتقاد أن التخلف ينتج من التخصيص السيء للموارد بسبب سياسات التسعير غير الملائمة.

ونظريات التنمية (النمو) الحديثة أعادت التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

إن التطورات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية لم تعد تسمح بتنظيم ينطوي على هيمنة مطلقة للقطاع العام على المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما بعد أن أدت هذه الوضعية إلى المزيد من التسيب والفساد وانعدام الكفاءة الإنتاجية، وقد اتجهت معظم حكومات دول العالم نحو إدخال بعض الإصلاحات في هياكلها الاقتصادية. وقد تراجع دور الدولة من محرك أساسي وقائد للتنمية إلى التخلي عن القطاع العام وتزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

والجزائر من بين الدول النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، وهذا محاولة من الدولة استدراك الأخطاء والمشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخطيطية التي كانت سائدة منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى أواخر الثمانينات.

فغداة الاستقلال تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية قائمة على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي. وبفشل هذه الإستراتيجية شرعت السلطات الجزائرية منذ مطلع الثمانينات في عملية إعادة الهيكلة ثم بعد ذلك تم اعتماد جملة من الإصلاحات تعلقت بتوسيع نشاطات القطاع الخاص واحترام الملكية الخاصة بتطبيق الخوصصة، وبفعل الضغط الخارجي للمؤسسات المالية الدولية تم إحداث برامج للتعديل الهيكلي. ونتيجة لكل هذه الإصلاحات والتحولات الاقتصادية أصبح للقطاعين العام والخاص دور مهم في التنمية الاقتصادية خاصة في إطار الشراكة.

وعلى هذا النحو سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية
- أهمية القطاع العام في الجزائر
- أهمية القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الأول: دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية

لقد بدأت العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاتجاه السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة زيادة الدور الذي يضلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الحكومة ويرجع هذا الاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو، وعليه فما هو الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة في ظل اقتصاديات السوق.

المطلب الأول: دور الدولة في ظل تطور الفكر الاقتصادي

إن **مذهب التجاريين** يقوم أساسا على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي إذ نادى رواده أمثال توماس هوجتون وميلسون بإخضاع التجارة الخارجية للسيطرة الكاملة من طرف الدولة، واعتقد هؤلاء أن هيبة الدولة تتمثل بحجم رصيدها من الثروة، لذلك لم يترك للقطاع الخاص الحرية الكافية للمشاركة في النشاط الاقتصادي.[1]

في ظل **المدرسة الكلاسيكية** بقيادة آدم سميث وريكاردو اعتبرت الحرية الاقتصادية من أهم الركائز، فأفضل الدول هي الأقل تدخلا في الشؤون الاقتصادية، فقوى السوق هي الأحسن في توجيه الإنتاج والتبادل والتوزيع. أما **مدارس الفكر الاشتراكي** فرفضوا بشدة فكرة الحرية الاقتصادية وتوافق المصالح بين الفئات الاجتماعية حيث يؤيدون الملكية العامة للمشروعات والعمل الجماعي.

[1] أحمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، **دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ظل برامج التكييف الهيكلي في أقطار عربية مختارة**، أطروحة دكتورة، العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الموصل، 2000، ص(7).

أما التيار الذي يدعو إلى تدخل أكثر للدولة في الحياة الاقتصادية يستمد أفكاره من **النظرية الماركسية،** وبالتالي فهو يضع نموذج للتنمية يرتكز على الاعتماد على الدولة من خلال إنشاء مؤسساتها الاقتصادية العمومية.

إن أفكار هذا التيار قد ساهمت في بروز تيار جديد في الفكر الاقتصادي سمي بتيار العالم الثالث، الذي ركز أكثر على مكانة ودور الدولة في التنمية، وطالب بتقليص العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية، نظرا لما تسببه من تحويل حقيقي للثروة. مع ضرورة إنشاء شبكة صناعية وطنية وحمايتها من خلال الحواجز الجمركية.

أما في الفكر الاقتصادي الرأسمالي فيوجد تيارين أحدهما يدعو إلى تدخل الدولة والآخر إلى تقليل هذا التدخل. فالأول مستمد من **النظرية الكينزية** حيث أن الميكانيزمات الطبيعية لقوانين السوق غير قادرة على إحداث التوازنات المطلوبة في الاقتصاد. فالدولة يجب أن تتدخل كمنظم. وإذا كانت النظرية الكينزية التي تنطبق على اقتصاد مغلق أو محمي، قد أعطت نتائج إيجابية، إلا أنها أظهرت إخفاقاتها مع بداية السبعينات. وعليه ظهرت **تيارات ليبرالية جديدة** تدعو إلى مزيد من الحرية وإعادة الاعتبار لقوى السوق وتقليص دور الدولة وتصفية قطاعها العام، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص.[1]

[1] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ودو الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، سنة 2001، ص(48).

إن هذا التيار الذي يدعو إلى تدخل أقل للدولة ظهر مع بداية الثمانينات يطالب بوضع سياسات اقتصادية أكثر صرامة، تهدف إلى التحكم في العجز العمومي وذلك بكبح كل من الإصدار النقدي وعدم اللجوء إلى القروض وتجميد الأجور، من أجل تجنب التضخم المالي الناتج عن زيادة الطلب، فالهدف من سياسات انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، هو إعطاء الحرية للمؤسسات الاقتصادية، وفي نفس الوقت إعطاء ديناميكية للأنشطة الاقتصادية من خلال المنافسة. ولتوفير ذلك يجب إلغاء كافة أشكال الاحتكار بما في ذلك ما يسمى بالاحتكارات الطبيعية للدولة كالمناجم والبترول. من أبرز مؤيدي هذا التيار فريدمان الذي أعطى نموذج مثالي لسوق تنافسية كاملة تميل نحو التوازن التام وتوفر فرص العمل في الاقتصاد كله.[1]

إن الإشكالية اليوم تكمن في البحث عن إيجاد صيغ تمكن الدولة من أن تلعب دور يجعل من تكامل القطاعين العام والخاص أمر ممكن بالأخذ بعين الاعتبار مصلحة المجتمع ومصالح المتعاملين الخواص، أي أن تكون قادرة على إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمع في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والمتغيرات العالمية الجديدة.[2]

[1] حسين حجاج، **الأسواق أم الحكومات، الاختيار بين البدائل غير مثالية**، دار التسيير، عمان، 1996، ص(17).

[2] عبد المجيد بوزيدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص(21).

المطلب الثاني: مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

هناك ثلاث عوامل داعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هي:

- إخفاق آلية السوق وعدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية.
- الاحتكار الذي قد يبرز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة.

1/ إخفاق آلية السوق:

يستند القائلون بهذه الحجة إلى أن آلية السوق كثيرا ما تخفق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وهذا المنطق يرفض معيار الحدية كمقياس لكفاءة الإنتاج أو تخصيص الموارد، فأسعار السوق قد تحدد بناء على التكلفة الحدية، ولكن ذلك لا يعني أنها بالضرورة تعكس المنفعة الاجتماعية كما أن ربحية السوق قد لا تتطابق مع صافي المنفعة الاجتماعية. الاعتبار الآخر هو أن الحافز الرئيسي لنشاط المؤسسات الخاصة هو عامل الربحية، ولكن هناك اعتبارات قد تجعل من هذا الاستثمار المدفوع بمعدلات الربحية وحدها أقل أحيانا بدرجات كبيرة من المعدلات المطلوبة اجتماعيا.[1]

فالربحية عادة ما تكون مبنية على التوقعات، وبما أن المستقبل غير معروف بسبب وجود حالات عدم اليقين أو المخاطرة فإن معدلات الربحية غالبا ما تكون مخصومة بنسب عالية، وهذا ينطبق بشكل

[1] عبد الرزاق فارس، **الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا المنهجية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 133، مارس 1990، ص(114).

خاص على المجالات الجديدة للاستثمار، مثل الصناعات عالية التقنية يضاف إلى ذلك وكما أشار كالدور KALDOR أن الاعتبارات النظرية التي تقول بأن معيار الربحية يضمن التخصيص الأمثل للموارد، تتحقق فقط في حالات غير واقعية وفي ظل ظروف وافتراضات شديدة التجريد، مثل افتراض عدم وجود عوائق تمنع آلية السوق من العمل بشكل كفء والمرونة الكاملة لعرض كل من قوة العمل ورأس المال، وأهم الأسباب الداعية إلى رفض مثل هذا المنطق يتمثل في حقيقة أن حجما معينا من الاستثمار قد ينتج من تدفقات إضافية من الناتج تفوق كثيرا تدفقات الربح، ومن هنا فإن زيادة الناتج قد تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة معدلات التوظيف والإنتاجية، وتوزيع أمثل للقوى العاملة بين الأنشطة المختلفة للاقتصاد القومي، ومن ثم تحقق عوائد غير مباشرة للمجتمع ككل، وفي مثل هذه الحالات فقد يكون معدل الأرباح منخفضا بينما يكون العائد للمجتمع ككل كبيرا، أي أن معدلات الأرباح لا تصلح لأن تكون معيارا وحيدا لتحديد جدوى الاستثمار.

2/ السلع العامة:

إن السلع العامة أو الاجتماعية تعتبر من العوامل التي تلزم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذه السلع تنقسم إلى نوعين هما: السلع العامة الخاصة والسلع العامة غير الخاصة. فالمجموعة الأولى من السلع تتميز بإمكانية استهلاكها من قبل عدد كبير من المستهلكين بشكل آني ودون أن يؤثر إضافة مستهلك أو مستخدم جديد في مستويات الاستهلاك للأفراد الآخرين، أي دون مزاحمة ومن أمثلة هذه السلع خدمات الدفاع والأمن والإذاعة والتلفاز، بالإضافة إلى ميزتها بعدم إمكانية الاستغناء من

استهلاكها، فمن الصعب استبعاد بعض الأفراد من الاستهلاك. والتكلفة الحدية لأي مستهلك إضافي تساوي صفرا، ولذا فإن أي نظام سعري يستهدف التوزيع سيكون غير كفء.

أما المجموعة الثانية من السلع فإنها تتميز بأنها قابلة للمراجعة الجزئية وهذا يعني أن السماح لمستهلك جديد قد لا يؤدي إلى استبعاد مستهلك حالي، ولكنه يؤدي إلى انخفاض العائد أو الفائدة التي كان يحصل عليها هذا الأخير مقارنة بالماضي.والمزاحمة الجزئية تعني أن السماح لمستهلكين جدد ينطوي على عناصر من التكلفة ومن أمثلة هذه السلع الطرق العامة، الجسور، الأنفاق والحدائق العامة. ويدخل تحت هذا العامل ما يسمى بالمؤثرات الخارجية وهي المنافع أو المضار التي تتحصل عليها مجموعة من الأفراد نتيجة التصرفات أو القرارات التي يقوم بها أفراد آخرون. ومن أمثلتها إنفاق بعض الشركات والمؤسسات على البحث العلمي والاكتشافات التي يكون عائدها للمجتمع ككل. أو قد تكون آثار سلبية مثل التلوث الذي تسببه المصانع. وحيث أن الأفراد لا يتحملون كافة التكاليف التي تسببها المؤثرات السلبية المترتبة على عملهم، فإنهم قد يقومون باستغلال هذه المزايا ويقدمون على القيام بمزيد من هذه التصرفات وبالمقابل فإن عدم حصول بعض الأفراد أو الشركات على كامل العوائد من الآثار التي يجلبونها للمجتمع قد يشكل عاملا محبطا لجهودهم الإنتاجية، وبتعبير آخر فإن آلية السوق وحدها غير قادرة على تحقيق التوازن في الأحوال التي تبرز بها مثل هذه المؤثرات الخارجية، أو أنها لا تتمتع بالكفاءة في ذلك. ومن هنا يصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضروريا إما لزيادة المنافع الخارجية أو لتخفيض النفقات الخارجية باستخدام الإعانات أو الضرائب.

3/ الاحتكار:

قد يكون لدى بعض المؤسسات الكبرى قدرة على تقليل التكاليف مع زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وسيطرتها على السوق وغالبا ما يترتب على ذلك خروج المؤسسات الصغيرة من السوق ومن ثم تحطيم آلية المنافسة وسيادة الاحتكار. وعلى الرغم من أن كل نماذج المنافسة الكاملة تركز على السعر كآلية مهمة في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد، ولكن بالمنافسة النوعية أو عرض سلع متشابهة تعطي نفس درجة الإشباع للمستهلك والمنتج الكبير بقدراته على التسويق والإعلان يكون قادرا على إخراج الأنواع الأخرى من السلع المشابهة من السوق، وإن كانت ذات نوعية. فوفق النظام الرأسمالي بالحركة المستمرة والتجديد المتواصل والعرض اللامتناهي للسلع الجديدة يولد عملية الدمار الخلاق والتي في ظلها لا تعمل قوى المنافسة لصالح المؤسسات الصغيرة وتستطيع المؤسسات الكبيرة عن طريق تخفيض التكاليف والقيام بالدعاية والإعلان تحطيم المركز السوقي للمؤسسات الصغيرة.

هذا النوع من الاحتكار يؤدي إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل وضع التشريعات الفعالة التي من شأنها حماية المنشآت الصغيرة. وحماية مستويات التوظيف التي يحققها عمل المؤسسات الصغيرة، من خلال سياسات الدعم أو الإعفاء من الضرائب والرسوم.[1]

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص(34،36).

المطلب الثالث: قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تتعدد مؤشرات القياس الكمي لهذا الحجم ودرجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن أهم هذه المؤشرات مايلي:

1/ المؤشرات المالية:

من أكثر المؤشرات شائعة الاستخدام لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي، هما مؤشر الإنفاق الحكومي والمتحصلات الضريبية كنسب من الناتج الإجمالي. فمؤشر الإنفاق الحكومي يعكس مقدار ما تستحوذ عليه الدولة من موارد لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ويعكس مؤشر الإنفاق الحكومي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي العبء المالي للدولة في الاقتصاد. وفي هذا الصدد فقد اختلفت الآراء بشأن كيفية قياس حصة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد حيث رأى بعض الاقتصاديين أنه يجب استبعاد المدفوعات التحويلية، لأنها لا تعدو أكثر من كونها إعادة لتوزيع الموارد، فإدراجها يعطي حجما أكبر لتدخل الدولة والذي يجب أن يقاس بمقدار ما تستحوذ عليه الدولة من موارد حقيقية، وما تنفقه من نقود لتحقيق أغراضها الخاصة (الاستهلاك). ورأى بعض الاقتصاديين أن حجم الدولة يجب أن يقاس بنسبة الإنفاق الحكومي الجاري (الاستهلاكي+التحويلات) للناتج الإجمالي، معللة ذلك بأن هذا المؤشر يعكس استخدام الموارد بشكل مباشر من جانب الدولة لممارسة وظائفها التخصيصية، والتوزيعية، فتحويل المدفوعات تؤثر على حوافز العمل، والإنتاج وبالتالي فهي مؤشر هام لقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ورأى آخرون أنه يجب إضافة الاستثمار العام

كأحد أهم مكونات الإنفاق العام والذي يعكس التدخل المباشر للدولة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

أما مؤشر الإيرادات الضريبية فقد استخدمت كثير من الدراسات هذا المؤشر كمقياس للعبء المالي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تعكس الإيرادات عبء الأنشطة المطلوب تمويلها، بمعنى أنها تعكس كثافة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقد لجأت بعض الدراسات إلى استخدام معدل الضريبة كنسبة للناتج بدلا من نسبة الإيرادات الضريبية، حيث أن ارتفاع معدل الضرائب قد لا ينتج بالضرورة إيرادات ضريبية مرتفعة فقد توجد علاقة عكسية بين ارتفاع معدل الضريبة وكمية الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة بسبب ما قد تحدثه هذه المعدلات المرتفعة للضرائب من آثار سلبية على حوافز العمل والاستثمار. وهذا الانخفاض في الإيرادات الضريبية قد يعطي انطباعا زائفا بانخفاض حجم الدولة في النشاط الاقتصادي. ورأى بعض الاقتصاديين أن الإنفاق الحكومي هو مؤشر أفضل لحجم الدولة من الضرائب، لأنه يعكس كمية الموارد الفعلية التي يستحوذ عليها القطاع الحكومي، بينما الضرائب هي فقط أحد الطرق لتمويل هذا الاستحواذ، علاوة على ذلك فإن كمية الضرائب التي تحصلها الدولة لا تتحدد فقط بمتطلبات الإنفاق، بل تتأثر بالطريقة التي تحصل بها، فقد تتمتع بعض الأنشطة أو بعض المواطنين بمزايا ضريبية، وهو ما يقلل من حجم الإيرادات الضريبية ويظهر حجما منخفضا غير حقيقي لتدخل الدولة. لهذه الأسباب اتفقت معظم الدراسات على أن الإنفاق الحكومي كنسبة للناتج الإجمالي هو المؤشر الأفضل لحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2/ مؤشر حجم العمالة الحكومية:

أحد المؤشرات الهامة التي تستخدم لتقدير حجم الدولة في النشاط الاقتصادي هو حجم العمالة الحكومية بمعنى عدد الأشخاص العاملين بالقطاع الحكومي، ووحدات القطاع العام فعندما تتوسع الدولة في نطاق تدخلها الاقتصادي فإنها تتجه إلى طلب مزيد من المدخلات وهو ما يؤدي إلى توسعها في التوظيف العام إلا أن هذا المؤشر يعاني من بعض المشكلات، حيث تقوم بعض الدول بدمج العاملين في القطاع الحكومي بصورة موسمية، أو بالعقد وليس فقط بالتعيين ضمن هذا المؤشر. ودول أخرى لا تدرج في هذا المؤشر سوى العاملين بشكل دائم في هذا القطاع أيضا بعض الدول تدخل العاملين في القطاع العسكري ضمن العمالة الحكومية المدنية، وبعض الدول تستبعدهم وبعض الدول تدخل العاملين في الحكومات المحلية والإقليمية ضمن هذا المؤشر ودول أخرى تكتفي فقط بإدخال عدد العاملين في الحكومة المركزية ضمن هذا المؤشر، كما تعامل بعض الدول الأشخاص العاملين في الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة، بصورة منفصلة ومستقلة عن العاملين في الإدارات الحكومية الأخرى، وذلك لما تثيره هذه الخدمات من سياسات وممارسات مختلفة عن باقي القطاعات الحكومية مثل قيام بعض الدول بإصلاح القطاع الصحي أو التعليمي ومنحه بعض الاستقلالية عن التدخل الحكومي وكذلك نظرا للصعوبات التي تتعلق بالتحديد الدقيق لما يعتبر منشآت عامة، وما يدخل منها ضمن القطاع الخاص، في ظل تبني عمليات الخوصصة فإنه عادة ما يتم الاعتماد على العاملين في الوحدات والإدارات والأجهزة الحكومية فقط كمؤشر لحجم العمالة الحكومية.

3/ مؤشر الإنتاج العام:

يفرق نظام الحسابات القومية بين نوعين من الإنتاج العام، سلع وخدمات عامة تباع في السوق، وتقوم بأسعار السوق حتى ولو كانت هذه الأسعار أقل من التكلفة، وسلع وخدمات لا تباع في السوق، وتحتكر الدولة السيطرة عليها وتمويلها، وتتحمل تكلفة إنتاجها الفعلية كالتعليم والصحة والخدمات العامة ويقاس حجم الدولة بهذا الشكل، على أنه مجموع القيمة المضافة لناتج الوحدات الحكومية العامة، سواء كان يتم بيع هذا الناتج في الأسواق أم لا.

4/ مؤشر السياسات العامة:

وتتضمن السياسات المالية والنقدية والتجارية اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة ومن المؤشرات المستخدمة لتقدير حجم الدولة في هذا المجال نسبة العجز المالي والحكومي للناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر لتدخل الدولة من خلال السياسة المالية، ومعدل التضخم كمؤشر لتدخل الدولة من خلال السياسة النقدية نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان في المجتمع (كمؤشر لمدى تدخل الدولة في تخصيص الائتمان)، ونسبة الملكية الخاصة للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم التداول في سوق المال وسعر الفائدة الحقيقي (كمؤشرات لتدخل الدولة في تسعير وتوزيع الأسهم والسندات، وفي تحديد أسعار الفائدة) ومؤشر الانفتاح (الصادرات+الواردات/الناتج القومي الإجمالي، وعلاوة سعر صرف السوق السوداء، ومعدل التعريفة الجمركية) كمؤشرات لتدخل الدولة في المعاملات الخارجية.

5/ مؤشر التنظيم والقواعد المؤسسية:

تتجاهل المؤشرات الكمية السابقة كثير من الأشكال الأخرى للتدخل غير المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي فالدولة قد تتحكم في تخصيص وتوزيع الموارد في المجتمع من خلال تنظيم النشاط الاقتصادي (كالرقابة على الأجور والأسعار ووضع اللوائح المتعلقة بشروط ومواصفات الإنتاج والاستثمار والعمل والتصدير والاستيراد والتعامل بالنقد الأجنبي واستخدام المرافق العامة والموارد الطبيعية) وبالرغم من أهمية الوظائف إلا أنه من الصعب قياسها كميا، وإدماجها ضمن الموازنة العامة للدولة لأن هذا الشكل التدخلي يتم من خلال زيادة حجم الموارد التي يستحوذ عليها القطاع الخاص للإنفاق على الوسائل، والأساليب المختلفة امتثالا للإجراءات التنظيمية الحكومية، وهذه النفقات بعضها يدخل ضمن الإنفاق الخاص، ولا يدخل ضمن بنود الموازنة العامة لذا فإن حجم الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القواعد والنظم والتشريعات، يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند قياس الحجم الإجمالي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك للوصول إلى الحجم الحقيقي للدولة الذي قد يفوق كثيرا حجم الإنفاق والضرائب والإنتاج والعمالة الحكومية وبسبب صعوبة القياس الكمي لنفقة هذه الإجراءات التنظيمية لجأت كثير من الدراسات إلى قياس درجة وكثافة الإجراءات التنظيمية في الدول المختلفة، استنادا إلى المسوحات التي تتضمن عديد من التساؤلات للمواطنين الذين يتطلب نشاطهم الاقتصادي الخضوع للإجراءات التنظيمية الحكومية وتحويل مخرجات المسح إلى أرقام ذات نطاق محدد تعكس بدورها العبء التنظيمي.

يتضح مما سبق أن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي كمنتج للسلع والخدمات وكمستهلك للموارد وكمستثمر في كافة المجالات الاقتصادية، وكمحصل للضرائب وكمنظم للنشاط الاقتصادي وكمشرع للقواعد والتشريعات ومنفذ لها.[1]

المطلب الرابع: وظائف الدولة في ظل اقتصاد السوق

تمارس الدولة أربعة وظائف أساسية في الاقتصاد الحديث هي الوظيفة التخصصية، الوظيفة التوزيعية، الوظيفة التنظيمية والتشريعية، الوظيفة الإستقرارية.

1/ الوظيفة التخصصية:

تتضمن هذه الوظيفة معالجة ما يسمى مجالات **فشل آلية السوق** أو حالات حدوث خلل في أداء السوق والذي ينجم عن القوة الاحتكارية للمنشآت والأشكال الأخرى من الفشل وتكون هناك حاجة لسياسة حكومية خاصة لمعالجة مثل هذا الخلل، حيث تتدخل الدولة للتأثير على تخصيص الموارد في الاقتصاد وهي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الاستثمار العام، والإنتاج العام. أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية، والإجراءات التنظيمية ويشمل كذلك سياسة الضرائب والدعم والأسعار وغيرها.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص(50،53).

2/ الوظيفة التوزيعية:

بمعنى قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع والخدمات ومنافع النمو بين أفراد المجتمع وكذلك العمل على التأثير في توزيع الدخل لمنع التفاوت المضر بين الفئات ومحاربة مشكلة الفقر، أي بصفة عامة العمل على إحداث التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (التوزيعية)، وتستخدم الحكومة في ذلك سياسات الضرائب والضمان الاجتماعي والتأمينات المختلفة والتحويلات الاجتماعية وتوزيع الخدمات والإنفاق العام.

3/ الوظيفة التنظيمية والتشريعية:

يعتبر الكثيرون أن هذا الدور هو الأهم للدولة، فحتى أولئك الذين لا يعترفون بدور اقتصادي للدولة يطالبونها بتوفير وحماية البيئة القانونية والإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي والاستثماري ويبرز هذا الدور في جميع نواحي التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... ويتمثل هذا الدور في تشريع واحترام وتطبيق القوانين اللازمة لعمل اقتصاد السوق بما في ذلك قوانين الملكية والتعاقد والشركات وحماية المستهلك ومحاربة الاحتكار وتنظيم الإفلاس، بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات التي تكفل الأمن الداخلي والخارجي وتضمن تطبيق القوانين بعدالة على كافة الأفراد في المجتمع.

4/ وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:

وتتضمن كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن استقرار الأسعار، والتوظف الكامل والنمو. وتشمل هذه الوظيفة رسم تخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد لمواجهة

مخاطر البطالة والتضخم ولتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ويتضمن ذلك السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل والتجارة الخارجية وأسعار الصرف وغيرها.[1]

المطلب الخامس: الأنشطة التي تقوم بها الدولة في ظل اقتصاد السوق

هناك أنشطة يجب أن تختص بها الدولة بصفة أساسية تتمثل في:

- أنشطة استغلال الموارد الطبيعية.
- المشروعات التي تمثل احتكارا طبيعيا مثل السكك الحديدية الاتصالات والمياه...
- الصناعات الأساسية ذات التكلفة الرأسمالية العالية مثل صناعات الحديد والصلب والكيماويات الثقيلة.
- مشروعات المرافق المنتجة لسلع وخدمات محققة لأهداف اجتماعية مثل الرعاية الصحية، السكن الاجتماعي...

إن الدولة في اقتصاد السوق تعتبر مسؤولة عن وضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإذا كانت لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهذا لا يعني أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة.

إن اقتصاد السوق إذا كان يعني ترك الحرية للمتعاملين الاقتصاديين، فإن هذا لابد أن يكون في إطار قواعد عامة محددة. لذا فاقتصاد السوق لا يعني إضعاف دور الدولة بل لا يمكن أن ينجح إلا بوجود

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الباحث، عدد 2009/07-2010، ص (138،137).

دولة قوية قادرة على وضع الإطار العام للنشاطات الاقتصادية، وتعمل بكل ما لديها من الوسائل القانونية والمؤسساتية على عدم الخروج عن هذا الإطار.[1]

وبعيدا عن المبررات النظرية لتدخل الدولة فإن الواقع يثبت أن هناك أنشطة يجب أن تقوم بها الدولة لعدم صلاحية أو قدرة القطاع الخاص على القيام بها لاعتبارات متعددة. وهناك أنشطة يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص ولكن لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية يجب أن تشارك الدولة في تحقيقها والرقابة عليها، ولا توجد معايير واضحة للتفرقة بين هذه المجالات وإنما يتوقف الاختيار على الظروف التاريخية والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة.

ولقد أوضح التاريخ الاقتصادي في كل بلاد العالم تقريبا أن الدولة لعبت دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما حققته الحكومات من التحسين في مجال التعليم والصحة والحد من التفاوت الاجتماعي بين الطبقات.[2]

[1] عبد المجيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص(22،21).

[2] ماهر ظاهر بطرس، **دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص(85،19).

المبحث الثاني: أهمية القطاع العام في الجزائر

خلال سنوات الستينات والسبعينات بدأت الجزائر تستند إلى فكرة التخطيط كأداة فعالة لتوجيه التطور الصناعي وتوزيع الاستثمارات وفق احتياجات الاقتصاد الوطني الآنية والمستقبلية، فكان للقطاع العام دور كبير في ذلك، وفي مرحلة موالية عرف هذا القطاع مشاكل كثيرة أدت إلى إدراج إصلاحات عديدة بدأت بإعادة الهيكلة ثم تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي والخوصصة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاع العام الجزائري

من أجل الإلمام بمختلف المفاهيم العامة للقطاع العام الجزائري سنتطرق إلى ما يلي:

1/ نشأة القطاع العام: لقد ارتبطت نشأة القطاع العام في المجتمع الإسلامي بنشأة الدولة الإسلامية التي توسعت مهامها وتنوعت وظائفها، وتزايدت مواردها عبر الزمن، الأمر الذي تجلى في تطور القطاع العام في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في تكامل إيجابي فعال مع باقي القطاعات وليس على حسابها. ولكن مع تزايد الانحرافات الداخلية وتنامي آليات الهيمنة الخارجية أصبح وجود القطاع العام وحجمه مرتبطين بالمذهبية الاقتصادية الدخيلة والمستوردة ما بين المنهج الرأسمالي والمنهج الاشتراكي.[1]

إن دول العالم الثالث ورثت هياكل اقتصادية مشوهة واندماجا كليا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، من هنا فإن قضية التنمية بشقيها الاقتصادي والسياسي، بعد حصول الاستقلال، احتلت جانبا مهما في

[1] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص(376).

سياسة هذه الدول. فقد اقتنعت القوى التي تسلمت السلطة بأنه من الضروري إجراء تغييرات في الأوضاع الاقتصادية والعمل على اتخاذ تدابير تنقل البلاد من وضعها الصعب.

لذلك كانت الضرورة تستدعي تدخل فعال من قبل الدولة عن طريق قيام قطاع عام كتعبير عن السعي إلى التخلص من الاقتصاد الرأسمالي إلى نوع من رأسمالية الدولة. فالقطاع العام هو محصلة للصراع ضد الاستعمار القديم ومن أجل القضاء على الخلل الهيكلي الناجم عن حالة التخلف. وفي هذا يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب: لماذا اتجهت الدولة، في بلدان العالم الثالث إلى ممارسة دور رئيسي وحاسم في النشاط الاقتصادي؟ إن جوهر الإجابة عن هذا السؤال يدور حول المقابلة بين حاجة تلك البلدان –عشية استقلالها– إلى تحقيق تنمية شاملة لاقتصادها وبين عجز (الرأسمال الخاص) الموجود فيها عن الوفاء بهذه الحاجة. وفي هذه الشروط تبرز الدولة باعتبارها المؤسسة الأقوى، القادرة على تعبئة الموارد وتوظيفها وممارسة النشاط الاقتصادي بأشكاله المختلفة.[1]

2/ مفهوم القطاع العام: يكتسي مصطلح القطاع العام لدى معظم الاقتصاديين نوع من الخلط مع مفهوم السياسة الاقتصادية للدولة، فمنهم من يعتبره كل نشاط اقتصادي تقوم به الدولة عبارة عن قطاع عام، بينما آخرون يربطون مفهوم القطاع العام بعمليات الإنتاج المادية للسلع أو الخدمات الضرورية والتي تقوم بإنتاجها مشاريع عامة. ويدعو بعض الاقتصاديين الآخرين إلى تضييق مفهوم القطاع العام إلى ما دون السياسات والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، فهو لا يعني عندهم تدخل الدولة أو الإنفاق العام. بل هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج المادي أو تكليف من يدير هذه

[1] إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**، دار المنهل اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص(106،107).

الوسائل ويسيرها ويعد قطاعا عاما كل مشروع تملكه الدولة كليا أو جزئيا وبالتالي في ضوء هذه الملكية يتحدد إن كان القطاع عاما أو شبه عام، وحول هذه النقطة بالذات يوجد اختلاف بين كثير من الدول، مما أدى إلى وجود عدة نماذج للقطاع العام.

فهناك إذن مشاريع مملوكة كليا للدولة تشرف عليها وتديرها هيئة عمومية بينما هناك بلدان أخرى تفتح باب المساهمة الفردية لرأس المال في أسهم المشروع أو الشركة العامة بحسب السياسة الاقتصادية المنتهجة، وعموما يتم تقسيم المشروعات العامة إلى ثلاثة أنواع هي:

- المشروعات العامة المباشرة.
- المشروعات العامة المختلطة.
- المشروعات العامة المستقلة.[1]

ويقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة، والتي يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص، وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية.[2]

وقد اقترن القطاع العام بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وخاصة في الدول الاشتراكية سابقا، أو الدول التي سلكت نظام التخطيط المركزي لتسيير اقتصادياتها، حيث قامت الدول الاشتراكية على تأميم كل القطاعات التي كانت مملوكة لأفراد خواص.[3]

---

[1] السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص(374،375).

علي حسين يونس، **القطاع العام، القانون التجاري**، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة النشر، ص(493).

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص(9).

[3] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2012، ص(30).

وبشكل عام يتشكل القطاع العام في الجزائر من تلك القطاعات التي ورثتها الدولة بعد خروج المستعمر أين أشرفت على تسييرها مباشرة بواسطة ممثلي الدولة، وهناك قطاعات أخرى قامت بتأميمها، وبالتالي أصبحت القطاعات التي ورثتها وأممتها الدولة الجزائرية قطاعا عاما تمتلكه الدولة وتسيره وتشرف عليه.[1]

3/ خصائص القطاع العام:

من أهم خصائص القطاع العام أن وجوده أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أية دولة تسعى إلى القضاء على روابط التبعية وإرساء قواعد الاستغلال الاقتصادي، بمعنى أن الحاجة إلى القطاع العام أمر ضروري، فلا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي، توزيع الاستثمارات، خلق فرص عمل، والحد من التبعية للنظام الاقتصادي العالمي، دون أن تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد عبر مؤسساتها العامة.[2]

[1] قرومي حميد، معزوز زكية، **الشراكة قطاع عام/قطاع خاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، المؤتمر الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص، يومي 13،14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(3).

[2] بوهلال فاطمة، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عرض وتقييم لبعض تجارب الشراكة في الجزائر، تونس، انجلترا، فرنسا**، المؤتمر الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص، يومي 13،14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(3).

4/ عوامل ظهور القطاع العام وأهدافه: عرف القطاع العام الجزائري تطورا منذ الاستقلال وذلك لعوامل محددة، ولتحقيق أهداف معينة.

4-1/ عوامل ظهور القطاع العام في الجزائر: لقد نشأ القطاع العام في الجزائر اعتمادا على ثلاثة نقاط رئيسية:

- إرادة سياسية منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962، وكان بهدف إنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية ولتكوين هياكل اقتصادية خاضعة للدولة وكذلك لتحقيق التنمية المادية والعدالة الاجتماعية.

- هجرة الملاك المعمرين وتركهم لمزارعهم ومتاجرهم، الأمر الذي سمح بتسييرها من طرف العمال الجزائريين وتأميمها فيما بعد.

- وجود مؤسسات عامة قبل الاستقلال مثل شركة الكهرباء والغاز وشركة النقل للسكك الحديدية.

وتعتبر قضية الملاك المعمرين من أحسن العوامل التي أدت إلى طرح قواعد التسيير الاقتصادي في الجزائر بحيث سمحت بتكوين قاعدة مادية انطلق منها القطاع العام. فتجميد أملاك المعمرين أدى إلى:

- إدخال التسيير العمالي في المنشآت التي تركها المعمرون.
- منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين ومصانعهم، ولهذا انحصر دور رأس المال الخاص في البداية في أنشطة هامشية أو تأخذ صبغة المضاربة وحتى هذه الأخيرة أصبحت منحصرة، حيث اتخذت عدة قرارات أهمها:

- تجميد فعلي للملكية العقارية وغير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية توظيف الأموال في الزراعة والبناء، وكذلك إلى عدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة.
- تجميد العلاقات التجارية والمالية والنقدية الخاصة مع الخارج حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة، حيث طرحت السلطات عام 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف. وبذلك انعدمت إمكانيات معاملات رأس المال الأجنبي.
- طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي، الأمر الذي تخوف منه رأس المال الخاص وأدى إلى الانتظار وعدم المبادرة في النشاط.
- تأميم الكثير من الأنشطة الخاصة الصغيرة عام 1963 مثل المتاجر وقاعات السينما ... التي كان يطمح إليها رأس المال الخاص.
- عدم استقرار الجو السياسي مما سبب تخوف رأس المال الخاص وامتناعه عن توظيف الأموال واكتفاءه بالاكتناز أو الأعمال التداولية.[1]

4-2/ أهداف القطاع العام: للقطاع العام مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها تتمثل فيما يلي:

ا/ الأهداف السياسية: من بين هذه الأهداف ذات البعد الاجتماعي ما يلي:

- تأكيد استقلال وسيادة الدول النامية في العهود الأولى للاستقلال.
- تحقيق علاقة طيبة ومستقرة بين الحكومة والمحكومين بإرضاء مختلف الفئات داخل المجتمع
- ضمان عدالة التوزيع والتخفيف من أعباء الفئات الأقل دخلا.

[1] أحمد هني وآخرون، **القطاع العام والخاص في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص(459،460).

– تحقيق الفوائض من المؤسسات العمومية واستخدامها في إعادة التوظيف والاستثمار، قصد تعميم الوفرة الاقتصادية.

– تقديم الدعم لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والذي تتحمله الدولة كعبء مالي يقدمه القطاع العام.

– توفير فرص عمل أكثر وامتصاص البطالة.

ب/ الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

– محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، للحد من التقلبات الاقتصادية والأزمات.

– القضاء على الاحتكار والتكتلات الاقتصادية.

– إدارة بعض المؤسسات العامة الخدمية الموروثة من عهد ما قبل الاستقلال.

– تكوين البنى الأساسية وإدارة الأنشطة التي تعتبر ذات أهمية حيوية وإستراتيجية.

– بناء اقتصاد قومي قوي.

– تحقيق فائض اقتصادي يساعد على التراكم الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجية.

– الإسراع بمعدلات التنمية من خلال حشد الطاقات الاقتصادية وفق خطة مركزية تضمن تخصيصا أفضل للموارد المادية والبشرية وتعظيم دورها من أجل زيادة الإنتاجية والناتج المحلي والدخل القومي.[1]

[1] عبد القادر بلعربي، فوزية بوخبزة، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)، يومي 13،14 أفريل 2015 جامعة معسكر، ص(6).
عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي القاهرة، 2004، ص(37،38).

5/ مكونات القطاع العام الجزائري: ينقسم القطاع العام الجزائري إلى ثلاثة فئات:

- الشركات العمومية الاقتصادية Entreprises Publiques Economiques EPE:

وهي تعمل بموجب قانون خاص هو قانون رؤوس الأموال التجارية الذي يجعل منها شركات خاصة تهدف إلى الربح ومستقلة في إدارة أنشطتها عن الحكومة رغم ملكية هذه الأخيرة لها.

- المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية EPIC: وهي مؤسسات مملوكة بالكامل من طرف الدولة، تمول من قبل الحكومة ولكن لها الحرية الكاملة في العمل في إطار القطاع العام.

- المؤسسات العمومية الإدارية EPA: هي مؤسسات تابعة بالكامل للدولة، تحدد ميزانيتها من قبل الحكومة وحتى أوجه الإنفاق.

6/ مشاكل القطاع العام: تعرض القطاع العام منذ نشأته وخلال مراحل تطوره إلى مشاكل عديدة يمكن حصرها فيما يلي:

6-1/ مشاكل إدارية وتنظيمية: وتعتبر من أهم مشاكل القطاع العام على الإطلاق، وتتمثل في نقص خبرة الإداريين وضعف إمكانياتهم الإدارية ونقص الكفاءة. إذ أن القرارات الإدارية اتصفت بالطابع الروتيني المبتعدة عن اعتبارات الجودة والتطوير والنمو والتحسن التكنولوجي ورضا المستهلك. فالأشخاص الذين يتولون المسئوليات الكبيرة في القطاع العام والذين يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة الإدارية والاقتصادية الكافية قد تسببوا في النصيب الأكبر من مشكلة القطاع العام. والتي يقصد بها اتخاذ قوانين وقرارات متضاربة ومتناقضة مما خلق نوع من الارتباك والحيرة، وإدارة هذا القطاع بإدارة

رديئة، وهذا لأنهم عينوا في السلطات ليس على أساس الكفاءة الإدارية وإنما لاعتبارات أخرى. وفشل صانعي القرار في فهم ديناميكيات النظم التي يتولون مسئولياتها.

وعليه للقطاع العام مشاكل إدارية وتنظيمية عديدة نتيجة القرارات غير المدروسة والأنظمة والتشريعات غير المحددة التي يسهل تفسيرها لعموميتها حسب هوى كل شخص. بالإضافة دخول عامل المجاملات وتفضيل الوظائف في هذا القطاع لأصحاب الولاء والقرابة.

6-2/ مشاكل مالية: إن الدولة عندما وسعت وظائفها بزيادة تدخلها في الشؤون الاقتصادية وتضخم حجم قطاعها العام، بالإضافة إلى اضطلاعها بالخدمات الأساسية وبناء البنية التحتية من طرقات وموانئ ومياه وكهرباء وقيامها بالتوظيف، وتقديمها للسلع والخدمات بصورة مجانية أو بثمن زهيد عن طريق دعم السلع الضرورية. أدى إلى تزايد الإنفاق العام من سنة لأخرى مع قلة الفائض فظهر العجز في الميزانية العامة بالإضافة إلى العجز في ميزان المدفوعات بعد أن أخفقت خطط الإنتاج للتصدير، وأمام هذه الحالات لجأت معظم الدول إلى القروض الداخلية والخارجية لمواجهة العجز وتغطية الاستثمارات والنفقات الجارية المتزايدة. فأصبح القطاع العام مكبلا بالديون، وكثير من منشآته تحقق خسائر مستمرة مما جعل الغالبية من حكومات البلاد النامية أمام مشاكل مالية ضخمة لم تقدر عليها رغم الاتجاهات والسياسات التي اتخذت لإنقاذ الاقتصاد الوطني من أزمته، سواء ما ظهر منها من ترشيد للإنفاق العام وزيادة الإيرادات أو وقف الإصدار النقدي والتحكم في سعر الفائدة، إلا أن هذه السياسات في السبعينات ومطلع الثمانينات لم تجد نفعا مع إختلالات الهياكل التمويلية وضعف

السيولة وارتفاع حجم المديونية وانخفاض الإنتاجية وتدني معدلات النمو. إنها مشاكل مالية ونقدية وهيكلية غاية في التعقيد.

6-3/ مشاكل سياسية: لعب العامل السياسي دورا كبيرا في تعظيم مشاكل القطاع العام ويمكن توضيح هذا العامل في عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات والصراع على السلطة وغياب مشروعية النظام في أحيان أخرى، كل ذلك أدى إلى سوء الإدارة وزيادة العبء المالي بحدوث تعيينات لأشخاص موالين للنظام دون النظر إلى الكفاءات وإبعاد أصحاب الكفاءة والخبرة وتغيير الأشخاص من وقت لآخر. بالإضافة إلى تغيير الأنظمة وإصدار كثير من القرارات والقوانين المتضاربة والمتعارضة أحيانا أخرى كمحاولة لإرضاء فئات معينة تكسب تأييد الناخبين. فكانت النتيجة عدم تطور هذا القطاع إلى الأحسن وارتفاع إنفاقه وانخفاض إنتاجيته وضعف الجودة في منتجاته وخدماته.

6-4/ مشاكل اجتماعية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ ظهور طبقة تتمتع بدخل مرتفع وهي الطبقة المسيطرة على القطاع العام نتيجة النهب والعبث بأمواله.
- ✓ ظهور الطبقة الفقيرة وهي الطبقة التي اعتمدت على الدعم والمعاشات.
- ✓ وجود البطالة المقنعة في القطاع العام المتوسع في سياسة التوظيف.
- ✓ وجود الرشوة والتلاعب بالأموال العامة ومخالفة الأنظمة والقوانين وعدم المبالاة.
- ✓ أدى قيام الدولة بتوفير السلع والخدمات مجانا أو بأسعار رمزية إلى اتكال واعتماد المواطنين عليها وإصابتهم بالإحباط في مجتمعهم في حالة عدم توفيرها كليا أو جزئيا.

- ✓ عدم القدرة لقصر الدعم على مستحقيه من الفقراء محدودي الدخل بعدم إنفرادهم باستخدام السلع والخدمات المدعومة لعدم القدرة على تخصيصهم بالتوزيع سلعيا.
- ✓ سوء وتدني مستوى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

لقد أدى هذا الحال إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد وانخفاض الأداء الاقتصادي والدخل القومي ونصيب الفرد منه. فظهرت مشاكل اجتماعية عديدة أهمها:

- ➢ ظهور سلوكيات جديدة توسعت من سنة لأخرى أهمها الفساد المالي والإداري.
- ➢ ظهور أعمال العنف.

هذه المشاكل وغيرها كانت نتيجة سوء السياسات المتبعة في أغلب المجتمعات النامية، والتي نتج عنها تدهور القطاع العام وانخفاض نسبة إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وزيادة الأسعار وارتفاع تكاليف حياة ومعيشة الفرد.[1]

المطلب الثاني: أساليب إصلاح القطاع العام الجزائري

لقد أصبحت الإصلاحات الاقتصادية أمر ضروري نظرا للأزمة متعددة الأبعاد التي تعاني منها الجزائر، لا سيما الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعاني جهاز الإنتاج إختلالات متعددة في مجال الاستثمار والاستغلال، لذلك أصبح الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الوطنية حتمية ضرورية لا مفر منها.

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص(46،41).

1/ إصلاح المؤسسات العمومية: إن محاولة إصلاح المؤسسات العمومية تتمثل في إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسسات القطاع العام مع بداية الثمانينات واستقلالية المؤسسات مع نهايتها.

1-1/ إعادة الهيكلة: تعرف إعادة الهيكلة كمجموعة من الإجراءات لإعادة تنظيم وانتشار وتطوير القوى المنتجة الوطنية، بهدف زيادة فعاليتها وقدراتها التنافسية واندماجها في الاقتصاد العالمي. وإعادة الهيكلة تمت على مرحلتين إعادة هيكلة عضوية وإعادة هيكلة مالية. وكانتا نتيجة لسوء التسيير على جميع المستويات والتي يمكن التعبير عنها بالنتائج السلبية التالية:

- عجز مستمر في ميزانية الدولة وندرة مواردها.
- زيادة في الكتلة النقدية بدون مقابل.
- ندرة السلع والمواد الضرورية بصورة متزايدة.
- تدهور في قطاع الخدمات.

هذه النتائج أثرت سلبا على المؤسسات فزادت حدة عجزها مع الأخذ بعين الاعتبار الأسباب المباشرة لهذا العجز والمتعلقة بالتسيير اليومي لها منها:

- هيمنة القطاع العام في الاقتصاد الوطني، جعله لا يواجه أي منافسة، وبالتالي لم يكن يهتم بتحسين أداء مؤسساته.
- عدم الاستقلالية في اتخاذ القرارات للمؤسسات العمومية.
- ضعف الطاقة الإنتاجية لوسائل الإنتاج الوطنية كما ونوعا.

- تضارب الأهداف المسطرة في المخططات التنموية مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل في إطاره المؤسسة العمومية.
- اللجوء المفرط للاقتراض جعل المؤسسات العمومية تعرف العجز المتواصل (عجز هيكلي).[1]

إن هذا الواقع أملى على الدولة ضرورة اتخاذ التدابير التي تمكن من إصلاح الوضع عن طريق:

ا/ **إعادة الهيكلة العضوية:** إن أول عملية لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية دخلت حيز التنفيذ بموجب المرسوم 80-242 الصادر في 04 أكتوبر 1980، فالحجم الكبير الذي وصلت إليه كثير من المؤسسات الوطنية طرح بإلحاح ضرورة إعادة هيكلتها التي تهدف إلى تبسيط مهام المؤسسات العمومية عن طريق الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع والتنمية، وتحسين شروط وظروف تسيير الاقتصاد وضرورة تحقيق المؤسسات الاقتصادية العمومية نتائج وفقا لأهداف التخطيط الوطني، وهذا يتم عن طريق تقسيم المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات ذات حجم صغير ومتوسط. فقد انقسمت سوناطراك مثلا إلى 13 مؤسسة وطنية والشركة الوطنية للصناعات النسيجية إلى 8 مؤسسات وطنية.[2] وهكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت كبرى، وتم تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا.[3]

إن عمليات تنفيذ إعادة الهيكلة العضوية والتي تتمثل في تجزئة المؤسسات الوطنية بطريقة تدريجية تتضمن أربعة عمليات وهي:

---

[1] عيسى مرازقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006-2007، ص(116،117).

[2] Tlemçani Rachid, **Etat bazar et globalisation**, l'aventure de l'infitah en Algérie, ED El hikma, Alger, 1991, p(21).

[3] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص(27،28).

- تخلي المؤسسات الاقتصادية على النشاطات التي لا ترتبط بمهامها الأساسية.
- التخصص في الإنتاج أو في النشاطات المتجانسة.
- تحويل النشاطات أو الوظائف التي تخلت عنها المؤسسات إلى مؤسسات أخرى وطنية أو محلية.

والجدول التالي يمثل نماذج للشركات الوطنية التي تم إعادة هيكلتها وكذا المؤسسات المنبثقة عنها.

الجدول رقم (01): الشركات الوطنية التي تم إعادة هيكلتها والمؤسسات المنبثقة عنها.

المؤسسات الأصلية	المؤسسات المنبثقة عنها	المقرات
الشركة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX	5 مؤسسات متخصصة حسب المنتوج: القطن، الصوف، النسيج الصناعي، الحرير، الخياطة والتفصيل، مؤسسة للتوزيع	الجزائر-بجاية-تيزي وزو-تبسة-تلمسان-مسيلة.
الشركة الوطنية لصناعة الجلود SONIPEC	2 مؤسسات متخصصة في تهيئة الجلد والتفصيل. 1 مؤسسة للتوزيع.	جيجل-معسكر-الشراقة.
الشركة الوطنية للسميد والعجائن والحبوب SN.SEMPAC	5 مؤسسات جهوية	الجزائر-قسنطينة-بلعباس-تيارت-سطيف.
الشركة الوطنية لمواد البناء S.N.M.C	11 مؤسسة جهوية. 1 مؤسسة وطنية للتطوير.	الشلف-مفتاح-قسنطينة-زهانة-بودواو-باتنة-مرسى

		الكبير–تلمسان–بومرداس.
الشركة الوطنية لصناعة الكيمياء S.N.I.C	3 مؤسسات وطنية: الدهن، الزجاج، مواد التنظيف. 2 مؤسسات جهوية لصناعة السيراميك.	الاخذارية–سور الغزلان–وهران–قسنطينة–مغنية.
الشركة الوطنية للصناعات الغذائية SOGEDIA	3 مؤسسات: السكر، الزيوت، المصبرات.	الشلف–الجزائر–بوفاريك
الشركة الوطنية لصناعة الخشب والفلين S.N.L.B	4 مؤسسات الفلين، الخشب، النجارة العامة، الخردوات.	جيجل–بوفاريك–أم البواقي–قالمة.
الشركة الوطنية للدراسات والانجازات الصناعية S.N.E.R.I	2 مؤسسات وطنية حسب نوعية النشاط: الهندسة والتركيب التقني. 3 مؤسسات وطنية للانجاز.	الجزائر–البليدة–البويرة–وهران–عنابة.
الشركة الوطنية للصناعات التقليدية S.N.A.T	1 ديوان وطني للترقية. 3 مؤسسات إنتاج ولائية.	الجزائر–باتنة–تيزي وزو.
الشركة الوطنية للمياه المعدنية S.N.E.M.A	3 مؤسسات جهوية.	الجزائر–باتنة–سعيدة.

المصدر: N.Saadi, La restructuration des entreprises d'Etat, essai de presentation analytique, Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, n°2, 1984, p(324).

وقد أدت إعادة الهيكلة إلى تجزيء 50 مؤسسة عمومية اقتصادية نحو 300 مؤسسة جديدة. وذلك للتمكن من التحكم في تسييرها وإزالة العراقيل التي تحد من تحقيقها لنتائج إيجابية.[1]

ولكن إعادة الهيكلة العضوية لم تؤت ثمارها لأنها أدت إلى:

- تقزيم المؤسسة الاقتصادية وبالتالي تجريد المؤسسة من مزايا الوفورات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير.

- توزيع المخاطر بين عدة مناطق جغرافية لتعويض الخسائر في نشاط أو منطقة بالأرباح المحققة في نشاط أو منطقة أخرى. هذا ما يسمى بتسوية الوضعية المالية لعمليات الاستغلال.

- فقدان الوزن التفاوضي الدولي الذي يمنح دائما لفائدة المؤسسات ذات الحجم الكبير.[2]

وهناك عدة أسباب ساهمت في فشل إعادة الهيكلة من بينها:

- عدم الاستخدام الأمثل للموارد وطاقات المؤسسات، لأن مؤشرات التقييم لم تكن مالية واقتصادية، بل ذات طابع سياسي واجتماعي، فنجد مثلا مؤسسات توزع أرباح وهي مسجلة لنتائج سلبية.
- غياب التكامل والتنسيق ما بين المؤسسات العمومية وعدم احترام آجال العقود المبرمة بينها.
- نقص الموارد البشرية المؤهلة فيما يخص مناصب اتخاذ القرارات الإستراتيجية.

[1] عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص(120،122).

[2] موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص(25،26).

بالإضافة إلى ذلك كان الاقتصاد الوطني يعاني من صعوبات كبيرة في مجال التمويل ومواجهة أعباء المديونية الخارجية جراء التدهور الحاد في أسعار البترول. بالتزامن مع ارتفاع معدلات الفائدة، كل هذه المعطيات أدت إلى التفكير في إيجاد حلول جذرية، لكي تسمح للدولة بالتخلي عن عبء تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية مع بقائها مالكة لها. هذه الوضعية أدت بالدولة إلى القيام بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات والتي تمثل المرحلة الثانية لعملية إعادة الهيكلة، التي تخص الجانب المالي للمؤسسات المنبثقة في المرحلة الأولى وذلك قصد منح استقلالية لهذه المؤسسات.[1]

ب/ إعادة الهيكلة المالية: تعتبر إعادة الهيكلة المالية أمر ضروري حتى تتمكن المؤسسات من التكيف مع النظام المالي والمصرفي وكذا إعادة تكييف هذا الأخير مع الاحتياجات المالية الحقيقية اللازمة لأنشطة المؤسسة. فقامت السلطات بحل مشكلة الشركات السابقة أو كما قيل إعادة هيكلة مالية للمؤسسات حتى تنطلق في نشاطها على أسس مالية سليمة، وهكذا تحملت الخزينة سد الديون التي كانت تربط الشركات السابقة لبعضها البعض، وبعد تصفية مثل هذه الأعباء كانت الظروف ملائمة للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية. فالهدف من إعادة الهيكلة المالية الوصول للتطهير المالي للمؤسسات بتصفية الحسابات ما بين المؤسسات وبالتالي الحد أو التقليص من العجز المالي والخلل في الفعالية.[2]

[1] عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص (125،123).

[2] أحمد هني، مرجع سبق ذكره، ص(30).

1-2/ استقلالية المؤسسات العمومية: في نهاية سنة 1987 صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون استقلالية المؤسسات وبموجب ذلك أصبح للمؤسسات الحق في إدارة مستقلة لشؤونها دون تدخل ومقابل ذلك هي مطالبة بالكفاءة الإنتاجية والكفاءة المالية.

وقد حولت تسمية المؤسسات العمومية الاشتراكية إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية، التي تتمثل في استقلالها عن الإدارة المركزية ومنحها فرص أكثر للمبادرة وتحمل المسؤولية والنتائج، وذلك بهدف الزيادة من فعاليتها الاقتصادية.

وقد تم تحديد الإطار العام الذي تتم فيه استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية ومنها:

- تحديد مجال المسؤولية بين الدولة والمؤسسات العمومية في إطار التوازن بين أهداف التخطيط والسوق، وذلك من أجل زيادة فعالية التسيير وتطوير اقتصاد البلاد.
- إن التخطيط يبقى الوسيلة المعتمدة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- في إطار المخطط الوطني على الإدارة أن تضع وسائل التوجيه والتنظيم لكي تسمح بتأطير نشاطات المؤسسات وتحفيزها على تحقيق أهداف التخطيط.

وعليه فالاستقلالية تعني في نفس الوقت مجموعة من الالتزامات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة في المخطط الوطني والتي تلتزم بها على المستوى الجزئي المؤسسات العمومية من خلال مخططها.[1]

[1] الندوة الوطنية الرابعة **حول التنمية: استقلالية المؤسسات**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الملف الخاص باستقلالية المؤسسات، رقم 11، 1987، ص(137،139).

وعموما استقلالية المؤسسات تهدف إلى حرية التسيير والمبادرة والتحرر من وصاية الدولة ولكن في حالة الخسارة، الدولة مجبرة على إصلاح الوضع بمنح سيولة مالية للمؤسسات. هذا ما شجع المسيرين على التبذير والتلاعب بممتلكات الدولة، لغياب سياسة محكمة وملمة بجوانب هذا التسيير، هذا ما مهد للدخول في الخوصصة واقتصاد السوق.[1]

2/ خوصصة المؤسسات العمومية:

إن من بين أهم البنود المدرجة في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وضع وتنفيذ برنامج لخوصصة المؤسسات العمومية. فصدرت عدة نصوص تشريعية سنة 1995 متعلقة بالخوصصة. حيث وضع الصندوق برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.[2]وللإلمام بمختلف جوانب الخوصصة سنتطرق إلى ما يلي:

2-1/ مفهوم الخوصصة: هي عبارة عن تحويل حقوق معينة مثل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك بشكل جزئي أو كلي، وبإتباع أساليب وطرق مختلفة. ومفاد ذلك توسيع نشاط القطاع الخاص في مختلف النشاطات الاقتصادية دون أن يعني ذلك بالضرورة الانتقاص من نشاط القطاع العام.[3]

[1] Tlemçani Rachid, op.cit, p(27,28).

[2] مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص(40،41).

[3] جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره 2010، ص(242،243).

وتفهم الخوصصة على أنها انتقال للوحدات الإنتاجية –السلعية والخدمية– المملوكة للحكومة والخاضعة للنشاط العام إلى الأشخاص المعنويين جزئيا أو كليا مرة واحدة أو على مراحل وفي إطار مخطط ومدعما بظروف تمهيدية وكل هذا يؤول إلى تغيير قوى الإنتاج وعلاقاته وزيادة ربطها بآليات السوق.[1]

إن الخوصصة في القانون الجزائري تعني القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد في: إما تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو كل رأسمالها أو جزء منه، لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص. وإما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.[2]

ويحدد البند 02 من الأمر رقم 95-22 قائمة القطاعات المعنية بالخوصصة: قطاعات البناء والأشغال العمومية والأشغال الهيدروليكية، الفندقة والسياحة، التجارة والتوزيع، صناعة النسيج والصناعة الغذائية الزراعية، الصناعات التحويلية، النقل البري للمسافرين والبضائع، التأمينات، الخدمات الخاصة بالموانئ والمطارات، الصناعات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.[3]

[1] هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005، ص(318).

[2] المادة 01 من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، ص(04).

[3] علي مبروكي، **تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والأهداف السياسية للدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ص(295،296).

الجدول رقم (02): المؤسسات التي تمت خوصصتها خلال الفترة 1995-2003 عن طريق فتح رأسمالها.

المؤسسات المخوصصة	نوعية النشاط	نسبة الرأسمال الاجتماعي المتنازل عنه	تقنية الخوصصة المستعملة	مساهمة الشريك
فندق الأوراسي	السياحة	%20	عن طريق البورصة	مبلغ التنازل
صيدال	الكيمياء والصيدلة	%20	عن طريق البورصة	مبلغ التنازل
الرياض-سطيف	الصناعات الغذائية	%20	عن طريق البورصة	مبلغ التنازل
سيدال-الحجار	الحديد والصلب	%70	فتح الرأسمال الاجتماعي لصالح الشركة الهندية LNM-ISPAT	استثمار من أجل تطوير وسائل الإنتاج بقيمة 50 مليار دج والمحافظة على 22 ألف منصب شغل
المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف	مواد التنظيف	%60	فتح الرأسمال الاجتماعي لصالح شركة هانكل الألمانية	استثمار من أجل تطوير وسائل الإنتاج والعلامة التجارية

المصدر: Nacer-Eddine SAADI, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, edition OPU et université Pierre Mendes France, Grenoble, 2005, p(189).

2-2/ دوافع الخوصصة: إن دوافع الخوصصة في الجزائر متعددة الأبعاد مالية، اقتصادية، وإدارية نذكر منها:

- العجز المتزايد للمؤسسات العمومية الاقتصادية والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.
- عدم بلوغ وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج الإصلاحات الذاتية.
- عدم فعالية أنظمة مراقبة التسيير للعمليات التي تقوم بها المؤسسات العمومية، نظرا لجمود الهياكل الإدارية وكثرة الإجراءات ومجالات التدخل.
- اختيار مسيري المؤسسات العمومية على أساس معايير ليست لها علاقة بالتكوين والتسيير، أدى إلى جمود المبادرات من أجل تحسين قدرات المؤسسات.[1]
- أزمة نظام الإنتاج الصناعي الذي يعتبر في الواقع أزمة تسيير رأس المال من قبل الدولة.[2]

2-3/ أهداف الخوصصة: تتمثل فيما يلي:

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة.
- تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة.

[1] عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص(159).

[2] حميدي حميد، **خوصصة المؤسسات العمومية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ص(373).

- تخفيف حدة الديون العامة.[1]

2-4/ مشاكل ونتائج الخوصصة: إن الخوصصة في الجزائر وبعد فترة طويلة من سيطرة المؤسسات العمومية الاقتصادية، عملية ليست سهلة بل تصطدم بعدة مشاكل، وقد أصبحت تعتبر إجراءا يحقق سوى النتائج السلبية.

ا/ **نتائج الخوصصة:** تتمثل فيما يلي:

- تفاقم البطالة وفقدان المناصب، بالنسبة للمؤسسات العمومية المحلية والتي كان عددها 1323 مؤسسة في سنة 1994، تم بيع 696 منها للعمال والمسيرين في الفترة 1994-1998، وتم حل العدد الباقي منها وتصفية ممتلكاتها. إن المؤسسات التي تم خوصصتها (696) قد أدت إلى إنشاء 1774 مؤسسة ولم تحافظ إلا على 27000 منصب شغل من بين 151000 أي تقريبا 18%.
- استمرارية التدهور الاجتماعي.[2]

ب/ **مشاكل الخوصصة:** تتمثل فيما يلي:

- إنشاء أسواق تنافسية مسألة معقدة وتحتاج إلى وقت أطول مما يحتاجه أسلوب تغيير الملكية.
- ضعف النظام البنكي الجزائري.
- محدودية السوق المالي.

[1] فالح أبو عامرية، **الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص(18،19).
[2] عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص(168).

❖ اتسام الاقتصاد بالطابع التضخمي.[1]

إن الخوصصة ليست الحل لكل المشاكل الاقتصادية، كما أن الحل الناجع لا يكمن في الملكية بل في الإدارة و التسيير.

3/ برنامج التعديل الهيكلي: نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة التي لا يمكن اعتبارها كمشكلة ظرفية بقدر ما هي مشكلة هيكلية. فنتيجة لزيادة عبء المديونية وتدهور حصيلة صادرات البترول بالإضافة إلى أن الجزائر قد اكتسبت في مسيرتها التنموية جهازا صناعيا ضخما إلا أنه معرض لسوء الاستعمال بنسبة 50% وذلك لتبعيته للتموين الخارجي، وكذا نقص الخبرة.[2]

أدركت الجزائر أنها لا تملك وسائل الخروج من الأزمة بدون مساعدات دولية، مما فرض عليها التفاوض مع صندوق النقد الدولي وقبول برنامج تعديل هيكلي واستقرار الاقتصاد الكلي بالموازنة مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تسمح بالانتقال من نظام اقتصادي يتميز بالتخطيط المركزي إلى اقتصاد ليبرالي يسمى اقتصاد السوق.[3] وتم وضع برنامجين اقتصاديين كما يلي:

3-1/ برنامج التصحيح الهيكلي من أفريل 1994 إلى مارس 1995:

لقد أعدت الجزائر في أفريل 1994 برنامجا للاستقرار الاقتصادي مؤكدا من طرف اتفاق Stand by لمدة سنة ومبلغه واحد مليار مع صندوق النقد الدولي.

---

[1] عيسى مرازقة، مرجع سبق ذكره، ص(176،177).

[2] محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاحتلال الخارجي –التجربة الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص(20).

[3] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر، دون سنة نشر، ص(60).

ا/ **أهداف البرنامج:** عملية الاستقرار الاقتصادي استلزمت رسم الأهداف التالية:

- تحقيق الاستقرار المالي وتخفيض حدة التضخم.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
- خلق فرص عمل.
- مساعدة ذوي الدخول الضعيفة (الشبكة الاجتماعية).

ب/ الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف:

إن تحقيق الأهداف محل الاتفاق يتطلب تطبيق إجراءات في مختلف جوانب سياسات المؤشرات الاقتصادية وهي:

❖ **سياسة الميزانية:** بهدف التقليص أو القضاء على العجز لخفض معدلات التضخم توجب ما يلي:

- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.
- خوصصة مؤسسات القطاع العام.

❖ **السياسة النقدية:** مجموعة التدابير النقدية تتمثل في:

- الحد من نمو الكتلة النقدية.

- زيادة سعر الفائدة الدائنة والمدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الادخار من جهة ثانية.

❖ **سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:** تتمثل هذه التدابير فيما يلي:

- تحرير نظام التجارة الخارجية من كل العوائق الإدارية والضريبية.
- منح المستثمرين مزايا ضريبية وجمركية.
- التخفيف من خدمة الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولة الديون.

ج/ نتائج البرنامج: من بين الآثار المترتبة عن هذا الاتفاق نجد:

✓ بلغ معدل نمو الناتج المحلي -0.2%، بينما كان -2% عام 1993.

✓ لم يتجاوز معدل التضخم 29%.

✓ خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من الناتج المحلي سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994.

✓ تحسن ميزان المدفوعات الذي مكن من زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار عام 1993.

✓ عرفت عملية تحرير الأسعار تقدما كبيرا حيث ارتفعت نسبة السلع المحررة وأسعارها.

✓ إنشاء صندوق الضمان من البطالة، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية لعملية الإصلاحات، وقد خصصت الجزائر غلافا ماليا مقداره 17.5 مليار دينار لصالح هذه الفئات المحرومة.[1]

3-2/ برنامج التصحيح الهيكلي من أفريل 1995 إلى مارس 1998:

هذا البرنامج يمتد من 1995/05/22 إلى غاية 1998/05/21، حيث حدد مبلغ هذا الاتفاق بقيمة 1196.28 مليون DTS، وبمجرد الموافقة عليه قامت الجزائر بسحب القسط الأول DTS 325.28 على أن يتم سحب المبلغ على أقساط قبل 1998/05/21.[2]

ا/ **السياسات الاقتصادية المتبعة:** رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين تتمثل الأولى في السياسة الاقتصادية الظرفية والثانية في السياسة الاقتصادية متوسطة المدى.

❖ **السياسة الاقتصادية الظرفية:** تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بنمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية.

1/ سياسة الميزانية: حرصت السلطات على تخفيض عجز الميزانية وإزالته نهائيا من خلال:

- توسيع الضريبة على القيمة المضافة.
- زيادة المردود الضريبي وذلك عن طريق محاربة الغش والتهرب الضريبيين.
- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي.

[1] عبد الله بن دعية، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ص(362،346).

[2] عرفان تقي الحسين، **التمويل الدولي**، دار المجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى 1999، ص(295).

- إزالة دعم أسعار المواد المدعمة، وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- عقلنة نفقات التجهيز.

2/ السياسة النقدية: فقد ركزت السلطات على مكافحة التضخم وتخفيضه إلى رقم واحد ولتحقيق ذلك اتخذت التدابير التالية:

- التحكم في السيولة المصرفية وذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك.
- تكوين سوق القروض وذلك عن طريق تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك.
- إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة.
- تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص.[1]

❖ **السياسة الاقتصادية متوسطة المدى:** عزمت على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي المتسم ب:

o الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين مردوديته مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، والعمل على توفير التمويل الملائم والدائم بعيدا عن خطر التقلبات والصدمات الداخلية والخارجية.

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، دراسة خاصة 165، صندوق النقد الدولي واشنطن، 1998، ص(34،61).

- الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي.
- البدء في التشغيل وامتصاص البطالة.

أما بالنسبة للقطاع الخارجي فقد ركزت السلطات على متابعة تحرير التجارة الخارجية برفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتطوير نظام الصرف، وذلك عن طريق إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نهاية 1995.[1]

ب/ نتائج البرنامج: سجل البرنامج النتائج التالية:

- ✓ سجلت الميزانية فائضا بلغ 3.0%، 2.4% و 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي.
- ✓ انخفاض المستوى العام للأسعار من 29% سنة 1994 إلى 18.7% سنة 1996 ثم 5.7% و 5% خلال سنتي 1997 و 1998 على التوالي.
- ✓ حقق الحساب الجاري فائضا سنتي 1996، 1997 قدر ب 1.25 مليار دولار و 3.21 مليار دولار على التوالي.

[1] عبد اللطيف بن دعية وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص(366).

- ✓ انتقلت الاحتياطات الدولية من 2.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.52 مليار دولار سنة 1996، لتبلغ الذروة سنة 1997 ب 8 مليار دولار رغم التراجع النسبي خلال سنة 1998 ب 6.08 مليار دولار بسبب تراجع أسعار المحروقات.

إن هذه النتائج على مستوى التوازنات المالية الكلية تبقى هشة لأنها مازالت مرتبطة بالعوامل الخارجية (سعر البترول، أسعار صرف الدولار).

المطلب الثالث: تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر

بدأت الجزائر تستند إلى فكرة التخطيط كأداة فعالة لتوجيه التطور الصناعي وتوزيع الاستثمارات وفق احتياجات الاقتصاد الوطني الآنية والمستقبلية، فتم تنفيذ مجموعة من المخططات التنموية.

1/ المخططات التنموية للفترة 1967-1989:

عرفت هذه الفترة وجود خمس مخططات تنموية، ثلاثي ورباعيين وخماسيين نذكرهم على التوالي:

1-1/ المخطط الثلاثي (1967-1969):

بلغ مبلغ الاستثمارات خلال هذا المخطط قيمة 11081 مليون دينار ويعتبر هذا المبلغ متواضع بسبب ضعف الإمكانيات المالية للبلاد ويوزع هذا المبلغ كما يلي: 1869 مليون دينار للزراعة بنسبة 16.87% من إجمالي الاستثمار و5460 مليون دينار للصناعة بنسبة 49.27%، وعليه تتأكد هيمنة قطاع الصناعة على باقي القطاعات كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): الاستثمارات المخططة خلال الفترة 1967-1969

الوحدة: مليون دينار

القطاع	المخطط الثلاثي
الصناعة	5460
الزراعة	1869
المرافق الأساسية	1074
التجهيزات الاجتماعية	708
السياحة	285
التجهيز الإداري	441
قطاعات أخرى	251
المجموع	11081

المصدر: عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص (175).

ولقد هيمن الاستثمار في قطاع الصناعات الثقيلة، على غرار الخفيفة، فقد تطورت الصناعات الثقيلة الأساسية من 82.08% سنة 1967 إلى 89.08% سنة 1969، أما الصناعات الأخرى فلم

تحصل إلا على نسبة 2.29% من مجموع الصناعات. وتظهر سيطرة قطاع المحروقات والمواد الكيماوية جليا من خلال الحصة الكبيرة من الاستثمارات الموزعة على مختلف فروعه، حيث قدرت بنسبة 51% من إجمالي الاستثمارات الصناعية فقط وهذا الاهتمام راجع إلى مساهمة المحروقات في جلب العملة الصعبة، لهذا تعتبر موردا هاما من موارد التنمية. ثم تليه صناعة الحديد والصلب بنسبة 23% ثم الصناعة التحويلية بنسبة 28% فالكهرباء وأخيرا المناجم بنسب 5% و4% على التوالي[1].

1-2/ المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

استمرت الجزائر في هذا المخطط في نفس الاتجاه السابق، حيث جاء هذا المخطط ليقوي المجهود الذي بوشر في قطاع التصنيع، حيث بلغت قيمة الاستثمارات على مستوى السلع الوسيطية والتجهيزات مقدار 9.7 مليار دينار بنسبة 26.43% من مجموع الاستثمارات لهذا المخطط والمقدرة بـ 36.7 مليار دينار. وقد بلغ قطاع المحروقات نسبة 26.7% بقيمة استثمار 9.8 مليار دينار، وهذا ضروري لخلق وتقوية القطاع الصناعي المبني على مشتقات البترول، وكذا استعمال أنصاف منتجات المحروقات في الزراعة وغيرها من القطاعات.

[1] عبد العزيز وطبان، مرجع سبق ذكره، ص (176).

الجدول رقم (04): حجم وهيكلة الاستثمارات خلال الفترة 1970-1973

الوحدة: مليار دينار

الفترة	1973-1970	
القطاعات الاقتصادية	الحجم	%
المحروقات	9.8	26.7
سلع وسيطية وتجهيزات	9.7	26.43
سلع استهلاكية	1.3	03.54
إجمالي الصناعة	20.8	56.67
الزراعة	4.6	12.53
الصناعات القاعدية وغيرها	11.3	30.79
الإجمالي	36.7	100

المصدر: Mohamed Nasser Thabet, le secteur des hydrocarbures et le développement de l'Algérie, OPU, 1989, (122).

1-3/ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

يعتبر هو الآخر استمرار للمخططات السابقة، إلا أنه تميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة لارتفاع المداخيل البترولية. فقد قدرت الاستثمارات في مجملها بـ 120.8 مليار دينار، أخذ قطاع الصناعة حصة الأسد بنسبة 61.4%، وقد كان الاهتمام بصناعة السلع الوسيطية

والتجهيزات، حيث ارتفعت قيمتها بـ 23.3 مليار دينار مقارنة بالمخطط الرباعي الأول، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): حجم وهيكلة الاستثمارات المحققة خلال الفترة 1974-1977

الوحدة: مليار دينار

الفترة	1977-1974	
القطاعات الاقتصادية	الحجم	%
المحروقات	36	29.8
سلع وسيطية وتجهيزات	33	27.32
سلع استهلاكية	5	04.13
إجمالي الصناعة	74.2	61.4
الزراعة	5.8	4.8
الصناعات القاعدية وغيرها	40.8	33.8
الإجمالي	120.8	100

المصدر: Mohamed Nasser Thabet, op.cit, P (122).

وفي سنتي 1978 و1979 تم استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها ضمن آجالها، لذا لم يكن هناك أي تخطيط خلال هاتين السنتين.[1]

[1] صالح تومي، راضية بختاش، مرجع سبق ذكره، ص (17).

1-4/ المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

بلغت قيمة تكلفة برامج المخطط الخماسي الأول بـ 560.5 مليار دج، موزعة إلى استثمارات إنتاجية، وأخرى غير إنتاجية، وقد مثل القطاع الإنتاجي في هذا التوزيع نسبة 60.25%، وهذا دليل على اهتمام الدولة بقطاع الإنتاج، خصوصا الصناعي منه، ورغم ذلك لا يتم إهمال القطاع غير الإنتاجي الذي يأخذ نسبة 39.75%، وعليه فإن القيد المالي في هذه الفترة لم يشكل عائقا على التنمية بسبب الإيرادات الجبائية والمتمثلة أساسا في الجباية البترولية، هذه السياسة التي سمحت بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالتوازي مع ارتفاع وتطور معدلات الاستثمار في نفس الفترة.

الجدول رقم (06): استثمارات المخطط الخماسي الأول

الوحدة: مليار دج

نوع الاستثمارات	تكلفة برامج المخطط الخماسي الأول	%
استثمارات إنتاجية	337.7	60.25
استثمارات غير إنتاجية	222.8	39.75
المجموع	560.5	100

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي "حالة الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص (297).

1-5/ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

نتيجة لتدهور أسعار النفط وخاصة بعد أزمة 1986 التي تزامنت مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، بدأ حجم الاستثمار يتقلص تدريجيا، خصوصا وأن تمويل هذا الاستثمار يعتمد بنسبة أكثر من 70% على الواردات التي يكون الدفع فيها بالعملات الصعبة فقد انخفض حجم الاستثمار من 77 مليار دينار سنة 1985 إلى 69.4 مليار دينار سنة 1989 حسب ما هو في الجدول رقم 07 وهذا التراجع يعني انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي، وكان القطاع الإنتاجي الذي تأثر كثيرا بهذا الانخفاض هو قطاع الصناعة، ويبدو هذا التأثر في التطور لمعدل نمو إنتاجه الذي تميز منذ سنة 1985 بانخفاضات سنوية متواصلة حسب ما هو مبين في الجدول رقم 08[1].

الجدول رقم (07): تطور الاستثمارات من 1979-1990

الوحدة: مليار دج

الفترات	1979	1985	1987	1988	1989	1990
الاستثمار	54.78	77	75.4	69.9	69.4	95

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص (184).

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**، منشورات دحلب، 1993، ص (182،185).

الجدول رقم (08): تطور معدل نمو الإنتاج الصناعي 1985-1991

الوحدة: %

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
معدل نمو الإنتاج الصناعي من غير المحروقات	4.6+	2.6-	4.6-	1.4-	2.7-	1.1+	2.9-

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص (185).

بعد أزمة 1986 سعت الجزائر للتقليص من التبعية اللانهائية للريع البترولي، وقد أكد الميثاق الوطني سنة 1986 على تلك الاختيارات المعتمدة، وقامت الحكومة آنذاك بإعادة تنظيم القطاع الصناعي والزراعي والاهتمام بالصناعة والزراعة على السواء كنشاطان إنتاجيان حيويان ولهذا وجب على كل الأطراف النشطة في الاقتصاد أن تغير من وجهتها الإنتاجية بتحفيز تلك المنكمشة وبعث تلك العاجزة والتوجه نحو التنويع وهذا استجابة للتطورات الناتجة في السوق البترولية[1].

[1] بن زيدان الحاج، **أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي الجزائري 1995-2005**، رسالة ماجستير، جامعة مستغانم، 2006، ص (197،203).

2/ برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2019:

لإنعاش الاقتصاد الوطني، سطرت السلطات العمومية للبلاد البرامج التالية:

2–1/ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

جاء هذا البرنامج عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني منتصف الثمانينات، بالإضافة إلى نتائج تطبيق برنامج التعديل الهيكلي والظروف الأمنية الصعبة لسنوات التسعينات، ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو سلبية سنتي 1993، 1994 قدرت ب -2.1 و -0.9 على التوالي وخلال الفترة 1995-1999 سجلت معدلات نمو متواضعة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 1998 قدرت ب 5.1%، وارتفعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ من سنة لأخرى فقد بلغت نسبة 19.7% سنة 1990 و 24.4% سنة 1994 و 29.8% سنة 2000. كل هذه المشاكل دعت الدولة إلى اتخاذ كل الإجراءات والسياسات الإنفاقية في إطار برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي هدفه:

- الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي الداخلي.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال فك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطوير المنشآت الصحية.
- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ.
- توفير مناصب عمل وتخفيض أزمة السكن.

– تحسين تنافسية المؤسسات وترقية الأنشطة الخالقة للقيمة المضافة ومناصب الشغل وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.

– تعزيز المنشآت الاقتصادية وإعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي.

– رفع الطلب الداخلي وتحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

– تطوير وتنمية القطاع الزراعي.[1]

ولتحقيق هذه الأهداف رصد لهذا البرنامج مبلغ 7.5 مليار دولار نتيجة لارتفاع أسعار البترول ابتداءا من سنة 1999، وقد جاء توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج على النحو التالي:

[1] فتوح خالد، **تطور الإنفاق العام وأثره على التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص(203، 206).

زكرياء مسعودي، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص(04).

الجدول رقم (09): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع (النسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: Service du chef de gouvernement algérien, le programme de soutien de la relance économique 2001-2004, les composants du programme, sur le site électronique: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

بتحليل معطيات الجدول نلاحظ أن أهم قطاع خص باعتمادات معتبرة هو قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1% لتدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع نظرا للوضعية الأمنية

الصعبة لسنوات التسعينات وما نتج عنها من دمار العديد من الهياكل القاعدية. وحظي قطاع التنمية المحلية والبشرية بأهمية بالغة، حيث خصص له 204 مليار دج، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فخصص له اعتماد مالي فاق 65 مليار دج لدعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. في حين خصص مبلغ 45 مليار دج لدعم الإصلاحات بهدف توفير الظروف الملائمة التي تسمح للمؤسسات الإنتاجية الوطنية بالعمل وفقا لمعايير الفعالية، عن طريق تحديث الإدارة الجبائية، تهيئة المناطق الصناعية ... وذلك لتوفير الظروف المناسبة لتحقيق أهداف هذا البرنامج.[1]

إن التوزيع أعلاه يبين نية الدولة تدارك النقائص المسجلة في المراحل السابقة إثر الأزمة التي عانت منها، مما جعل الدولة تتبع الإستراتيجية التمويلية التالية:

– **قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:** حيث كان الغرض من البرنامج التمويلي الضخم جعله بمثابة الحافز على تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي والأجنبي، بما يؤدي إلى خلق مناصب الشغل والتخفيض التدريجي من معدلات البطالة للرفع من مستوى المعيشة وكان ذلك من خلال ثلاث برامج جزئية:

- **تجهيزات الهياكل:** بقيمة 142.9 مليار دج وشمل منشآت الري والسكة الحديدية والأشغال العمومية والاتصالات والذي هدف إلى خلق 248800 منصب عمل منها 102800 منصب عمل دائم، وهذا من أجل زيادة المداخيل والطلب الكلي.

[1] زكرياء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص(04).

- **تنمية المناطق الريفية:** بقيمة 32 مليار دج لإعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها والحد من ظاهرة النزوح الريفي وفك الضغط على المدن وزيادة تنشيط القطاع الفلاحي باعتباره عصب الاقتصاد.
- **السكن والعمران:** بقيمة 35.6 مليار دج بغرض تحسين ظروف معيشة السكان والذي قسم إلى بناء السكنات الحضرية والريفية وتهيئة الأحياء السكنية.

– التنمية المحلية والبشرية: إن الميزانية المخصصة له 38.8% توضح جدية الدولة في سعيها الحثيث لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن من خلال برامج بلدية تشجع التنمية المحلية، إضافة إلى تنفيذ برامج التشغيل والحماية الاجتماعية وبرامج التنمية البشرية بغرض محو آثار برامج الإصلاحات الاقتصادية خصوصا برنامج التعديل الهيكلي الذي مس مداخيل الفئات الفقيرة وفئات العمال المسرحين. وهذا البرنامج شمل الفروع التالية:

- **التنمية المحلية:** بغرض تشجيع التنمية المحلية والمحافظة على التوازن الجهوي بمراعاة خصائص كل منطقة والتي تؤدي إلى دعم النمو والتنمية الوطنية من خلال مشاريع بلدية تحسن الخدمة العمومية مثل قطاعات الري، البيئة، البريد والمواصلات، الأشغال العمومية والمنشآت الإدارية.
- **التشغيل والحماية الاجتماعية:** بغرض دعم الجهود الهادفة إلى الحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة، وذلك من خلال مشاريع ذات المنفعة العمومية والكثافة العمالية العالية بخلق 70000 منصب عمل دائم، والعمل على تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل بغلاف مالي قدره

9.3 مليار دج، إضافة إلى تقديم المنح لذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة والمحرومين من خلال المخصصات المالية للحماية الاجتماعية بما مقداره 7.7 مليار دج للحد من تفاوت المداخيل.

- **التنمية البشرية:** وذلك من خلال إصلاح التعليم والتدريب والتكوين والصحة وزيادة مؤسساتها لتحسين المستوى المعيشي للسكان والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية لكونها لها علاقة مباشرة بتراكم رأس المال البشري الذي يؤدي بدوره إلى إتاحة العديد من فرص التوظيف.

– دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: هدف هذا البرنامج إلى رفع الطلب الداخلي وزيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات، والمحافظة على العمالة التي تشتغل بالفلاحة وتستغل الأراضي المستصلحة، والاهتمام بقطاع الصيد البحري للمحافظة على الثروة السمكية للمساهمة في زيادة الإنتاج الوطني وخلق القيمة المضافة وهذا باستحداث 330000 منصب عمل، حيث استفاد من 65.4 مليار دج وهو يعد مكملا للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.

– دعم الإصلاحات: إن ما تم تقريره من برامج للنهوض بالاقتصاد الوطني وأمام التحولات والتغيرات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الوطنية والدولية المرافقة لانتقاله إلى نظام اقتصاد السوق وما تفرضه منظمة التجارة العالمية من مزيد الاندماج في الاقتصاد والتجارة العالميين، فإن السلطات الحكومية أقرت مجموعة من السياسات والإجراءات المؤسساتية والهيكلية التي تساعد على تحقيق

الفعالية لتلك البرامج، كإصلاح الإدارة الضريبية والمالية وتهيئة المناطق الصناعية ووضع نماذج للتنبؤ متوسطة وطويلة المدى.[1]

2-2/ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش 2001-2004 أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث خصص له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول قدره 4202.7 مليار دج نتيجة لتحسن الوضعية المالية للبلاد الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي والتعليمي والأمني، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو. وقد جاء توزيع الاعتمادات المالية بهذا البرنامج على النحو التالي:

[1] كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(252،254).

الجدول رقم (10): التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
أولا: تحسين ظروف معيشة السكان منها:	1908.5	%45.5
السكن	555	
التعليم العالي	141	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
الصحة العمومية	85.5	
تزويد السكان بالماء	127	
الشباب والرياضة	60	
الثقافة	16	
أعمال التضامن الوطني	95	
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	
إنجاز منشآت للعبادة	10	
عمليات تهيئة الإقليم	26.4	
برامج بلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب	100	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150	
ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية منها:	1703.1	%40.5

قطاع النقل	700	
قطاع الأشغال العمومية	600	
قطاع المياه (السدود والتحويلات)	393	
قطاع تهيئة الإقليم	10.15	
ثالثا: دعم التنمية الاقتصادية منها:	337.2	%8
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة	13.5	
الصيد البحري	12	
ترقية الاستثمارات	4.5	
السياحة	3.2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية	4	
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها منها:	203.9	%4.9
العدالة	34	
الداخلية	64	
المالية	65	
التجارة	2	
البريد والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا: تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص(6،7).

من خلال تحليل معطيات الجدول نلاحظ أن برنامجي تحسين ظروف المعيشة للسكان وتطوير المنشآت الأساسية استحوذا على أزيد من 40% من مجموع اعتمادات البرنامج، في حين لم يتم تخصيص سوى 8% لدعم التنمية الاقتصادية (ترقية المؤسسات المتوسطة ودعم قطاع الفلاحة) مما يؤكد التوجه الاجتماعي لهذا البرنامج الذي خصص بالدرجة الأولى لتهيئة مناطق الجنوب والهضاب العليا. وعليه نلاحظ أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري.[1] وكذا نلاحظ أن كلا البرنامجين الأول والثاني أعطوا الأولوية إلى قطاع المنشآت الأساسية والاهتمام برأس المال البشري المهمان في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل.

2-3/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

دخل حيز التنفيذ بالمصادقة على قانون المالية لسنة 2011 وخصص له مبلغ مالي ضخم قدر ب 21234 مليار دج. استهدفت الحكومة من خلال هذا البرنامج استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج، وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ قدره 11534 مليار دج تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان والتخفيف من البطالة.

ومن بين أهداف البرنامج دفع قطاع الأشغال العمومية، تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب، دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، القضاء على مشكل السكن، تحسين المستوى الصحي

[1] فتوح خالد، مرجع سبق ذكره، ص(216،218).

والنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.[1] وفيما يلي توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج:

الجدول رقم (11): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
التنمية البشرية	10122	%49.59
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	6448	%31.59
تحسين الخدمة العمومية	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية	1566	%7.68
مكافحة البطالة	360	%1.76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.22
المجموع*	20412	%100

المصدر: مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، ملحق بيانات السياسة العامة

www.premierministre.qov.dz/arabe/media/pdf/declarationpq2010ar.pdf

[1] قانون 11-11 مؤرخ في 18 يوليو 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2011.

* إن مجموع الاعتمادات يساوي 20412 مليار دج لا يساوي قيمة البرنامج والمقدرة ب 21234 مليار دج، وهذا لأن بيان السياسة العامة لم يعطي قيمة النفقات بالضبط ولكن أعطاها تقريبية، وهذا ما أعطى لنا مجموع تقريبي غير مطابق لقيمة البرنامج.

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج أعطى الأولوية للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج وذلك استكمالا لما حققته الجزائر في مجال التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الرئيسية للتنمية وإحداث نمو اقتصادي مستدام. وتتضمن التنمية البشرية كل من قطاع التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، السكن، المياه، والطاقة ... الخ (كل متطلبات الحياة الضرورية). كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك حيث قدرت نسبة الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ب 31.59%، وهذا لتحسين البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو. أما بقية المجالات فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة ولكنها ضئيلة مقارنة بمخصصات التنمية البشرية والمنشآت الأساسية اللذين مثلا في مجموعهما أكثر من 80% من حجم البرنامج.[1]

2-4/ المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019):

إن المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، وهو يضمن نظرة استشرافية إلى غاية سنة 2019 مع نسبة نمو تقدر ب 7%. وهذا المخطط سيواصل الاستثمارات العمومية خاصة في مجال البنية التحتية والتي غالبا ما تستفيد منها الشركات الأجنبية لقدرتها الاستيعابية الكبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع فرضيات تقلبات أسعار النفط بالأسواق العالمية. وسيتم استكمال كافة البرامج والمشاريع المسطرة في المخططات التنموية السابقة (2005-

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص(260).

2009 و 2010-2014). ومن أهداف المخطط مضاعفة حجم إنتاج الحبوب في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية قبل نهاية المخطط.[1]

وقد أكد الوزير الأول عبد المالك سلال إلى ضرورة ألا يقتصر مجهود تطوير الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات مشيرا إلى دور المؤسسات في بناء اقتصاد قوي خالق للثروة بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين.[2]

كما أكد نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي مصطفى مقيدش أن إقامة اقتصاد متنوع وتنافسي مرهون بدفع الصناعة الوطنية من أجل وضع حد لفتح الباب على مصراعيه للواردات.[3]

ولكن انخفاض أسعار المحروقات سيؤثر حتما على تمويل البرامج الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019، فسيكون هناك عجز في تنفيذ المخطط تحت ضغط عجز الميزانية العامة حيث يتطلب تنفيذ البرنامج معدل 55.2 مليار دولار سنويا لمدة خمس سنوات وهذا مستحيل في ظل أسعار النفط الحالية.فهل سيكفي صندوق ضبط الإيرادات في تمويل المخطط وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لرفع النمو إلى 7% نهاية 2019.[4]

[1] http://www.babalweb.net/ar/info/52432%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A20152019%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%81%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%8%D8%A9%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%88%D8%A8.html consulté le 16/01/2016 à 00 :00

[2] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.html consulté le 16/01/2016 à 00 :05

[3] http://www.djazairess.com/echchaab/35593 consulté le 16/01/2016 à 00 :10

[4] https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/126251 consulté le 16/01/2016 à 00 :00

كما أن السلطات العمومية لا تزال تتبع نفس المقاربات لدعم النمو وفقا لتصور كينزي، بتحفيز الطلب عبر المشاريع الكبيرة لفائدة المؤسسات، ولكن التجربة بينت أن جزء كبير من المشاريع تعود إلى الشركات الأجنبية وأن القدرة الاستيعابية للمؤسسات الجزائرية محدود، كما أن التسيير الإداري البيروقراطي للاقتصاد الجزائري وتداخل العديد من الهيئات في مجال صلاحيات غير محدد يتيح الكثير من الثغرات التي برزت بالخصوص في عدم استكمال بعض المشاريع الإستراتيجية مثل طريق السيار شرق غرب وتضخم قيمتها إلى حدود غير منطقية.[1]

[1] http://www.elkhabar.com/ar/economie/421513.html consulté le 10/01/2017 à 14 :00

المبحث الثالث: أهمية القطاع الخاص في الجزائر

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويتوقف حجم وطبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في العملية التنموية، على طبيعة النظام الاقتصادي السائد بالدولة، وهيكل اقتصادها الوطني ومرحلة تطوره، وطبيعة بيئة الأعمال ودرجة التكامل والعلاقة بين القطاعين العام والخاص وما يتحقق من توافق وانسجام في هذه العلاقة أو الأدوار المنوطة لكل منهما في مختلف المجالات، وفي ظل ذلك تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة بمعدلات أسرع وأكبر والعكس صحيح.[1]

المطلب الأول: ماهية القطاع الخاص

1/ نشأة القطاع الخاص وتطوره:لقد مر القطاع الخاص بتطورات كبيرة تغير فيها دوره في الحياة الاقتصادية وفي عملية التنمية.

1-1/ الأسباب التي أدت إلى تهميش القطاع الخاص في الدول النامية: يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى تهميش دور القطاع الخاص فيما يلي:

ا/ أسباب متعلقة بالقطاع نفسه: تتمثل في:

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص(262).

- طبيعة القطاع الخاص في حد ذاته، حيث لم يكن هذا القطاع منظما وكان غير مؤثر من حيث الاستثمارات أو من جهة تأثيره على الحكومات في هذه الدول.
- قلة الموارد الذاتية لدى القطاع الخاص جعله غير قادر على ولوج أي نشاطات إنتاجية ذات متطلبات مالية وتقنية عالية ومكلفة.
- انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي.
- الحالة البدائية للقطاع الخاص.

ب/ أسباب متعلقة بالحكومات: تتمثل في:

- لقد انتهجت معظم الدول النامية النهج الاشتراكي.
- توسع القطاع الاشتراكي العام على حساب المبادرات الفردية وجعله القطاع الرائد والسيادي في الصناعة (الصناعات التحويلية).
- سيادة شبه كاملة للقطاع الاشتراكي في ميدان التجارة الخارجية مع هيمنة واسعة في ميدان التجارة الداخلية.
- عدم دعم القيادة السياسية في الدول النامية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل هذا القطاع.

- انفراد معظم الحكومات في الدول النامية بوضع الخطط المركزية للتنمية الاقتصادية ورسم السياسات الاقتصادية، بل واحتكار الحكومات لكافة الأنشطة الاقتصادية والتي اقتضت رؤوس أموال كبيرة لم يكن القطاع الخاص قادرا ولا مستعدا لتوفيرها بدرجة كبيرة.
- اتسام معظم الاقتصاديات النامية بالانغلاق وعدم الاندماج الاقتصادي.

1-2/ الاعتبارات والنظريات التي حدت من أهمية القطاع الخاص في الماضي: لقد تم التشكيك في قدرة وأهمية القطاع الخاص لاعتبارات كثيرة ذات أبعاد سياسية داخلية وخارجية وذات أبعاد اجتماعية، ويمكننا تلخيص وتصنيف العوامل التي تحد من أهمية القطاع الخاص على الشكل التالي:

ا/ النظرة السياسية: ترى هذه النظرة أن وجود قطاع خاص قوي أو طاغ في الحياة الاقتصادية إنما هو مظهر من مظاهر وجود كتلة اقتصادية ذات مال ونفوذ، وهي التي تملك هذا القطاع وتتحكم فيه، وبالتالي تتحالف مع قوى أخرى للهيمنة على الوضع السياسي.

ب/ النظرة الاقتصادية: تقوم هذه النظرة على افتراض وجود سوق ومنافسة حرة يفترض أنها كاملة ما بين مؤسسات كثيرة ومتنوعة الكفاءة وتذهب هذه النظرية إلى القول أن هذه المنافسة تحدد أسعار المنتوجات ومن خلال هذا التحديد تقرر كفاءة المنشأة (المشروع) وتوفر التوزيع الأمثل للموارد فتحقق بذلك المنفعة العامة، إلا أنه في المقابل لهذه النظرة نشأت نظرة أخرى تقول أن هذا النموذج الأمثل مناقض للواقع الاقتصادي، فواقع الأمر أن المنافسة لا تستطيع الصمود لأن الشركات المتنافسة عند

اندماجها تشكل وضع احتكاري فتعمل من خلال هذا الوضع الاحتكاري على استبعاد كل المزايا الاقتصادية للمنافسة وبالتالي تفوت المجتمع فوائد المنافسة (تخفيض الأسعار، جودة المنتوج ...).

ج/ النظرة الاجتماعية: تتركز هذه النظرة على أن وجود قطاع خاص يؤدي بالتدريج إلى تركيز أدوات الإنتاج في أيدي قلة من الناس تنال حصة عالية من الدخل الوطني غير متناسبة مع قلة عددها، بينما تظل حصة الجمهور الكبرى من العاملين والموظفين تنال حصة صغيرة وغير متناسبة مع حجمها الكبير وتدعو هذه النظرة إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أكثر عدلا بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع وبالتالي نظرة البعض إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي السبب الحقيقي في تباين الدخول وبالتالي تدعوا إلى إلغاء الملكية الخاصة.[1]

1-3/ العوامل التي ساعدت على ظهور القطاع الخاص: إن أهم التحولات الاقتصادية التي ساعدت القطاع الخاص على الظهور تتمثل فيما يلي:

- التطورات المحلية والعالمية وتأثيرها على بروز القطاع الخاص وعلى رأس هذه التطورات ما حدث من تغيرات في أوضاع السلطة والأوضاع الطبقية والاقتصادية في أنظمة الحكم في الدول النامية (ذات التوجه الاشتراكي).
- سياسة الانفتاح الاقتصادي.
- الإصلاحات الاقتصادية المطبقة.[2]

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص(62،59).

[2] Salah mouhoubi, **L'Algérie l'epreuve des reformes économiques**, OPU, Alger, 1998, p (13).

- السياسات المحفزة للاستثمار عن طريق سن قوانين وتشريعات تحفز وتدعم القطاع الخاص للدخول في الحياة الاقتصادية. ففي سنة 2000 أجريت 69 دولة 150 تغييرا تنظيميا منها 147 (98%) كانت أنسب للمستثمرين الأجانب وتهدف هذه التشريعات عموما إلى:
  - إلغاء كل العراقيل والحواجز التي تقف أمام دخول المستثمرين الأجانب، أو تكبح المبادرات الفردية المحلية.
  - تبسيط إجراءات الاستثمار.
  - توفير الحماية للاستثمار الأجنبي.
  - إلغاء قيود الأرباح وتحويلها إلى الخارج بالنسبة للمستثمر الأجنبي.[1]

2/ تعريف القطاع الخاص: يتمثل في الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد. كما يعرف كذلك بأنه القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:

قطاع خاص منظم: وهو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

[1] زايري بلقاسم، **منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر، عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب شرق المتوسط**، المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، يومي 14-15 مارس 2003، سكيكدة، ص(18،19).

قطاع خاص غير منظم: وهو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو قطاع حرفي.[1]

3/ مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر: لقد كان القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم، لكونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، وكذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف والصناعات الموروثة منذ القدم. ونميز ثلاث مراحل من تطوره:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة قبل وخلال الاستعمار حيث كان القطاع الفلاحي قطاعا أهليا بالدرجة الأولى أما القطاعات الأخرى فكانت قطاعات ثانوية (حرفية غير منظمة).

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة ما بين الاستقلال إلى مرحلة تبني سياسة استقلالية المؤسسات سنة 1988، وذلك بتحفيز النشاط الخاص بهدف خلق روح تنافسية ما بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة، حيث كان القطاع الخاص يتصف بصفة الثانوية (قطاع ثانوي) وهي الفترة التي بدأ فيها كقطاع شبه رسمي.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تبنت فيها الدولة الجزائرية النمط الليبرالي الحديث، أي تحت سقف اقتصاد السوق والتحكم في آلياته، والذي تمخض عنه الإعلان المباشر بتخلي الدولة عن بعض قطاعات نشاطها لصالح العمال أو المواطنين أو المشاركة بينهما وبين الخواص، وهذا تحت أمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتضمن المجالات التي سوف تتخلى عنها الدولة وعليه برز

[1] خميس خليل، **مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث عدد 09، سنة 1011، ص(205).من الموقع الالكتروني: www.rcweb.luedld.net/rc9/A916.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/21 على الساعة 15:35

القطاع الخاص كقطاع له وزنه واعتباراته في الحياة الاقتصادية، والذي لا يقل في معناه وأهدافه عن القطاع الخاص في باقي الدول الأخرى.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار*، ومن أهم العوامل نذكر ما يلي:

- **معدل نمو الناتج:** فزيادة هذا المعدل يعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

- **القروض المصرفية:** في الدول النامية المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، فوفرة هذه الأخيرة من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

- **سعر الفائدة:** وفقا للنظريات الكينزية والنيوكلاسيكية بتخفيض أسعار الفائدة يتم تشجيع الإنفاق الاستثماري، ولكن الأدب الاقتصادي المعاصر -بتبني صندوق النقد والبنك الدوليين- طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة، ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، وهذا على اعتبار أن أسعار الفائدة

[1] خميس خليل، **مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث عدد 09، سنة 1011، ص(205).من الموقع الالكتروني: www.rcweb.luedld.net/rc9/A916.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/21 على الساعة 15:35

* يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

المرتفعة ستؤدي إلى تشجيع المدخرات، وبالتالي التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس المنافسة التي ستؤدي إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية.

- **سعر الصرف**: يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة الوطنية من تقلبات فتخفيض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تميله عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، مع تحول في الإنفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية فإذا سعت الدولة في هذه الحالة إلى معالجة التضخم، عن طريق خفض عرض النقود فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

- **الضرائب**: تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على المداخيل المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، كما أن الضرائب التي تفرض على أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة.

- **الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص**: يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة

التضخم أو العجز المتنامي في الميزانية العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة.

ثانيا: قد يكون للإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق، السدود، المواصلات، الكهرباء ...) أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية التي يحتاجها تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة كل من سوفن وسوليمانو 1991 مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي.

ثالثا: يرى آخرون مثل بلاس 1988 أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما منافس للاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الميزانية العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الأجهزة المصرفية، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الميزانية يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الفائدة على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

- **الديون الخارجية:** تؤثر الديون الخارجية سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات:

أولا: بحلول موعد سداد الديون تكون هناك حالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم

الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيرا سلبيا على الاستثمار الخاص.

ثانيا: بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا من تمويل استثمارات جديدة.

ثالثا: من شأن العجز الكبير في الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

- **الاستقرار الاقتصادي:** يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

- **الاستقرار السياسي:** أي الوعي والنضج السياسي بوجود أوضاع سياسية ديمقراطية مستقرة تمكن من توفير المناخ المناسب للاستثمار.

- **الاستقرار التشريعي:** بتهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها فتتحسن بيئة الاستثمار، وترفع درجة الثقة في النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتساهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في

إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات.

- **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما، الطرقات، الطاقة، الموانئ والاتصالات، إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة، فلتكوين وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة وهي تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسعها.

- **حكم القانون:** يعني حكم القانون أن قرارات الحكومة تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن إتباعها وتشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص.[1]

المطلب الثالث: طبيعة وهيكل القطاع الخاص في الجزائر

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في الدول النامية بصفة عامة وللاقتصاد الوطني بصفة خاصة حيث في سنة 1991 مثل حوالي 99.4% من مجمل الوحدات الصناعية وحسب فئات الحجم نجد أن المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها خاصة ويمثل القطاع الخاص 99.9% من مجمل الوحدات الصناعية التي توظف بين 10 و 49 عامل، و 99.4% من مؤسسات التي توظف بين 10 و 199 عامل، كما يمثل 6.5% من

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد09، سنة 2010، ص(71،79).

مؤسسات التي توظف أكثر من 200 عامل في حين لا يمثل سوى 0.93% من مؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل، وعليه يمكن القول أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ويوضح الجدول التالي طبيعة القطاع الخاص لسنتي 1999 و 2001.

الجدول رقم (12): تصنيف المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال خلال سنتي 1999 و 2001.

السنة / نوع المؤسسة	1999		2001	
	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
المؤسسات الخاصة المصغرة (1-9)	148725	93.2	170258	94.64
المؤسسات الخاصة الصغيرة (10-49)	9100	5.72	8363	4.64
المؤسسات الخاصة المتوسطة (50-250)	1682	1.08	1272	0.72

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص(266).

نلاحظ من الجدول أن المؤسسات الخاصة المصغرة ما زالت تسيطر على عدد المؤسسات الخاصة، وهذا راجع إلى الإمكانيات المحدودة لدى المستثمر وإلى نمط الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذي مازال يسيطر على الشكل القانوني للمؤسسة الخاصة في الجزائر.

أما عن تطور إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر فتتيح لنا دراسة تطورها من تكوين فكرة أولية عن التغيرات التي سيشهدها القطاع الخاص في ظل الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة خاصة منذ 1995.

الجدول رقم (13): تطور وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة في الجزائر

السنوات / الشكل القانوني	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	159507	170258	189552	207949	225449	245842	269806	293946
الصناعات التقليدية والحرفية	-	-	71523	79850	86732	96072	106222	116347

المصدر: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص(266).

ويلاحظ من الجدول أن المؤسسات الخاصة بلغ عددها 159507 سنة 1999 أي بنسبة 94.25% من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، إذ اعتبرنا أن عدد المؤسسات العمومية في الجزائر قدر ب 2963 مؤسسة بنسبة تقدر ب 4.74% ثم ارتفع هذا التطور في الإنشاء لتصل

سنة 2004 إلى 225449 مؤسسة خاصة ثم إلى 245842 مؤسسة خاصة سنة 2005 أما في سنة 2007 فقد بلغ عدد المؤسسات الخاصة 293946 مؤسسة.[1]

وقد أوضح الخبير الاقتصادي ومدير المعهد الدولي للمناجمنت عبد الحق لعميري، أن عملية المسح التي أجريت على القطاع بينت أن ولاية بجاية تحتل الصدارة من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي يقدر عددها بـ440 ألف لسنة 2016.[2]

المطلب الرابع: معوقات نمو القطاع الخاص في الجزائر: هناك جملة من القيود التي تحد من تطور وتنمية القطاع الخاص يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1/ القيود المالية: وهي تخص عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها:

- تكلفة رأس المال: تتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، لها دور رئيسي في تحديد مدى إمكانية التوسع في الاستثمارات من عدمه.
- سياسات الإقراض: تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة وتطوير أنشطتها الاقتصادية.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص(266،267).

[2] عبد الوهاب بوكروح، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يتجاوز 440 ألف، من الموقع الالكتروني:
http://www.echoroukonline.com/ara/?news=33590 تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/24 على الساعة 16:25

- درجة تطور أسواق رؤوس الأموال: عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.

2/ القيود غير المالية: هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص تتمثل في:

- وضعية مناخ الأعمال: خصوصا جملة الضوابط والإجراءات التشريعية الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.
- السوق الموازي: يتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أي تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تعمل بطريقة رسمية وقانونية.
- القوانين والتشريعات الحمائية: تشمل القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال وقوانين التصدير والاستيراد والشراكة بين رأس المال المحلي والأجنبي، والتي يكون الهدف منها حماية الاقتصاد المحلي.
- غياب المنافسة: إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب.

- تعاظم مكانة القطاع العام: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن القطاع الخاص وجب أن يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي وكذا في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية، باعتباره العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس وتهيئة البنية القانونية، المؤسساتية والتحتية، فضلا عن القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الكهرباء، الغاز.[1]

المطلب الخامس: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

1/ مساهمة القطاع الخاص في إنجاز المشاريع الاستثمارية:

جسد قانون الاستثمار لسنة 2001 توجه السلطات العمومية في الجزائر نحو تحرير المبادرة الفردية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، من خلال ما تضمنه من إجراءات جد محفزة خصوصا للمستثمرين الأجانب، ولمعرفة مدى تحقيق أهداف هذا التوجه سنتطرق إلى مقارنة حجم الاستثمارات المصرح بها وتلك المنجزة فعلا من خلال الجدول التالي:

[1] بلحاج فراحي، مولفرعة فاطمة الزهراء، **دور الشراكة قطاع عام قطاع خاص في تحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة لتجارب (الجزائر، فرنسا، بريطانيا وكندا)**، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، يومي 13-14 أفريل 2015، ص(13،14).

الجدول رقم (14): مقارنة بين أهم المؤشرات الاستثمارية للفترة 2002-2012.

السنوات	عدد المشاريع المصرح بها	عدد المشاريع المنجزة	القيمة المالية المصرح بها	القيمة المالية المحققة	مناصب الشغل المصرح بها	مناصب الشغل المجسدة
2002	523	443	104804	67839	30674	24092
2003	1882	1369	403758	235944	37579	20533
2004	903	767	240847	200706	25007	16446
2005	873	777	206731	115639	44244	17581
2006	2226	1990	509350	319513	62887	30463
2007	4556	4092	655670	351165	91808	51345
2008	7133	6375	1773545	670528	97698	51812
2009	8024	7013	469205	229017	72440	30425
2010	6759	3670	401348	122521	67594	23462
2011	6999	3628	1352811	156729	133824	24806
2012	7715	1880	815545	77240	91415	8150
المجموع	47593	32004	6933611	2546840	755170	299115

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements تم الاطلاع عليه

يوم 2016/12/24 على الساعة 15:00

نلاحظ من خلال الجدول أنه قد تم تجسيد 32004 مشروع استثماري من مجموع 47593 مشروع مصرح به لدى الوكالة أي بنسبة تقدر ب 67% في حين أن الوكالة قدرتها ب 91%، والسبب هو أن مجموع تصاريح الاستثمار المأخوذة بعين الاعتبار هو 35177 تصريح، أي أن ما يفوق 26% من التصاريح لم تؤخذ بعين الاعتبار، ومن مجموع 6933611 دج كالتزامات استثمار تم التصريح بها، لم يتجسد منها سوى 2546840 دج أي بنسبة لا تتجاوز 36%. ومن بين أكثر من 750000 منصب شغل كان متوقعا خلقه، لم يتحقق سوى 299115 أي ما يعادل 39% فقط.

تبين إحصائيات الوكالة أيضا أن وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية لم تعرف استقرارا، بسبب تخوف المستثمرين الخواص من عدم التزام السلطات العمومية بتجسيد التحفيزات المتضمنة في الأمر رقم 01-03، فلم تتجاوز نسبة المشاريع المجسدة 1% سنة 2002، لتبلغ أوج تطورها سنة 2009 وهي سنة تراجع الإيرادات البترولية والتدابير الحمائية للإنتاج الوطني المتضمنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث تضاعف عدد المشاريع المنجزة ب 15 مرة مقارنة بسنة 2002، ليعاود الانخفاض بالنصف خلال سنتي 2010 و 2011 بتسجيل نسبة 11% ويتدهور إلى 6% سنة 2012 ب 1880 مشروع مجسد من مجموع 32004 مشروع منجز خلال الفترة 2002-2012، علما أن 41% من إجمالي المشاريع المنجزة تتعلق بالتوسيع أو إعادة التأهيل و 59% منها عبارة عن عمليات إنشاء. ويحتل القطاع الخاص الصدارة كونه يمثل 98.85% من المشاريع المنجزة و 88.58% من القيمة المالية الإجمالية للمشاريع المنجزة، و54.12% من مناصب الشغل المجسدة،

وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشئ لمناصب الشغل، مقابل 1.02% بالنسبة للقطاع العام (30.51% من القيمة المالية الإجمالية للمشاريع المنجزة و 10.37% من مناصب الشغل التي تم خلقها) و 0.1% للقطاع المختلط (15.36% من القيمة المالية الإجمالية للمشاريع المنجزة و 1.04% من مناصب الشغل المجسدة) مثلما هو موضح في الجدول والشكلين التاليين:

الجدول رقم (15): توزيع المشاريع المنجزة حسب الحالة القانونية من قطاع خاص أو عام أو مختلط للفترة 2002-2012

الحالة القانونية	عدد المشاريع	القيمة المالية بالمليون دج	مناصب الشغل
الخاص	31 638	1 378 385	264 964
العمومي	328	777 220	31 024
مختلط	38	391 235	3 127
المجموع	32 004	2 546 840	299 115

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/24 على الساعة 15:00

الشكل رقم (02): توزيع المشاريع المنجزة حسب الحالة القانونية للفترة 2002-2012

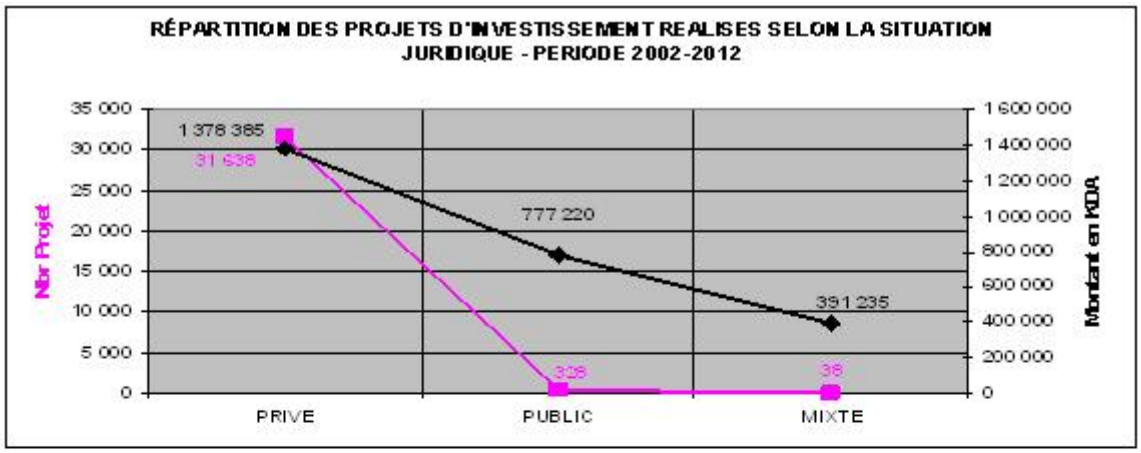

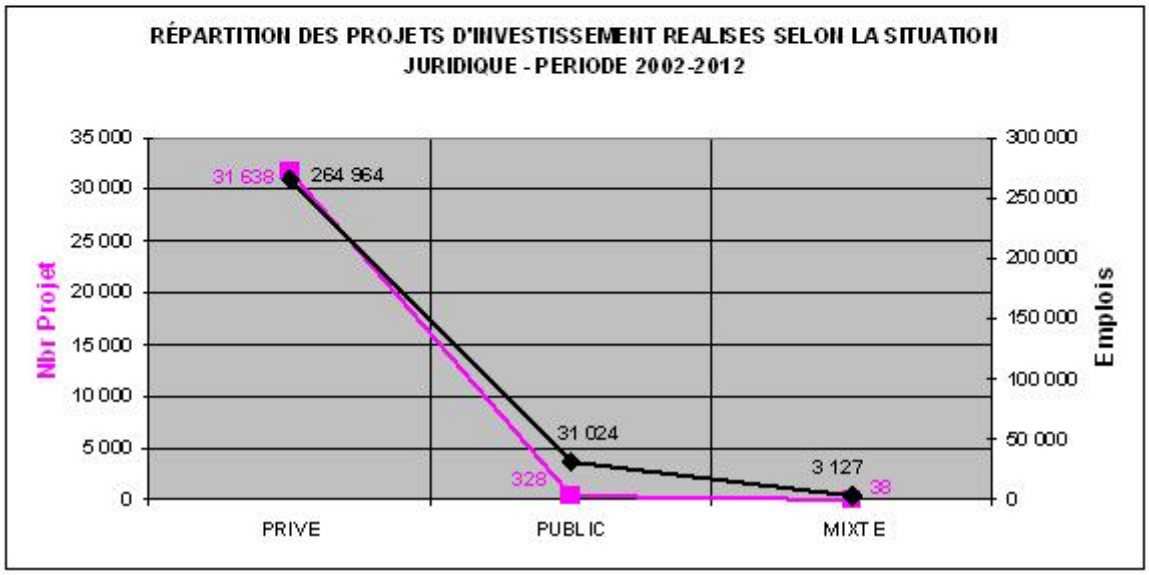

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements تم الاطلاع عليه يوم

2016/12/24 على الساعة 15:00

أما بالنسبة لحصة الاستثمار الأجنبي من إجمالي المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار، لا تمثل سوى 1% من إجمالي المشاريع المنجزة (410 مشروع استثماري منجز)، أما من حيث قيمة

المشاريع فإن الاستثمار الأجنبي بلغ 32%، في حين لم تتعد مساهمة الاستثمار الأجنبي 14% من إجمالي مناصب العمل التي تم خلقها. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال (2002-2012):

الوحدة: مليون دج.

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية	%	مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	31594	99	1743783	68	256156	86
الاستثمارات الأجنبية	410	1	803057	32	42959	14
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/24 على الساعة 15:00

2/ مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:

يمكن معرفة مدى التنوع الاقتصادي من خلال دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتغيره عبر السنوات. حيث إذا كان هذا القطاع في نمو مستمر فهناك تنوع.

وفي الجدول التالي نبين مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبإظهار متوسط النسب للفترتين (2000-2005) و (2006-2012).

الجدول رقم (17): نسب مساهمة القطاعين العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2012

الوحدة: %

	2005-2000		2012-2006	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الفلاحة	0.39	99.61	0.52	99.48
المحروقات	93.05	6.95	93.02	6.98
الأشغال العمومية البترولية	100	0.00	100	0.00
الصناعة خراج المحروقات	63.62	36.38	54.43	45.57
البناء والأشغال العمومية	23.86	76.14	15.00	85.00

النقل والاتصالات	26.64	73.36	19.19	80.81
التجارة	6.35	93.65	6.19	93.81
الخدمات	10.59	89.41	11.75	88.25
المجموع	54.12	45.88	52.52	47.48

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص (203).

من خلال الجدول نلاحظ بأنه لا يوجد تغير كبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2006-2012) مقارنة بالفترة (2000-2005). حيث نجد بأن القطاع الخاص يستحوذ على خمسة قطاعات والمتمثلة في الفلاحة، التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، أما القطاع العام فيستحوذ على قطاعي المحروقات والأشغال العمومية البترولية، والصناعة خارج المحروقات، فقطاع المحروقات يعتبر قطاع حساس جدا، لذلك لم يفتح للقطاع الخاص من أجل الاستثمار، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام، وهذا ليس كسياسة معتمدة من الدولة وإنما لضعف الإمكانيات لدى القطاع الخاص رغم المجهودات المبذولة في دعمه. وتبقى حصة القطاع الخاص من الإنتاج ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج الإجمالي المحلي ناتج من قطاع المحروقات.

كخلاصة عامة فيما يخص التنويع الاقتصادي في الجزائر وبالاعتماد على التحليل السابق يمكن القول بأنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو

اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو في تمويل الخزينة العامة للدولة.[1]

ورغم هذه النتائج مازال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية، إلا أن مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50% إذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمة قطاع المحروقات.

3/ الموازنة بين القطاعين العام والخاص:

نتيجة لتراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي، وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني، تم إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، والتحول من نموذج تنموي شمولي مخطط إلى آخر يعتمد على آلية السوق . وتختلف طبيعة القطاع العام عن طبيعة القطاع الخاص في عدد من النواحي أهمها:

- طبيعة الأهداف في كل من القطاعين.
- الضوابط والحوافز.
- الأداء الاقتصادي.

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص (203).

فقد تنتهج حكومة ما سياسة تشجيع القطاع العام وتوسيعه على حساب القطاع الخاص فتؤثر في هذا الأخير وتهمشه لدرجة أنه لا يستطيع المشاركة في العمليات التنموية بالشكل المطلوب، وهذا يعتبر خطأ في حق القطاع الخاص، فعلى المستوى الاقتصادي فإن انتهاج مثل هذه السياسة تعتبر مغامرة نتيجة إقصاء لكيان اقتصادي يمكنه تقديم الكثير للاقتصاد الوطني، وهذا ما جعل الكثير من الدول التي اتبعت هذا المنهج تعاني مشاكل أثرت على اقتصادياتها.

أما الاتجاه الثاني فينص على أن تقوم الحكومة بتنظيم القطاع الخاص وتركه حرا يصارع القطاع العام، فيكون هنا حالة من التنافس، فيحاول كل قطاع التغلب على الآخر، وقد أثبتت معظم التجارب العالمية التي اتبعت هذا الاتجاه سيطرة وتغلب القطاع الخاص، فممكن جدا لهذا الأخير أن يستحوذ على الأسواق بفعل الاحتكار.

وبين هذين الاتجاهين فإن فكرة الموازنة بينهما حلا وسطا لكلا القطاعين لتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم. فتوجب على السلطات المعنية اتخاذ القرارات والإجراءات وتحديد النشاطات التي سيعمل فيها القطاع الخاص كان وطنيا أو أجنبيا، ويجب كذلك مراقبة حركات دخول وخروج رؤوس الأموال، وسن قوانين خاصة بالاستثمارات والشراكة بين القطاعين العام والخاص.[1]

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، (40،35).

خلاصة الفصل:

إن الدولة في اقتصاد السوق تعتبر مسؤولة عن وضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإذا كانت لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فهذا لا يعني أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة. فالواقع يثبت أن هناك أنشطة يجب أن تقوم بها الدولة لعدم صلاحية أو قدرة القطاع الخاص على القيام بها لاعتبارات متعددة. وهناك أنشطة يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص ولكن لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية يجب أن تشارك الدولة في تحقيقها والرقابة عليها، ولا توجد معايير واضحة للتفرقة بين هذه المجالات وإنما يتوقف الاختيار على الظروف التاريخية والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة.

وعلى هذا الأساس إما أن تكون هناك هيمنة للقطاع العام وتهميش للقطاع الخاص أو العكس أو المشاركة بينهما، وفي الجزائر وبسبب المشاكل التي عانى منها القطاع العام كانت هناك ضرورة ملحة لوضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تتمثل في إعادة الهيكلة العضوية والمالية لمؤسسات القطاع العام مع بداية الثمانينات واستقلالية المؤسسات مع نهايتها. ومن بين أهم البنود المدرجة في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وضع وتنفيذ برنامج لخوصصة المؤسسات العمومية وبرنامجا للتعديل الهيكلي.

وهكذا أصبح لكل من القطاعين العام والخاص دور في التنمية الاقتصادية في الجزائر سواء من خلال المخططات التنموية المبرمجة منذ الستينات إلى يومنا هذا، أو من خلال توزيع المشاريع المنجزة بين القطاعين العام والخاص أو مشاركة بينهما، فنتيجة تراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع

القطاع العام، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي، وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني، تم إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص فكان التوجه نحو الشراكة العمومية الخاصة.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل:

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية ظهور استراتيجيات وآليات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وتعزيز الأداء الحكومي والذي بدوره انعكس على إزالة الحدود التقليدية بين القطاعين العام والخاص، حيث أصبحت الشراكة بين هذين القطاعين هي إحدى أكثر الركائز والآليات توظيفا لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

فنظرا لعدم إمكانية الاعتماد على الإنفاق الحكومي وحده في إقامة العديد من مشروعات الخدمة العامة والبنيات التحتية والمرافق الأساسية، لوحظ في السنوات الأخيرة وجود دعم كثيف وتشجيع قوي من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء لمشاركة القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة في تمويل وإقامة وتشغيل كل أو معظم مشروعات الخدمات وذلك بغية تنمية وتطوير المرافق الأساسية. فقد واجهت التنظيمات الأساسية المنفصلة والمستقلة قطاعيا تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة، لذلك تسعى الدول إلى خلق تنظيمات مؤسسية وتشريعات ونظم تتبنى تنظيمات تشاركية تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع. لذا كانت الدعوة إلى الشراكة العمومية الخاصة أمر ضروري وحتمي.

وعلى هذا النحو سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- ماهية الشراكة العمومية الخاصة.
- أشكال الشراكة العمومية الخاصة.
- التجارب الدولية للشراكة العمومية الخاصة.

المبحث الأول: ماهية الشراكة العمومية الخاصة

إن موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمفهومه الحديث لم تكتمل مناقشة كافة جوانبه التشريعية والتنظيمية والاقتصادية والاجتماعية، لينتج في النهاية مبادئ وقواعد متفق عليها تحكم وتنظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث تشمل جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إذ أصبحت ظاهرة مسيطرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لعدم كفاية الاستثمارات والضغوط المتزايدة على الميزانيات الحكومية. وللإلمام بماهية الشراكة العمومية الخاصة سنتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الشراكة العمومية الخاصة ومبرراتها

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاعين العام والخاص. ولهذه الشراكة عدة تعريفات ولها مبرراتها والتي سنتناولها فيما يلي:

1- تعريف الشراكة العمومية الخاصة:

هناك تعاريف كثيرة أعطيت للشراكة، ولقد اختلفت باختلاف الباحثين وفيما يلي سنورد أهمها:

إن الشراكة عملا جماعيا يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف المشتركة، وتعنى "الاشتراك" أو "الإشراك" وحين يتبادل الأشخاص/ المجموعات المعارف والأفكار والآراء، والأصوات والمواد والعمل والمالية وغير ذلك، من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك أو الوصول إلى قرارات مشتركة بطريقة تتسم بالشفافية والوضوح تكون هناك شراكة.

وفكرة الشراكة برزت في التسعينات من القرن العشرين، وقد نصت عليها المواثيق العالمية. فمفهومها يشير إلى وجود "علاقة بين طرفين أو أكثر، تهدف لتحقيق النفع العام، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند إلى التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانبا منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف، فالشراكة بهذا المعنى ليست علاقة غير متكافئة يهيمن فيها طرف على الآخر، وإنما هي علاقة تكامل وتقدير متبادل، يقدم فيه كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج.[1]

وتعرف الشراكة بأنها اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات ومن خلال هذا التعريف تم استخلاص عناصر الشراكة كما يلي:

- الشراكة عبارة عن عقد يستلزم اشتراك شريكين على الأقل سواء طبيعي أو معنوي.
- تتطلب الشراكة المساهمة بحصة من مال أو عمل حسب ما يتفق عليه الشريكين.
- عنصر المساهمة في نتائج المشروع من أرباح أو خسائر حسب ما يتفق عليه الطرفين الشريكين.[2]

[1] أسامة محمد عبيدات، خيرية العابدي، **الشراكة في التعليم تجربة المملكة الأردنية الهاشمية**، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، يوليو 2008، ص(76،77).

[2] **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبي** http://e_nour.ahlamonatad.net/t1020_topic

وتعرف عقود المشاركة بأنها عقودا إدارية تمنح الدولة أو إحدى المؤسسات العامة، بموجبها إلى الغير إنشاء مشروع لمدة محددة خلال مدة استهلاك الاستثمار، أو وفقا لشروط التمويل المتفق عليها، تمويل الاستثمارات غير المادية، والمشروعات أو توريد المعدات اللازمة للمرفق العام، وإنشاء وتمويل المشروعات أو المعدات أو صيانتها، والاستغلال والإدارة، وكل التزام آخر يتعلق بالمرفق العام المتعلق بممارسة الشخص العام للمهمة المكلف بها، ويكون للمتعاقد مع جهة الإدارة ضمان السلطة على المشروعات العامة المتوقع إنشاؤها.[1]

وتعرف على أنها اتفاقية/عقد بين طرف عمومي وطرف من القطاع الخاص تخص انجاز مشروع يدخل في إطار المهام الموكلة للطرف العمومي، أو هي شراكة تتعلق بكامل عناصر المشروع أو بجزء منه، بالاعتماد أساسا على مدى انجاز الأهداف طوال فترة صلاحية الاتفاقية/العقد، والشراكة تكون لـ:

- تقاسم المخاطر: بما يستدعي تشخيصا دقيقا للمخاطر المنتظرة ودرجة خطورتها وانعكاساتها.
- الاستثمار بصفة جزئية أو شاملة.
- مدة طويلة: يتم تحديدها حسب قيمة الاستثمار والمنوال الاقتصادي للمشروع.
- بلوغ أهداف.[2]

[1] سمير برهان، **عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص في النظام الفرنسي**، ندوة عقود المشاركة (ppp) والتحكيم في منازعاتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنامة مملكة البحرين، أفريل 2008، ص(142).

[2] إسكندر غنية، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد الرقمي: الإطار القانوني والإجراءات العملية**، وزارة تكنولوجيا الاتصال www.infocom.tn تم الاطلاع عليه يوم 2012/12/11 على الساعة 15:30

كما عرفت الشراكة العمومية الخاصة بأنها اشتراك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة، يتم تحديدها من طرف القطاعين، وهي تعد منهجا مهما لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية.[1]

وتعرف بأنها أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها. وبشكل أكثر تحديدا فإن المفهوم يشير إلى السيناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة. وقد توزع كل المهام على عدد مختلف من الشركاء أو قد يقوم نفس الشريك بتولي عدد من المهام.[2]

ومما سبق يمكن تعريف عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها عقود إدارية بحكم القانون بين أحد الأشخاص المعنوية العامة –الدولة، الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية– وإحدى المقاولات الخاصة التي تتكلف بمهمة شاملة تتضمن تمويل الاستثمارات، بناء الأشغال العمومية، تشغيل وتدبير المرفق العام وصيانته طوال مدة الاستغلال، وانتقال الملكية في نهاية المدة التي عادة ما تكون طويلة.

كما تعرف على أنها الترتيبات التي من خلالها يقوم القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من

[1] Kolzow David, **public private partnerships**, the economic development review, winter, 1994, p(43,48).

[2] عبد الله شحاتة خطاب، **المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات**، ص(5،6).
http://aspd.revues.org/365#tocto1n1 تم الاطلاع عليه يوم 2012/11/11 على الساعة 13:00.

مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية كالطرق السريعة، الجسور والأنفاق، المستشفيات والمدارس.[1]

2- مبررات الشراكة العمومية الخاصة:

هناك مبررات لوجود الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، تتمثل فيما يلي:

- إخفاق القطاع العام في الإنتاج والإدارة بشكل كفء.
- سلبيات استخدام الخصخصة التي جاءت كأسلوب للتخلص من مساوئ إدارة القطاع العام.
- التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم حاليا. بهدف زيادة القدرة التنافسية للدولة.
- رغبة القطاع العام (خاصة الدول النامية) في إتباع سياسات اقتصادية تركز على تقليص الإنفاق الحكومي، وتقليص العجز في ميزانيتها.[2]
- ظهور محاولات الاستفادة من أساليب إدارة الأعمال (استرداد التكلفة، رسوم الانتفاع، والإسناد إلى الغير) في مجال الإدارة العامة.[3]
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- تزايد النمو السكاني. وتزايد طلبات تحسين الخدمات العامة.

[1] Bernardin Akitoby, Richard Hemming, Gerd Schwartz, **investissement public et partenariats public-privé**, Dossiers économiques 40, Fonds monétaire international 2007, p(6).

[2] بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، يوليو 2008، ص(114،115).

[3] سمير محمد عبد الوهاب، **التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات –خيارات وتوجهات–**، مؤتمر إدارة التغيير في الإدارة المحلية والبلديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص(27).

- نقص الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يجب تنفيذها.[1]
- نظام المشاركة يحفز ويزيد الاستثمار في رأس المال الاجتماعي الذي من شأنه أن يوسع قاعدة التعليم والتدريب والابتكار.[2]

3- الفرق بين الشراكة العمومية الخاصة والخوصصة:

إن مفهوم الخوصصة كبرنامج عمل بتداخل مع مفهوم الشراكة العمومية الخاصة إلى الدرجة التي يصعب معها قبول فكرة أن الخوصصة سابقة تاريخيا للشراكة بل لعل العكس هو الصحيح. فالمشاريع والنشاطات التي خضعت للخوصصة لم تتحول جميعها بشكل كامل من القطاع العام إلى القطاع الخاص.[3]

ومن المفهوم أن العديد من الحكومات، خصوصا الدول النامية، يساورها القلق إزاء فقد أصول وطنية إلى قطاع خاص مملوك للأجانب. والوضع الغالب في الخصخصة أن القطاع الحكومي يفقد السيطرة على الأصول باستثناء قدر معين من السيطرة التشريعية.

إن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص أسلوب مختلف تماما لتقديم الخدمات إلى أو نيابة عن القطاع العام. وعادة يكون الأثر الملموس لهيكل نموذجي للشراكة هو استحداث منشأة أعمال

[1] عبد السلام أحمد هماش، يوسف عبد الحميد المراشدة، **عقود المشاركة وسيادة الدولة**، ندوة عقود المشاركة PPP والتحكيم في منازعاتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مملكة البحرين، أبريل 2008، ص(192).

[2] زياد العسولي، **عقود المشاركة كأداة لتجنب الاقتراض الحكومي الربوي (دراسة تحليلية)**، ندوة عقود المشاركة PPP والتحكيم في منازعاتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مملكة البحرين، أبريل 2008، ص(114).

[3] وليد شواقفة، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية**، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، يوليو 2008، ص(202).

مستقلة يتم تمويلها وتشغيلها من قبل القطاع الخاص ويكون الغرض هو إنشاء الأصل ثم تقديم الخدمة لعميل القطاع العام مقابل مدفوعات متكافئة مع مستوى الخدمة المقدمة. وعوضا عن أخذ آلية تقديم الخدمة الموجودة حاليا ونقلها بحذافيرها إلى بيئة تشغيل مختلفة تماما كما هو الحال في عمليات الخوصصة، فإن عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحلل الخدمة إلى عناصرها الأولية وتبدأ في تعريف الخدمات التي ينبغي أن تقدم استنادا إلى النتائج التي يتم السعي لتحقيقها. أي أن مفتاح العملية هو تحديد ناتج الخدمة المطلوبة وأن يتاح للقطاع الخاص تحديد ما هي المدخلات المطلوبة بما فيها البنيات التحتية والمهارات لتحقيق ذلك الناتج المطلوب، ونظرا لأن القطاع الحكومي هو الذي يحدد الناتج المطلوب في القطاع الخاص، فإن الأول يحتفظ بقدر كبير من السيطرة على معايير ونوعية الخدمة التي ستقدم وبأسلوب يختلف عن ما هو الوضع عليه في ترتيبات الخوصصة التي يفقد فيها القطاع الحكومي سيطرته بالكامل على الأصول الحكومية المباعة.[1]

إضافة إلى ذلك تتميز عملية الخوصصة بأنها ترتيب دائم في حين أن عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص يكون لفترة زمنية محددة ومتفق عليها. وتعود الملكية إلى القطاع العام في نهاية مدة العقد.[2]

المطلب الثاني: فوائد وشروط الشراكة العمومية الخاصة

للشراكة العمومية الخاصة فوائد عديدة، رغم وجود بعض التحديات لتحقيق ذلك. لذا يتطلب وجود شروط لنجاحها وفيما يلي سنتطرق لكل هذه العناصر.

[1] باسم بن أحمد آل إبراهيم وآخرون، **تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية**، منتدى الرياض الاقتصادي، ص(175).

[2] وفاء عثمان، **الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص**، ندوة عقود المشاركة وآثارها PPP، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص(309).

1- فوائد الشراكة العمومية الخاصة:

وتتمثل فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في النقاط التالية:

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف وهم أطراف الشراكة.
- الحد من الإنفاق غير الفعال للمال العام.
- توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة.
- إن ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حده من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل.
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد.
- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات.[1]

2- شروط نجاح الشراكة:

إن الشراكة التي تبنى على أسس سليمة تؤدي إلى الحصول على خدمات ذات كفاءة عالية، وللوصول لذلك، فإن هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا محوريا لتحقيق الشراكة الناجحة وهي:

[1] موفق محمد دندن الخالدي، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي**، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص(57،58).

- توفر ثقافة مجتمعية تدعم وتشجع الشراكة.
- معرفة نقاط الضعف والقوة لدى أطراف الشراكة والتعامل معها بشفافية واضحة.
- إعداد برنامج تنظيمي يعمل على دمج الاحتياجات الفردية بالاحتياجات والمصالح المتنافسة.
- توضيح وتحديد الحقوق، الواجبات، الالتزامات والمسئوليات بين الشركاء.
- توفر القدرة على مواجهة وإدارة الأزمات الاقتصادية.
- مراعاة الظروف والوقائع السياسية.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات التي تتعلق بالاستثمار وتقليل المدة الزمنية.[1]
- جدية القطاع الخاص.
- خطة شاملة ومتكاملة من الطرفين الحكومي والخاص.[2]
- متابعة تقدم الشراكة وضبطه.
- تأسيس بيئة مناسبة، استنادا إلى المؤشرات الكلية والمحافظة عليها.[3]

المطلب الثالث: مراحل الشراكة العمومية الخاصة والنظريات المفسرة لها

يمر تنفيذ مشروعات الشراكة بمراحل زمنية يمكن تقسيمها إلى خمسة مراحل أساسية، ويلزم إتمام وتنفيذ كل مرحلة العديد من الأعمال والتصرفات القانونية. كما يوجد عدة نظريات فسرت واهتمت بالشراكة العمومية الخاصة.

[1] عبد السلام أحمد هماش، يوسف عبد الحميد المراشدة، مرجع سبق ذكره، ص(194،195).
[2] زياد العسولي، مرجع سبق ذكره، ص(116،117).
[3] عادل محمود الرشيد، **إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم–النماذج–التطبيقات)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، طبعة ثانية، 2007، ص(21،23،105).

1/ مراحل الشراكة العمومية الخاصة: تمر الشراكة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد للمشروع واختيار المستثمر

أطراف هذه المرحلة هم الجهة الحكومية المتعاقدة، المستثمرون مقدموا العطاءات، وتمر هذه المرحلة بخمسة خطوات رئيسية وهي:

ا- اختيار المشروع وإعداد مواصفاته من قبل الدولة:

في هذه المرحلة تقوم الدولة بتحديد أولوياتها التي تحتاج إليها لخدمة المجتمع، ومن ثم تقوم بإعداد دراسة الجدوى للمشروع وإمكانيات تنفيذه وتمويله، وهل سيؤدي المشروع إلى خلق فرص عمل جديدة، ومدى توافر عائد مناسب من تشغيل المشروع، بالإضافة إلى تحديد الأسس والمواصفات الفنية اللازمة لبناء المرفق وتشغيله على النحو الذي يتفق مع احتياجاتها.

ب- إعداد مستندات العطاء:

يعتبر إعداد مستندات العطاء هو الخطوة الثانية في المرحلة التحضيرية ويجب أن تشتمل مستندات العطاء على الجوانب الفنية المتعلقة بوصف المشروع ومتطلباته، وكذلك الاتفاقات الرئيسية التي تنظم العلاقة بين الجهة مانحة الترخيص وشركة المشروع، ويجب أن تستوفي مستندات العطاء المعايير الدولية، كما يجب أن تكون صياغتها دقيقة ومتوازنة بالقدر اللازم لجذب ثقة الشركات العالمية المتخصصة.

ج- الدعوة إلى تقديم شروط التأهيل:

عقب إعداد مستندات العطاء تقوم الجهة الحكومية المختصة بالدعوة إلى تقديم شروط التأهيل والدعوة إلى التعاقد l'appel d'offres ومن الناحية العملية الدعوة إلى التعاقد تأخذ صورتين:

- الدعوة المفتوحة للتعاقد l'appel d'offres ouvert تتيح للكافة محليا ودوليا فرصة الاشتراك.
- الدعوة المحدودة للتعاقد وتوجه إلى شركات معينة استنادا إلى عنصر الاعتبار الشخصي (الخبرة التقنية والمالية).

تعرف هذه المرحلة بمرحلة التأهيل pre-qualification، أي مرحلة ما قبل إسناد العطاء للشركة المرشحة لتنفيذ المشروع، وفيها تصفي الدولة العروض وتختار أفضلها وتقوم بدعوة المتنافسين المؤهلين إلى تقديم عروضهم النهائية.

د- تقديم العروض المالية والفنية والتعاقدية:

تقوم الشركات المتنافسة بالإعداد لتقديم عروضهم المالية والفنية والتعاقدية.

وعادة ما تقوم عدد من الشركات بتكوين كونسرتيوم تعاقدي، يتعهد أطرافه بتكوين شركة فيما بينهم في حالة أرسي العطاء عليهم للبدء في تشغيل المشروع.

هـ- تقييم العطاءات:

من العناصر الداخلة في تقييم العطاءات المقدمة بجانب السعر، التقييم الفني للتصميم ومدى ما يتضمنه من نوعية للتكنولوجيا المستخدمة للتدريب، ومصادر التمويل وحجم المكونات المحلية التي تدخل ضمن أصول المرفق. وبعد عملية الاختيار تقوم الجهة الحكومية بدعوة الكونسرتيوم الذي أرسي عليه العطاء لإبرام اتفاقيات المشروع الرئيسية.[1]

[1] خالد ممدوح إبراهيم، **صياغة وأنواع عقود البوت**، ندوة عقود المشاركة وآثارها ppp، القاهرة، أغسطس 2007، ص(353،356).

المرحلة الثانية: مرحلة الاتفاق

أطراف هذه المرحلة هم الجهة الحكومية المتعاقدة، شركة المشروع، مؤسسات التمويل، المقاول، الموردون، شركات التأمين وأطراف أخرى، يتم في هذه المرحلة التحضير وإبرام كافة المستندات التعاقدية اللازمة لتنفيذ المشروع وتشغيله، وتبدأ هذه المرحلة منذ لحظة اختيار شركة المشروع وتنتهي بما يسمى الإقفال المالي Financial closing أي البدء الفعلي لتمويل المشروع وبدء صرف الدفعات النقدية التي يستلزمها المشروع.

يمر تنفيذ المشروع عن طريق القطاع الخاص بمراحل زمنية مختلفة تستلزم الدخول في علاقات تعاقدية وتشمل هذه الاتفاقيات الرئيسية على سبيل المثال:

- **اتفاق المساهمين**: وهو الاتفاق الذي يبرمه المساهمون في شركة المشروع بغرض إنشائها وتنظيم حقوقهم والتزاماتهم المالية.
- **اتفاق الترخيص أو الالتزام بين الجهة الإدارية المتعاقدة وشركة المشروع**: يعد اتفاق الالتزام أو الترخيص المبرم بين جهة الإدارة المعنية وشركة المشروع هو المستند التعاقدي الأساسي الذي تقوم بناء عليه العلاقة التعاقدية بين الجهة الحكومية وشركة المشروع. ويطلق عليه "اتفاق التزام المرفق العام". وهو المحور التعاقدي الذي تنبثق منه كافة العقود المبرمة في إطار مشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص.[1]

[1] وفاء عثمان، مرجع سبق ذكره، ص(300،303).

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ أو مرحلة التشييد

أطراف هذه المرحلة تتمثل في شركة المشروع، المقاول، المقرضون، والجهة الحكومية المتعاقدة، وخلالها تقوم شركة المشروع بإنشاء المرفق وبنائه وفقا للقواعد المتفق عليها في العقد، مع ضرورة الالتزام الدقيق بالرسومات والتصميمات والشروط التي نص عليها العقد وملاحقه أو كراسة الشروط التي أجريت وفقا لها إجراءات اختيار المتعاقد.[1]

المرحلة الرابعة: مرحلة التشغيل التجاري commercial opération

تتم عملية تشغيل المشروع وصيانته طوال مدة الترخيص أو الالتزام. وقد تقوم شركة المشروع بتشغيله وصيانته بمعرفتها أو تقوم بإسناد عملية التشغيل والصيانة إلى إحدى الشركات المتخصصة وتستخدم الإيرادات المحصلة في استرداد رأس المال الموظف وتحقيق الأرباح المخططة. ويبقى دور الحكومة متمثل في معاينة ومراقبة عملية التشغيل.

المرحلة الخامسة: مرحلة انتهاء مدة الترخيص أو الالتزام

بعد انتهاء فترة الامتياز تتم إجراءات نقل وتسليم المشروع خالصا من أي رهون أو مديونية للجهة الحكومية المتعاقدة ووفقا للحالة المتفق عليها وتسوية أي رهونات مالية.[2] ويجب تدريب العمال على تشغيل المرفق. كما يجب أن يعالج الاتفاق الضمانات المرتبطة بتنفيذ التزامات شركة المشروع فيما يتعلق بعملية نقل الأصول والتكنولوجيا والصيانة وتوريد قطع الغيار.[3]

[1] خالد ممدوح إبراهيم، **الإطار التعاقدي لعقود الاستثمار**، ندوة عقود المشاركة وآثارها ppp، القاهرة مصر، أغسطس 2007، ص(340).

[2] وفاء عثمان، مرجع سبق ذكره، ص(304).

[3] أحمد بوعشيق، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1-4 نوفمبر 2009، ص(20).

كما أن عقود الشراكة إما أن تنتهي نهاية طبيعة بتنفيذ الالتزام موضوع العقد، ما لم يتفق الطرفان على تجديده، وإما أن تنتهي نهاية غير طبيعية مبسترة قبل انقضاء مدته كالفسخ القضائي.[1]

الجدول رقم (18): نموذج المراحل الزمنية التي يمر بها تنفيذ المشروع.

المرحلة الأولى المرحلة التحضيرية: الإعداد للمشروع واختيار المستثمر الأطراف: الجهة الحكومية المتعاقدة، المستثمرون مقدموا العطاءات.	– تحديد المشروع وأهدافه ومواصفاته وسبل تمويله. – إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والاجتماعية. – إعداد المستندات والدعوة للعطاءات. قيام المتنافسين بالتحضير للعطاءات. – الاختيار وقرار الإرساء.
المرحلة الثانية: مرحلة الاتفاق الأطراف: الجهة الحكومية المتعاقدة، المساهمين، شركة المشروع، مؤسسات التمويل، المقاول، المورد، شركات التأمين، أطراف أخرى.	– تكوين شركة المشروع. – إبرام اتفاق الترخيص أو الالتزام. – اتفاقات وعقود التمويل. – عقود المقاولة. – عقود التوريد. – اتفاقات أخرى خاصة بحسب نوع المرفق مثل

[1] أسامة مدلول أبو هلبيه المطيري، **خوصصة المرافق العامة بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT)**، مطبعة وزارة الإعلام، الطبعة الأولى، 2006، ص(127،128).

	اتفاقات شراء الطاقة وتوريد الوقود. – التأمين. – اتفاق التشغيل. – الإقفال المالي.
المرحلة الثالثة: التنفيذ والتشييد الأطراف: شركة المشروع، المقاول، المقرضين، الجهة الحكومية المتعاقدة.	– تشييد المرفق وتحضيره للتشغيل التجاري. – اختيار المرفق وقبوله.
المرحلة الرابعة: التشغيل التجاري الأطراف: مؤسسات التمويل، شركة المشروع، الجهة الحكومية المتعاقدة، المشغل.	– التشغيل والصيانة خلال مدة الترخيص والالتزام. – دور الدولة في المعاينة والمراقبة. – التدريب ونقل التكنولوجيا والتحديث.
المرحلة الخامسة: انتهاء مدة الترخيص أو الالتزام ونقل الأصول. الأطراف: مؤسسات التمويل، الجهة الحكومية المتعاقدة، شركة المشروع، المشغل.	–إجراء التحويل وتسليم المشروع خالصا من أية رهون أو وفقا للحالة المتفق عليها وتسوية أية أمور مالية.

المصدر: حسين الدوري، **عقود الاستثمار الدولية ومنازعاتها**، ندوة عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها، مملكة البحرين، أفريل 2008، ص(277).

2/ نظريات الشراكة العمومية الخاصة: تتمثل فيما يلي:

2-1/ نظرية المناجمنت العمومي الحديث:

ظهر هذا التيار في بريطانيا بداية 1980 وهو يعتمد طرق تسيير تهدف لإدماج قيم وطرق تسيير المشاريع الخاصة بالإدارات العمومية. فظهور هذا المصطلح الجديد يفسر أساسا الضرورة العاجلة لتخفيض النفقات العمومية بسبب عدم فعالية وصعوبات التسيير في المؤسسات العمومية. أي ضرورة التوجه نحو تحسين الأداء والرفع من الفعالية وتحقيق الشفافية والمسؤولية في تسيير المنظمات العمومية.

والمناجمنت العمومي الحديث يشير إلى مجموعة العناصر المبتكرة في تسيير الإدارات العمومية. حيث تشكل هذه العناصر التوجه لتطوير القطاع العمومي، بتوفر الإرادة في جعل التسيير يتمحور حول النتائج بإدماج عناصر المنافسة، الأداء، الجودة وتخفيض التكاليف.

وفيما يخص ارتباط هذه النظرية بالشراكة قطاع عام خاص يظهر من خلال أن هذه الأخيرة تسمح بتأهيل الإدارات العمومية من خلال تحسين هامش المناورة والالتزام بالنتائج وعدم تركيز القرارات، والمناجمنت العمومي الحديث يحفز على بروز الشراكة قطاع عام خاص[1].

2-2/ نظرية الوكالة:

ترى هذه النظرية أن المؤسسة عبارة عن تشكيلة من العلاقات (رئيس ومرؤوس، مساهم ومسير، هيئة عمومية ومؤسسة خاصة ...) التي تفرض على الموكل ضمان الفعالية بالتزامن مع تخفيض التكاليف. فتعدد علاقات الوكالة داخل المؤسسة وخارجها يقود إلى إعادة تصورها بإعطاء الشفافية لهذه

[1] Hachimi Sanni YAYA, **les partenariat privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique** : **ancrages théoriques et influences conceptuelles**, la revue de l'innovation dans le secteur public, volume 10(3), 2005, article numéro 1, p(5,6).

العلاقات، وينجم عنها مشكل عدم تناضر المعلومات فالوكيل أفضل تموقعا من الموكل، وبهذا يمكن لهذه النظرية أن تتفرع إلى نظرية معلومات.[1] كما أن تعدد الأطراف الفاعلة بالمنظمة هو مصدر علاقات الوكالة.[2] ويترتب عن هذه الأخيرة مجموعة من التكاليف تربط بين الوكيل والموكل بسبب تباعد المصالح تشتمل على: تكاليف المراقبة، تكاليف الالتزام، وتكاليف الفرصة التي تحملها الطرفين من خلال تباعد المصالح وقد ترتبط بفقدان المنفعة.[3]

وتعتبر الشراكة العمومية الخاصة من بين الأشكال التي يمكن أن تشكل علاقة وكالة وفقا للتحليل الاقتصادي. فهذا النموذج يهدف لوصف علاقات تفويض السلطة التي تميز التنظيمات المعقدة. فالعلاقات المترتبة عن الوكالة هي تكاليف الوكالة وهي نوع من تكاليف المعاملات. وهي ترتبط بضرورة مراقبة الموكل لوكيله. ففي حالة الشراكة تتجسد علاقة الوكالة في مجموعة من العلاقات التي تربط بين المنظمات العمومية مع المؤسسات الخاصة المكلفة بتسيير الخدمات العمومية. وهناك مشكلتين لعلاقة الشراكة تتمثل في: عدم توازن السلطات التي تميز الشراكة، فالمنافسة في هذا المجال محدودة بالإضافة إلى ضعف الهيئات العمومية أمام الشركاء الخواص. أما المشكلة الثانية فهي نابعة مما يسمى الخطر المعنوي أو الأخلاقي المترتب عن عدم تناظر المعلومات. فالموكل لا يتوفر على كل المعلومات المتعلقة بنشاط وكيله. فهذا الأخير له مصلحة في إخفاء المعلومات واستخدامها لصالحه.[4]

[1] Yvon PESQUEUX, **le gouvernement de l'entreprise comme idéologie**, Ellipses, Ed Markéting SA, Paris, 2000, p(168,170).

[2] Alain CAPIEZ, **Collectivités Locales**: **Enterprises et développement territorial**, Québec, mai 2003.

[3] Gérard KOENIG, **Management Stratégique**: **vision**, **manoeuvres & tactiques**, ed Nathan, Paris, 1993, p(286).

[4] Jean-Michel UHALDEBORDE, **partenariat public-privé et efficacité économique** : **les aléas complémentarité antagonique**, in revue d'économie financière-hors serie : partenariat public-privé et développement territorial, 1995, p(73,74).

2-3/ نظرية الخيارات العمومية:

ظهرت هذه النظرية في أواخر الستينات من القرن الماضي باعتبارها من النظريات المؤيدة للأفكار التحررية والليبيرالية الجديدة. من روادها الاقتصادي جيمس بوكانان ويرجع عدم كفاءة المؤسسات العامة إلى جماعات المصالح والألعاب السياسية التي تميز الحكومة.

حجة مدرسة الخيار العام أن متخذي القرارات العامة من مدراء وسياسيين وبيروقراطيين يجب أن توجههم حماية مصالح المجتمع، وليس المصالح الخاصة. فالخيار العام يبين سوق الدولة، ويعتبر السوق آلية تخصيص للموارد بكفاءة. وتم التحول نحو جعل الحد الأدنى من تدخل الدولة في الاقتصاد.[1]

تأخذ نظرية الخيار العام نفس مبادئ علم الاقتصاد في تحليل رغبات الناس عند دخولهم السوق للشراء وتطبق ذلك على تحليل رغبات الناس عند اتخاذ القرار الجماعي. فالاقتصاديون الذين يدرسون سلوك الناس في الأسواق يقترضون أن دافع الإنسان هو تحقيق رغباته الذاتية المحضة.

فنظرية الخيار العام تتبع نفس المنحى عند تحليل تصرف الناس في سوق السياسة أو العمل العام، فالناس سواء كانو سياسيين أو ناخبين يدعون أنهم يعملون من أجل الآخرين، لكن في النهاية همهم الأساسي هو تحقيق رغباتهم الذاتية. فهذه النظرية حسب بوكانان "تزيل الأفكار الرومانتيكية والأوهام عن أفعال الحكومة ... بأفكار تعزز الكثير من الفعالية فيها".

تستعمل نظرية الخيار العام مبادئ الاقتصاد الجزئي من خلال دراسة سلوك الأفراد (مواطنون ومتخذو القرار) في الإدارات خصوصا والحياة عموما. فأصحاب هذه النظرية يشيرون إلى السلوك العبثي الذي يمارسه الساسة في توفير إعانات لفئة على حساب الأخرى، مما يثبت أن أساليب التسيير المنتهجة في المنظمات العمومية غير فعالة.

[1] Michel Boisclair, Louis Dallaire, **Les Défis du partenariat dans les administrations publiques**, ED presse de l'université du Québec, canada, 2008, p(111).

تقترح نظرية الخيار العام العودة لنظرية الإنتاج وتبادل السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد الجزئي مما يعني تخلي الدولة عن تسيير مرافقها العامة لصالح القطاع الخاص واكتفائها بخلق وتملك المنظمات العمومية ما دامت أقل فاعلية من المؤسسات الخاص.[1]

2-4/ نظرية طعن الأسواق:

وضعت هذه النظرية لأول مرة من طرف بومول Baumol، بنزر panzer وويلينغ willing 1986، وتقوم على ضمان حرية دخول وخروج المؤسسات إلى السوق دون قيود أو حواجز فتتحقق فعالية المؤسسات الموجودة مع التساوي في التكنولوجيا والتمركز والحصول على موارد طاقوية و أولية. فالكتاب يعرفون الأسواق بأنها السوق الذي يمكن لكل مؤسسة جديدة ولوجه في أي لحظة.

فالنظرية تزعم أن احتكار القطاع العام لبعض السلع والخدمات ببعض التنظيمات والقوانين يعد عرقلة للمنافسة التي يمكن إحداثها من طرف القطاع الخاص مما يثبت عدم كفاءة الدولة في إنتاج بعض السلع والخدمات وأن عقود الشراكة بينهما سترفع من الأداء.[2]

2-5/ نظرية النجاعة x:

ترتبط هذه النظرية بليبنشتين Leibenstien، الذي تطرق للعناصر التي تحد من الفعالية أو الكفاءة في المنظمات. فجزء من اللافعالية التنظيمية غير مرتبط بالخلل في تخصيص عوامل الإنتاج. حيث هناك حالات لافعالية ترتبط بتحفيز الأفراد والتنظيم السيء للعمل. لقد بدأ بالتساؤل عن مفهوم النجاعة بالشكل الذي تم التطرق إليه في النظرية الاقتصادية الجزئية. حيث لاحظ أنه من خلال المسلمة التي تقضي بأن السوق يسمح بالتخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج بين المؤسسات والقطاعات، فالنظرية التقليدية هذه لا تحلل إلا نوع واحد من الفعالية التخصيصية. فبالاعتماد على البحوث التجريبية المنجزة توصل ليبنشتين إلى نتيجة مفادها أن المؤسسات تتوفر على نفس التركيبة من اليد العاملة (عنصر العمل) ونفس التكنولوجيا (رأس المال)، لكن يمكن أن تحقق أداء غير

[1] Ehrlich, Gallais Hamonno, G & Lutter, R (1990), **performances comparée des Entreprises publiques et privées**: **l'exemple des Grandes compagnies Aériennes**, IOF, p(134).

[2] Hachimi Sanni Yaya, op.cit, p(13).

متكافئ من حيث إنتاجية الأفراد ونوعية المخرجات المتحصل عليها. لقد أوضح الكاتب أنه يوجد عامل X يختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية (K et T) يفسر فعالية أو لافعالية المشاريع.[1] لقد تم ربط هذه النظرية لأول مرة بالمنظمات العمومية سنة 1978، من خلال إبراز بعض العوامل التي تعتبر مصدرا لعدم الفعالية X والتي يمكن تبريرها ضمنيا من خلال بعض السياسات المعتمدة من طرف الدولة. حيث يشكل غياب الضغوط الخارجية أول عامل لعدم الفعالية في المنظمات العمومية. لقد استنتج الكاتب أن هذه المؤسسات تكون عادة في وضعية احتكار يشجع على الحياة الهادئة، وبالتالي ما من حافز على بذل الجهد للبحث عن التنافسية أو الفعالية على عكس القطاع الخاص. الدليل الآخر لعدم الفعالية يرتبط بديمومتها أو أزليتها وهذا نظرا لأن السياسات المالية والنقدية توسعية بما يكفي للحد من احتمال الإفلاس. وتبعا لذلك تعدد الأهداف المحددة من طرف المؤسسات العمومية يشكل عامل مفسر لعدم فعاليتها، وهذا نظرا لعدم قدرتها على إعادة النظر في مهامها (السياسية، الاقتصادية والاجتماعية). لقد لاحظ أن الطبيعة النزاعية عادة تؤدي لتفاقم صعوبات التقييم للمسيرين.

وحسب نظرية الفعالية X، فمصادر عدم فعالية المنظمات العمومية تجد مبرراتها في السلوكات غير المكيفة من الدولة وأعوانها من جهة، وكذلك البنية التنظيمية والقواعد البيروقراطية من جهة أخرى. لذا يدعم المنظرين (لهذه النظرية) اعتماد الشراكات بين القطاعين العام والخاص حتى يمكن المساهمة في تخفيض مصادر اللافعالية X في المنظمات العمومية. فهذه الشراكات يمكن أن تسمح بتخليص المنظمات العمومية من المؤشرات السياسية السيئة. وبالتالي تبسيط وتوضيح الوظائف والأهداف، وخصوصا القرارات الإستراتيجية التي تصبح على مستوى إدارة مؤسسات القطاع الخاص، ما يمنحها الاستقلالية الكافية لإنتاج وتوفير خدمات عمومية بصورة أفضل (تحقيق التوافق سوق–منتج). ومن

[1] Hachimi Sanni YAYA, op.cit, p(3).

هنا يمكن القول أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تؤدي إلى التخلي عن العادات البيروقراطية (الحياة الهادئة، التهاون، النفور من الخطر، النزعة الضعيفة للابتكار والبحث عن الفعالية).

2-6/ نظرية تكاليف المعاملات:

يرتبط وجود المنظمة حسب كوز (Coase) بقدرتها على تحقيق صفقات داخلية بتكاليف أقل من التكاليف الناتجة عن السوق. لقد تم توسيع هذه النظرية من طرف ويليامسون الذي بين أن هناك أشكال تنظيمية هجينة بين السوق وسلمية المنظمة. ومن هنا تعتبر نظرية تكاليف الصفقات ملائمة لدراسة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فهي تأخذ بعين الاعتبار لعنصرين هامين هما: القرار "هل يجب إخراج الخدمات العمومية أم لا؟" والتسيير " كيف يتم تسيير الخدمات العمومية التي تم إخراجها".

وترتكز نظرية تكاليف المعاملات على فرضيتين سلوكيتين هما: العقلانية المحدودة التي عرفها سيمون بالقدرات الإدراكية المحدودة للأفراد في تخزين ومعالجة المعلومات، ما يترتب عنه تكاليف صفقات كبيرة تتولد خصوصا بإعادة التفاوض حول العقود. والانتهازية التي تعرف على أنها شكل قوي من الحرص على المصالح الشخصية، فالشخص الانتهازي لا يتردد في إنكار تعهداته. حيث يسعى لتحقيق نتائج فردية إضافية زيادة عن الربح العادي المحقق من التبادل. فإذا كان عدد المتعاملين الذين يمكن التعامل معهم مرتفعا، فإن هذا النوع من السلوكات ليس له أثر على السوق، لأنه يمكن إقصاء الانتهازيين بإقامة علاقات تعاقدية قصيرة، لكن لما يكون عدد المتعاملين قليل، فخيارات المؤسسة تصبح محدودة. ما يترتب عنه عملية تفاوض طويلة ومكلفة ومجحفة، وبالتالي يشكل السوق إذن طريقة فعالة لتخصيص الموارد.

ويتم وفقا لهذه النظرية الاختيار بين السوق أو المشروع كطريقة تنظيم، وهذا على أساس المقارنة بين كلفة استعمال السوق وكلفة استعمال المشروع (المؤسسة). فالتكلفة هي التي تسمح بتحديد هيكل القيادة المثالي. والتكاليف نوعان تكاليف الإنتاج وتكاليف المعاملات. فلما تكون تكاليف المعاملات ضعيفة يمكن للمصالح العمومية إخراج الخدمات العمومية بسهولة من خلال إقامة شراكات بين

القطاعين العام والخاص، أما في حالة ارتفاعها فمن الأفضل تنفيذ هذه الخدمات من طرف المنظمات العمومية. ويعرف ويليامسون المعاملة بأنها العملية الاقتصادية التي تهدف لتحويل السلع والخدمات من خلال بنية منفصلة تكنولوجيا. هذه المعاملة يترتب عنها تكاليف معاملات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف:

- تكاليف الإعلام: تتعلق بتكاليف البحث عن المورد أو الشريك.
- تكاليف المفاوضة وإعداد العقد.
- تكاليف الرقابة أو تكاليف الهيكلية: ترتبط بعدم اكتمال العقد وإعادة التفاوض. وتتضمن التكاليف الموجهة لضمان احترام البنود التعاقدية (كالكفالة مثلا).[1]

المطلب الرابع: صعوبات ومخاطر الشراكة العمومية الخاصة

هناك العديد من العراقيل والصعوبات والمخاطر التي تواجه دعم وترويج وجذب المستثمر من القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات الخدمة العامة والبنية الأساسية وغيرها، نذكرها فيما يلي:

1- قصور التنظيم التشريعي وضعفه:

ويمكن توضيح مظاهر هذا القصور فيما يلي:

- الافتقار إلى وجود قواعد وأحكام خاصة باختيار المستثمر وأفضل العروض، وغياب أسس التقييم التي تتفق مع طبيعة هذه المشروعات من النواحي المالية والفنية والتشغيلية.
- تتضمن بعض التشريعات السارية العديد من القواعد التي لا تلاءم السياسات التمويلية والاقتصادية المعاصرة، بل وتعد في جانب منها طاردة للاستثمار الخاص، وهو الأمر الذي

[1] معتصم دحو، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إخراج للنشاطات والخدمات العمومية دراسة حالة الشراكة في قطاع المياه**، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام خاص (تقييم وتجارب)، يومي 13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(10،11).

أدى بالمشرع إلى إصدار قوانين خاصة لتنظيمه في بعض القطاعات الاقتصادية الخدمية كقطاع الكهرباء والاتصالات مما نتج عنه تعددية تشريعية غير مبررة.

ولإصلاح وتطوير الإطار التشريعي législations & laws المنظم للاستثمار الخاص يجب إصدار قانون موحد في الدولة المعنية لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في تمويل وإقامة وتشغيل المشروعات. ويجب أن يتم إعداد هذا القانون على الأسس التالية:

- إزالة كافة القيود التشريعية والقانونية غير المرغوب فيها المفروضة على القطاع الخاص.
- وضع الإطار القانوني العام المنظم لكافة أشكال مشاركة القطاع الخاص وتبسيط الإجراءات القانونية لمباشرة الأعمال.
- خلق البنية التشريعية الملائمة لاختيار المستثمر من خلال إجراءات تنافسية ذات فاعلية وشفافية تتفق مع طبيعة هذه المشروعات مما يستلزم تطوير قوانين المناقصات والمزايدات والقوانين المالية الأخرى ذات العلاقة.

2- الصعوبات المتعلقة بالإطار المؤسسي:

ويمكن توضيح هذه المعوقات فيما يلي:

- غياب رؤية إستراتيجية موحدة على المستوى المركزي عند معالجة مشاركة الاستثمار الخاص في تمويل وتشغيل تلك النوعية من المشروعات، وذلك بالإضافة إلى تعدد الجهات المسئولة عن تنظيم هذه المشاركة، وتعدد الموافقات والتراخيص اللازمة بشكل مبالغ فيه.

- افتقار العديد من القطاعات الاقتصادية المعنية إلى الخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح تلك المشروعات على المستثمرين. وغياب التخطيط الاستراتيجي للاحتياجات والأولويات.

وأسلوب المعالجة هو **إصلاح وتطوير الهيكل المؤسسي**، فنظرا لأن التشريعات والقوانين لا تكفي لوحدها في تطوير هذه القطاعات الهامة فإن الأمر يقتضي التغلب على الصعوبات المتصلة بالإطار المؤسسي وذلك بإنشاء جهاز متخصص على مستوى الدولة تكون مهمته تنظيم مشاركة القطاع الخاص ويهدف إلى تحقيق:

- توحيد الرؤية الإستراتيجية للدولة في تنظيم مشاركة القطاع في المشروعات الاقتصادية والخدمية والبنية الأساسية.
- إنشاء الآليات والكوادر الفنية والمالية والإدارية ذات الخبرات والمهارات العالية لتنظيم الشراكة.
- دعم وترويج الاستثمار الخاص في المشروعات الاقتصادية والخدمية والعمل على خلق ثقافة عامة في هذا المجال.

وتتضمن مسؤوليات واختصاصات الجهاز المقترح لتنفيذ الأهداف السابقة:

- اقتراح المشروعات ذات الأولوية في ضوء خطة التنمية وموارد التمويل المتاحة والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة.
- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات المختلفة بالتنسيق مع القطاعات والجهات المعنية.
- وضع أسس التقييم الفنية والمالية والتجارية للمشروعات المطروحة.

- إعداد نماذج العقود والاتفاقيات المتعلقة بكافة صور المشاركة الخاصة في المشروعات المعنية وفقا للمعايير الدولية السائدة.

3- ضعف الوعي العام:

ويمكن توضيح مظاهر هذا الضعف فيما يلي:

- ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا المشاركة الخاصة وما لها من آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ضعف الوعي العام بالأشكال المختلفة للمشاركة الخاصة والاعتقاد السائد بأن المشاركة الخاصة تقتصر فقط على الخصخصة privatisation.

ولمعالجة هذا الأمر يجب نشر الوعي العام بأهمية ومكاسب مشاركة الاستثمار الخاص وبأشكاله المختلفة. فنجاح هذه التجربة يتطلب وجود تأييد شعبي لهذه الفكرة مما يستلزم إعداد إستراتيجية متكاملة للتوعية بهذا الأمر بحيث تكون موجهة لكافة الأطراف المعنية. مع الإشارة إلى خبرات وتجارب الدول السابقة في هذه المجالات.[1]

[1] عبد القادر ورسمة غالب، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص**، ندوة عقود المشاركة PPP والتحكيم في منازعاتها، مملكة البحرين، أفريل 2008، ص(229،225).

المطلب الخامس: مزايا وسلبيات الشراكة العمومية الخاصة

بالرغم من وجود مزايا للشراكة العمومية الخاصة، إلا أن لهذه الأخيرة بعض السلبيات:

1- مزايا الشراكة العمومية الخاصة: وتتمثل في:

- الاستفادة من المهارات والكفاءات الإدارية والخبرات التمويلية والإدارية للقطاع الخاص مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الخدمات.
- التقارب والاحتكاك بين القطاعين العام والخاص، يؤدي إلى تطوير هذان القطاعان.
- الاعتماد على القطاع الخاص في انجاز المشاريع يؤدي إلى التحسن في المالية العامة على المدى القصير والطويل، وتقليل المدة الزمنية اللازمة لانجاز المشاريع.
- تعزيز مبدأ المنافسة يؤدي إلى تعدد الخدمات وسرعة تنفيذها.
- تطوير البنية الأساسية للدولة وبالتالي الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد.

2- **سلبيات الشراكة العمومية الخاصة:** تتمثل في:

- تسلط الدول المتقدمة على الدول ذات الاقتصاديات الأضعف وإملاء شروطها عليها مثل تكليفها بإلغاء الدعم الحكومي، حرية السوق.
- سيطرة الدول المتقدمة على صناعة التقنيات والترويج لها في الدول النامية، وبالتالي الاستغناء عن الأيدي العاملة.
- تقليص وتهميش دور الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

[1] عبد السلام أحمد هماش، يوسف عبد الحميد المراشدة، مرجع سبق ذكره، ص(192،194).

المبحث الثاني: أشكال الشراكة العمومية الخاصة

يوجد العديد من أشكال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص نتطرق إليها فيما يلي:

المطلب الأول: شراكات تعاقدية[1]

تأخذ أشكال عديدة تتمثل في:

1- عقود الخدمات: Service contracts

هو عقد تعهد بمقتضاه الحكومة أو إحدى الهيئات التابعة لها إلى إحدى الشركات الخاصة بتقديم خدمة لها بمقابل، مثل تشييد محطة كهرباء أو تركيب معداتها، وتظل ملكية وأصول وعبء تشغيله وصيانته على عاتق الجهة الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص عادة ما تكون محدودة حيث يستفاد بخبراته وتخصصه لمدة محدودة غالبا ما تكون سنة أو سنتين، ووفقا لهذا الأسلوب تضع الحكومة مجموعة من معايير الأداء للنشاط وأسس تقييم العطاءات والإشراف ودفع رسوم متفق عليها للخدمة والتي تحدد على أساس إجمالي أو على أساس تكلفة الوحدة ولتحقيق الكفاءة من تلك التعاقدات ينبغي أن تكون العطاءات تنافسية، وتعتبر عقود الخدمة ضرورية في الحالات التي لا يتوافر فيها المرفق عمالة مدربة على تشغيل معدات متقدمة.[2] وعليه فإن مجال مشاركة القطاع الخاص في هذه العقود تكون محدودة ومقصورة على تقديم خدمة للمرافق العمومية مقابل مبلغ معين، دون نقل ملكية أو تحمل المخاطر المرتبطة بالتشغيل والصيانة. وقد طبق هذا الأسلوب من العقود في الخدمات التالية

[1] سليمان محمد الطماوي، **الأسس العامة للعقود الإدارية**، مطبعة جامعة عين شمس، طبعة 5، 1991، ص(125).

[2] محمد المتولي، **الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص(50).

قراءات العدادات وتحصيل الفواتير للكهرباء والمياه والتلفون والقيام بأعمال الصيانة البسيطة والصرف الصحي.[1]

2- عقود الإدارة: Management contracts

تتمثل هذه الطريقة في تخلي الحكومة عن إدارة المنشأة العامة المعنية وإتاحة المجال للقطاع الخاص لإدارة هذه المنشأة مقابل رسم محدد، وهذا الأسلوب لا يعني تخلي الحكومة عن ملكية المنشأة العامة. وإنما ترك المجال للقطاع الخاص لإدارة هذه المؤسسة ويستخدم هذا الأسلوب إذا لم تسمح الطاقة الاستيعابية للسوق ببيع المؤسسة العامة أو جزء منها أو هناك بعض المؤسسات العامة التي لا يمكن تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص بسبب طبيعة نشاطها وأهميته للأمن الوطني للدول.

إن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على إعداد العقد بطريقة تعطي للإدارة الجديدة حوافز لتحسين الأداء والحفاظ على قيمة الموجودات وضمان عدم التدخل الحكومي في الإدارة، مع وجوب المتابعة والمراقبة المستمرة لهذه المنشأة وإشراك الإدارة في تحمل جزء من المخاطر. وهذا النموذج قد يلاءم العديد من الدول النامية والتي تعاني من عجز الكفاءات الإدارية عن قيادة المؤسسات العامة. وتتراوح مدة هذا العقد بين 3-5 سنوات وتقوم الجهة العامة الحكومية بتمويل رأس المال العامل والاستثماري، وتحدد أسس وسياسة رد النفقات والتكاليف التي تم تكبدها من أجل تنفيذ المشروع.[2]

[1] أسامه مدلول أبو هلبيه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص(41).

[2] أحمد أرباب، **الخصخصة ومقومات الفشل والنجاح (دراسة نظرية)**، ندوة عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها، مملكة البحرين، أفريل 2008، ص(54).

ويطبق هذا الأسلوب في إدارة الفنادق والحدائق، وإدارة وسائل النقل بين المدن في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3- عقد الإيجار: leasing contracts

هو عبارة عن عقد تعهد بمقتضاه الحكومة أو الجهة الإدارية بتأجير المرفق العمومي أو أصوله العامة إلى القطاع الخاص بمقابل. على أن يقوم هذا الأخير بالمحافظة عليها وتشغيلها وصيانتها مقابل الحق في العائدات. وميزة هذا الخيار تحمل القطاع الخاص كامل المخاطر المترتبة على المشاريع، مما يعطي حوافز قوية لتحسين الأداء.

وتتراوح مدة هذا العقد من 6-10 سنوات ويبقى على عاتق الدولة أو المرفق العمومي عبء تمويل أية توسعات رأسمالية أو تحسينات يحتاج إليها المرفق.[2]

وهذا الأسلوب له العديد من السلبيات أهمها احتمال إهدار المتعاقد أو إهماله لأصول المشروع مما قد يرتب خسارة كبيرة مستقبلا، ومن مزاياه احتفاظ الدولة بملكية المشروع العام مع توفير نفقات التشغيل والحصول على دخل سنوي بدون التعرض لمخاطر السوق، ووقف الدعم والتحويلات المالية الأخرى،[3] ومن أبرز حالات تطبيق هذا النظام تأجير دولة التشيك لمرفق السكك الحديدية الإقليمية إلى القطاع الخاص عام 1997 ونصت في العقد على أن تبقى ملكية الأصول الثابتة للحكومة وتنقل ملكية الوحدات المتحركة إلى القطاع الخاص بنظام التأجير، وطبقت هذا النظام كل من تايلاند

[1] محمد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، 2006، ص(65).
[2] وليد شواقفة، مرجع سبق ذكره، ص(206).
[3] رفعت عبد الحليم الفاعوري، **تجارب عربية في الخصخصة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص(20).

وكولومبيا ومالي والهند والكاميرون في مرفق النقل، أما مرفق المياه الشرب والصرف الصحي فطبق في ساحل العاج وغينيا والفلبين، وهذا الأسلوب يكون مناسبا عندما تكون هناك حاجة للتشغيل بكفاءة أعلى ولا تكون هناك حاجة ماسة لتمويل استثمارات جديدة.[1]

4- عقود الامتياز: concession contracts

يقوم هذا الأسلوب على قيام الدولة بتكليف القطاع الخاص بأداء خدمة عامة للجمهور، وذلك مقابل التصريح له باستغلال المشروع لمدة محددة (تتراوح بين 25-30 سنة) وحصوله على الأرباح ويتحمل القطاع الخاص المسؤولية الكاملة عن المشروع من ناحية التشغيل والصيانة والمخاطر التجارية الناشئة عن التشغيل ومع ذلك تظل ملكية أصول المشروع خالصة للحكومة أو الجهة الإدارية.[2]

وهذا الأسلوب يعني التزام القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مثل نظافة المباني مقابل مبلغ ثابت تدفعه الحكومة، وهذا من شأنه أن يعمل على تخفيف الأعباء المالية عن الحكومة نتيجة لقيام القطاع الخاص بجهد وتحسين جودة الخدمة. وفي هذا المجال يمكن للدول النامية منح عقود امتياز للقطاع الخاص لتقديم خدمة معينة كانت تقوم بها المؤسسات العامة بكفاءة متدنية. فعلى سبيل المثال قامت الأرجنتين بمنح القطاع الخاص عقود امتياز للقيام بخدمة إيصال مياه الشرب إلى المواطنين بعد أن ثبت فشل إدارة المؤسسة العامة في تقليل المعدل المرتفع من المياه المفقودة. وبعد تولي القطاع الخاص لهذه المهمة انخفض معدل المياه المفقودة بمقدار 30% خلال أول سنتين. وقد دلت الدراسات التي

[1] محمد المتولي، مرجع سبق ذكره، ص(51).

[2] أسامة مدلول أبو هلبيه المطيري، مرجع سبق ذكره، ص(42).

أجريت على أسلوب عقود الامتياز نتائج إيجابية فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية. فقد انتشر هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. [1]

وبنهاية مدة الامتياز يحق للإدارة استعادة الامتياز، وينتهي هذا الأخير إما بنهاية المدة أو إلغاء الامتياز من طرف الإدارة أو فسخه من الطرفين. [2]

وتمتاز عقود الامتياز بتحررها إلى حد كبير من قيود الإدارة المباشرة وتعقيدها وما تستتبعه من بطء شديد، وتخفيف العبء عن الإدارة. وفي المقابل لها عدة عيوب تتمثل في أن الملتزم فردا كان أو شركة يسعى إلى الربح باللجوء إلى مختلف الوسائل كرفع قوائم الأسعار أو خفض نوع الخدمة المؤداة، وحقيقة أن للإدارة الحق في التدخل لتخفيض قوائم الأسعار، ولكن الملاحظ أن شركات الامتياز قوية عادة برأسمالها وأرباحها ونفوذها، ومن ناحية أخرى فإن الملتزم إذا ما استعمل في إدارة المرفق العام رؤوس أموال أجنبية فإنه من الصعب على الإدارة أن تباشر رقابتها على الوجه الأكمل، بل قد تقابل هذه الرقابة بتدخل من الدول الأجنبية وخير مثال شركات البترول الضخمة، إذ تعتبر حكومات داخل الدول. [3]

5- عقود BOT نظام البناء والتشغيل والتحويل Build, operate, Transfer

أفرز الواقع الاقتصادي والقانوني نوع جديد من العقود أصبح شائعا في الوقت الحاضر تسمى عقود البوت (البناء والتشغيل والتحويل)، وهي مهمة جدا بالنسبة للدول التي تتجه نحو تحويل اقتصادها إلى

[1] أحمد أرباب، مرجع سبق ذكره، ص(55).

[2] نعيم مغبغب، **عقود مقاولات البناء والأشغال الخاصة والعامة دراسة في القانون المقارن**، دون دار النشر، الطبعة الثالثة 2001، ص(478،483).

[3] سليمان محمد الطماوي، **مبادئ القانون الإداري دراسة مقارنة**، ، دار الفكر العربي، 1979، ص(92،118).

الاقتصاد الحر وللدول التي تسعى إلى التطور ولا تملك ميزانية كاملة، ويكون الاعتماد في هذا النوع من العقود على القطاع الخاص الخارجي أو الداخلي.

ويقصد بنظام البناء والتشغيل والتحويل هي تلك المشروعات التي تعهد بها الدولة إلى إحدى الشركات الوطنية أو الأجنبية وتسمى "شركة المشروع" وذلك لإنشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة زمنية محددة ثم نقل ملكيته إلى الدولة.

وعرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي –الأونسترال– عقود البناء والتشغيل والتحويل بأنها "شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخالصة، ويدعى شركة المشروع ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة.[1]

وتعرف بأنها نظام تقوم بمقتضاه الدولة بمنح مستثمر من القطاع الخاص ترخيصا لبناء أو تطوير أو تحديث أحد المرافق العامة الاقتصادية، وتمويله على نفقته الخاصة وتملك أو استئجار أصول هذا المرفق وتشغيله بنفسه أو عن طريق الغير، ويكون عائد تشغيل المرفق خالصا للمستثمر طوال مدة الترخيص، ويلتزم المستثمر بنقل ملكية كافة أصول المشروع إلى الدولة أو أي من أجهزتها المعنية عند نهاية مدة الترخيص حسب الشروط المبينة في عقد الترخيص.[2]

[1] خالد ممدوح إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص(330).

[2] محمود مصطفى الزعارير، **سياسة التخاصية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص(173).

إذا يعرف BOT بأنه قيام الحكومة بمنح من يرغب في الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية أو المرافق العامة من الأفراد أو الشركات الخاصة فرصة إقامة المشروع. وتحمل المستثمر أعباء شراء وتزويد المشروع بالآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة إلى جانب النفقات التشغيلية وذلك مقابل حصول المستثمر على إيرادات تشغيل المشروع خلال فترة الامتياز تتراوح في العادة ما بين 20-50 سنة وقد تزيد على ذلك حسب نوع العقد والنشاط مثلا نفق المانش مدة الامتياز 55 عاما وتكلفته بحدود 20 مليار دولار أمريكي حيث يتم تحديد مدة الامتياز وفقا لتقديرات الدولة المانحة للامتياز ومراعاة المصلحة العامة وبعد انتهاء مدة الامتياز فإن المشروع يتحول بكل أصوله المنقولة والثابتة إلى الدولة أو يجدد العقد لهذه الشركة أو لغيرها، أو تقوم الدولة بتشغيله واستثماره بشكل مباشر.ولا يمكن اعتبار نظام BOT نظاما مبتكرا في كليته، حيث ترجع جذوره إلى ما يعرف بعقود الامتياز.

وعقود البوت والتي تعني عقود البناء والتشغيل والتحويل هي اختصار لثلاث كلمات Build, operate and Transfer.

B: Build بمعنى يبني أو يشيد وذلك بغرض إقامة المشروع.

O: operate وتعني يشغل أو يدير والمقصود به تشغيل المشروع الذي تم إنشاؤه.

T: Transfer بمعنى ينتقل أي نقل أو تحويل ملكية المشروع ممن قام بإنشائه إلى الدولة أو أحد أشخاص القانون العام الممثل للطرف الثاني في العقد.[1]

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، **عقود البوت BOT في القانون المقارن**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص(18،9).

ويمكن لعقود BOT أن تبرم ما بين مستثمرين في القطاع الخاص وذلك لمواجهة نقص السيولة المالية لديها، فالدولة أو أحد أشخاص القانون العام – حين تتعاقد في بعض الأحيان مع شركة المشروع بنظام البوت فإنها لا تتعاقد بوصفها جهة الإدارة ذات السلطة العامة وإنما تتعاقد بوصفها تتصرف في الأملاك الخالصة لها لإنشاء مشروعات ذات علاقة بهذه الأملاك ومثال ذلك رغبة الدولة أو إحدى المحافظات في إنشاء وحدات سكنية وبيعها – بنظام التمليك – ومنح المستثمر عددا من الوحدات مقابل قيامه بالتشييد والإدارة والتحويل.[1]

وبما أن عقود BOT فكرة نشأت وتم الترويج لها لخدمة أغراض التنمية في الدول النامية فقد باتت هذه الأخيرة تهتم بالمشروعات التي تنشأ بهذا النظام للأسباب الآتية:

- ✓ تمويل هذه المشروعات في ظل هذا النظام يتم بعيدا عن ميزانية الدولة.[2]
- ✓ تحويل هذه المشروعات يجرى بعيدا عن القروض التي تمنح من جهات الائتمان داخلها – أي القروض السيادية – وبالتالي يتفادى هذا النظام فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة استنادا لمبررات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.
- ✓ تفادي ارتفاع سعر الفائدة على القروض الممنوحة، وبالتالي إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار وفضلا عن المحافظة على الرصد الاحتياطي من النقد الأجنبي وعدم استنزافه.
- ✓ هذه المشروعات تنفذ وفق تقنية حديثة مستوردة من الخارج ووفق تكلفة أقل.

[1] ماهر محمد حامد، **النظام القانوني لعقود الإنشاء والتشغيل وإعادة المشروع BOT**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص(25،30).

[2] محمد عبد الفتاح عشماوي، **نماذج تسعير الخدمات العامة**، الملتقى العربي لإدارة المشروعات الحكومية وخصخصة الخدمات، القاهرة، فبراير 2007، ص(180).

- ✓ تنفيذ الدول النامية لمشروعاتها بنظام عقود البوت يحقق فرصة لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة.
- ✓ وفق نظام عقود البوت فإن القطاع الخاص يمكن له المشاركة في عمليات التنمية خاصة ما يتعلق بالبنية التحتية، وقد كان ذلك قاصرا في فترة ما على شركات القطاع العام الأمر الذي يعكس تحولا في المفاهيم.

وتلجأ الحكومة إلى تطبيق عقود BOT في المشاريع العامة وتتمثل في وجه العموم:

- ❖ **مشاريع البنية التحتية Infrastructure**: والمتعلقة بالمرافق العامة الأساسية المتوجب القيام بها والتي تعجز الدولة عن تنفيذها لعدم توفر الإمكانيات المالية لديها. فتعهد بها إلى القطاع الخاص مثل مشاريع الطرق والكهرباء والمطارات.
- ❖ **المجموعات الصناعية**: تمنح الحكومة امتياز لأحد الأشخاص للقيام بمثل هذه المصنوعات فيتم تنفيذها من قبل هذه الأخيرة واستثمارها وبعد مدة معينة تعاد إلى الحكومة بدون مقابل. وقليلا ما تقدم الحكومة للقيام بمثل هذه المشاريع. ومن الأنسب الإقدام عليها بواسطة مشاريع BOT.
- ❖ **استغلال أراضي الدولة الخاصة وتنقيتها**: تمنح الحكومة أحد الأشخاص لاستغلال أراضي الدولة الخاصة وتنقيتها، على أن يتم إعادتها إليها بعد استثمارها من قبل صاحب الامتياز فترة من الزمن. يمكن أن تعاد الملكية إلى القطاع الخاص بالبيع.[1]

[1] نعيم مغبغب، مرجع سبق ذكره، ص(492).

وبصفة أدق تتمثل أهم المشروعات الاستثمارية التي يمكن تنفيذها وفق نظام BOT فيما يلي:

- مشروعات البنية الأساسية (الطرق السريعة، الخطوط الحديدية، الأنفاق، محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، المطارات، الموانئ، الاتصالات بجميع أنواعها).
- الطرق السريعة الواصلة بين المناطق والأقاليم والمجمعات الصناعية.
- استغلال المناجم والمحاجر.
- تنمية استغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة.
- مشروعات إقامة شبكات الري وخطوط نقل المياه ذات الأقطار الضخمة بين المدن.
- مشروعات البيئة ومحطات المعالجة للصرف الصحي وفرز وتصنيع النفايات الصلبة وغيرها.
- مشروعات الإذاعة والتلفزيون والقنوات الفضائية.
- المناطق الحرة وما تحتويها من بنى ومشروعات اقتصادية (خدمية – سلعية).

ومن أهم العناصر التي تميز نظام البناء والتشغيل والتحويل عن غيره من أشكال القطاع الخاص، هو أن المستثمر الخاص في ظل هذا النظام يصرح له بتملك أصول المشروع خلال مدة المشروع، وذلك على عكس عقود الخدمات، الإدارة، والتأجير، إذ أن في جميع هذه الصور الأخيرة تظل ملكية المرفق كاملة للدولة أو إحدى الجهات التابعة لها.

كما أن في عقود الخدمات والإدارة والتأجير يظل عبء تمويل الاستثمار ومخاطر التشغيل على عاتق الدولة، غير أن عقود التزام المرافق العامة والتشغيل والتحويل تخضع بصفة أساسية لذات التنظيم التعاقدي والفلسفة التمويلية.[1]

ولعقود BOT عدة أنواع خلاف الصورة الرئيسية التي تعني البناء والتشغيل والتحويل، وهي غالبا ما تتشابه في أسلوبها وتختلف في مضمونها. وهذه الأنواع هي:

- نظام البناء والتملك والتشغيل والتحويل BOOT.
- نظام البناء والتملك والتشغيل Build-own-operate BOO .
- عقود البناء والتأجير والتحويل Build-lease-Transfer BLT
- عقود التصميم والبناء والتمويل والتشغيل DBFODesign-Build-Finance- operate .
- عقود البناء والتحويل والتشغيل Build-Transfer-operate BTO .
- عقود البناء والتمويل والتحويل Build-Finance-Transfer BFT
- عقود التجديد والتمليك والتشغيل Rehabilitate-own-operate ROO
- عقود التحديث والتمليك والتشغيل والتحويل Modernize-own- MOOT operate-Transfer
- عقود التأجير والتدريب والتحويل lease-training-Transfer LTT .

[1] خالد ممدوح إبراهيم، **صياغة وأنواع عقود البوت**، مرجع سبق ذكره، ص(334،337).

- عقود البناء والتملك والتأجير التمويلي وتحويل الملكية Build-own- BOLT lease-Transfer .
- البناء والتشغيل وإعادة التقييم والتجديد Build-operate-Revaluate BOR.

هذه هي أهم أنواع نظام البناء والتشغيل والتحويل، على الرغم من تعددها إلا أنها جميعا تكاد تتقارب، ولا تخرج عن 4 أنواع أساسية BOT-BOOT-BOO-MOOT.

كما أن جميع أنواع عقود BOT تقوم على فكرة إشراك القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني وتخفيف الأعباء عن القطاع العام عن طريق تمويل البنية الأساسية سواء تعلق الأمر بإنشاء أو تشغيل أو تجديد المرفق وإعادة الملكية للدولة، على أن اختيار الدولة لأي من الأنواع السابقة تحكمه العديد من العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي تختلف من دولة لأخرى ومن نشاط اقتصادي لآخر وبما يتوافق والبيئة المحيطة ويحقق أكبر فائدة تنموية للدولة.[1]

المطلب الثاني: شراكات تعاونية

وتدور حول إدارة وتنظيم الشراكة على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص، حيث تتصف الشراكة بعلاقات أفقية بين أطراف الشراكة ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام والواجبات ولا يوجد إشراف منفرد لأي طرف بموجب القواعد التي يفرضها.[2]

[1] هاني صلاح سري الدين، **التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص(22).

مازن ليلو راضي، **العقود الإدارية**، دار قنديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص(102،103).

عبد المطلب عبد الحميد، **الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة**، ندوة الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمة العامة، القاهرة، مايو 2007، ص(57).

[2] بومدين محمد رشيد، بن رمضان أنبسة، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: قراءة في التجربة الصينية**، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص (7).

المطلب الثالث: تصنيفات أخرى للشراكة العمومية الخاصة

يوجد عدة أنواع للشراكة العمومية الخاصة على أساس معيار المبادرة تتمثل فيما يلي:

1- الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع العام:

يحدث هذا النوع من الشراكة عندما ترغب سلطة محلية بتنفيذ مشروع في تخطيط المدن، أو في خلق مرفق خدمي جديد أو توريد خدمة مجتمعية قائمة، ولا تتوفر لديها الموارد الكافية، فتسعى إلى القطاع الخاص للحصول على مساعدته المالية، أو الفنية أو الإدارية.

2- الشراكة بين القطاعين بمبادرة من القطاع الخاص:

يهدف هذا النوع من الشراكات إلى مزاولة أنشطة يرى القطاع الخاص مصلحة له فيها مثل مشاريع التطوير الحضري كتطوير أرض معينة بغرض خلق مرفق عام جديد، ومثل تطوير منتج معين وتزويد خدمة وفق مفهوم جديد مثل مرافق الألعاب ومثل تشغيل مرافق قائمة.

3- الشراكة بالتعيين Appointed PPP:

كخلق شركة اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة، وبخاصة في تخطيط المدن وخدمات التطوير الحضري حيث يمتلك القطاع العام معظم رأس المال بهدف تحقيق الأهداف العامة من المشروع ويحصل القطاع الخاص على عائده من الاستثمار فيه وفق شروط التعيين.[1]

[1] عادل محمود الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص(60،62).

المبحث الثالث: التجارب الدولية للشراكة العمومية الخاصة

تعددت التجارب الدولية المتعلقة بانجاز المشاريع الكبرى في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، شملت كل البلدان المتقدمة وحتى البلدان النامية التي اختارت هذه الشراكة. وسنركز على مجموعة من الدول الرأسمالية المتطورة والمتمثلة في المملكة المتحدة، فرنسا وكندا، بالإضافة إلى بعض دول المغرب العربي بما فيهم الجزائر.

المطلب الأول: الشراكة العمومية الخاصة في المملكة المتحدة

تعد المملكة المتحدة البريطانية السباقة في هذا المجال من التعاقد، بحكم العامل التاريخي والتطورات الاقتصادية السائدة في ثمانينات القرن الماضي في بريطانيا. ولا تعتبر سياسة الشراكة البريطانية بين القطاعين العام والخاص وسيلة لتقليص الدور أو النفوذ الحكومي في الاقتصاد، بل وعلى العكس تعتبر بديل لظاهرة الخصخصة، وتعد حكومة المحافظين بزعامة رئيس الوزراء جون ميجور آنذاك أول من أعطى الانطلاقة الرسمية للشراكة بين القطاعين وبالتحديد سنة 1992 إلا أن مبادرة التمويل الخاص Private Finance Initiative PFI كانت سارية المفعول منذ التوقيع على عقد إنشاء جسر الملكة إليزابيت سنة 1987 بحيث تمت في سياق الإصلاحات التي باشرتها مارغريت تانشر لتعزيز المنافسة بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير السلع والخدمات العمومية.

وقد تزايد استعمال هذه العقود من الشراكة مع بداية سنة 1995 مع مجيء حكومة (توني بلير) ووضعت في خدمتها هياكل استثمارية متخصصة في مجال الإشراف على العقود بدءا بـ: L'office of Gouvernement commerce ثم Treasury Task Force بالإضافة إلى

إدراج قواعد جديدة في التسيير خاصة في مجال مقارنة التكاليف أو ما يعرف ب public Sector Comparator وفي الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى غاية سنة 2000 تضاعفت العقود المبرمة. وفيما يلي بعض النماذج من الشراكة العمومية الخاصة في المملكة المتحدة.

1/ تجربة الشراكة في مجال الصحة:

عملت حكومة المحافظين على ضخ أموال ضخمة من ميزانية الدولة في قطاع الصحة العمومية بهدف تأهيله وتوفير خدمات أفضل. ويعد هذا القطاع من القطاعات غير المحظوظة رغم جسامة الدور الذي يقوم به، ولذلك عملت الدولة على تمويل جانب هام من المصحات الخاصة المسيرة لمرفق عام لتأمين العلاج للجميع بمقابل. ويندرج هذا التمويل في إطار مبادرة تمويل خاص للمرفق الوطني للصحة الذي يعاني من ضعف بنيته الأساسية التي تعود لسنة 1984، مما جعله من المرافق التي لم تواكب التطور الذي شهدته قطاعات الإنتاج الأخرى خاصة في مجال التصنيع الحربي والسيارات وغيرها من القطاعات الإستراتيجية.

والجدير بالملاحظة أن هذه الآلية تمثلت في البداية بوضع تمويلات لضخها في تحسين البنية الأساسية لقطاع الخدمات الصحية من مستشفيات ومصحات وهياكل استشفائية. وقد تم عرضها في شكل عقود صفقات تبرمها الدولة مع القطاع الخاص مقابل مساهمة هذا الأخير في جزء من رأس المال المخصص للمشروع. في نطاق عقد شراكة تتراوح مدته بين 20 و 30 سنة. وقد أفرزت التجربة بروز خدمات مساندة للقطاع الصحي بعد أن كان التصرف فيه موكل للدولة، ففي سنة 1994 تم تطوير تجربة تمويل القطاع العمومي للصحة إلى شراكة بين مجمع متكون من عدة متدخلين خواص لتمويل

مشاريع عمومية مركبة من بناءات وتجهيزات تقنية وخدمات فنية مثل شبكة الاتصالات والكهرباء والبنية الأساسية، وفي سنة 2004 تطور نسق الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذ واصل حزب العمال الحاكم تطبيق هذه السياسة بمساهمة الخواص في تمويل المشاريع.

والجدير بالملاحظة أن المملكة المتحدة أقرت هذه السياسة لما لها من فوائد على الاقتصاد من ناحية، وما حققته من جودة للخدمات العمومية الصحية التي أثرت إيجابا على مستوى العيش والرفاهية من ناحية أخرى.

2/ تجربة الشراكة في مجال التعليم:

سعت الحكومات البريطانية المتعاقبة على اعتماد الشراكة قطاع عام/خاص للاستثمار في قطاع التعليم باعتباره من المرافق العمومية الحيوية وذلك بإحداث مؤسسات تعليم. وقد انطلقت في البداية بضخ الموارد المالية اللازمة في شكل عروض للمستثمرين الراغبين في ذلك وتطورت لتغطي خدمات متنوعة تمثلت في البنية الأساسية ثم التجهيزات ثم التربية والتعليم والخدمات المصاحبة كالتنظيم والعناية بالمحيط المدرسي وخدمات النقل والأكل والرحلات والترفيه، ليصبح قطاع التربية من قطاعات الخدمات التي تعتمد التمويل الذاتي. وقد لاقت هذه التجربة نجاحا باهرا. ولكن ذلك مقابل ارتفاع كلفة التعليم التي أدت إلى إقصاء أبناء الفئات محدودة الدخل.

3/ تجربة الشراكة في مجال السجون:

تمثلت هذه التجربة التي انفردت بها المملكة المتحدة في تدخل القطاع الخاص في تمويل بناء سجون جديدة وصيانة وترميم السجون القديمة مع توفير الخدمات اللازمة عن طريق المناولة.[1]

المطلب الثاني: الشراكة العمومية الخاصة في فرنسا

انطلاقا من سنة 2000 ظهرت أشكال جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص مستوحاة من التجربة البريطانية وذلك بهدف الحد من الضغوطات على مستوى الموارد البشرية والمالية والحصول على خبرات جديدة وترشيد استعمال موارد الدولة مع التأكيد على الطابع الإستعجالي للمشاريع وتعقدها. وقد تم وضع إطار تشريعي قطاعي في مرحلة أولى، ثم إطار تشريعي عام في مرحلة لاحقة. وعقود ppp يمكن أن تتم على الدستوريات الحكومية المركزية واللامركزية، أي أنها يمكن أن تكون على مستويات مختلفة من الحكومة فنسبة 23% من العقود المنجزة حتى 2012 تمت على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية والشركات الوطنية، أما النسبة المتبقية (77%) فتمت على مستوى المقاطعات والإدارات والبلديات، ويمكن استخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا مثل النقل، الصحة، العدل، التعليم، المرافق الحضرية والبيئية، الطاقة، الاتصالات والثقافة والرياضة.

[1] بن سعيد محمد، نزار كريمة، **التجارب الدولية في مجال الشراكة قطاع عام خاص مع التركيز على حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر ص(4،6).

الجدول رقم (19): مراحل تطور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فرنسا.

السنة	الأحداث المرتبطة بعقود الشراكة قطاع عام خاص.
1988	أول شكل من أشكال الشراكة الاستئجار الإداري والتمويل من طرف الخواص.
1994	الترخيص المؤقت للخواص للعمل في قطاع الخدمات العمومية.
2002	التدابير القطاعية لتشجيع الشراكة قطاع عام خاص
2003	إطلاق مشروع مستشفى عمومي انتهت الأشغال به سنة 2007.
2004	إدراج التشريع القانوني تحت إشراف Mission d'appui aux partenariats public privé والمعروفة ب MAPPP.
2005	البدء الفعلي لمهام MAPPP.
2008	تقديم تسهيلات قانونية للمتعاملين بهذا النوع من

	العقود.
2011	الختام المالي لأكبر عملية ppp في أوروبا TGV Trous De Bordeaux. وقد أصبحت فرنسا الرائدة في عقودppp في أوروبا.

المصدر: Européen ppp expertise centre (EPEC) –cadre institutionnel & Unités de ppp en France, avril 2012, p(10).

ومن أهم المشاريع المنجزة في إطار الشراكة العمومية الخاصة في فرنسا ما يلي:

- المعهد الوطني للرياضة والتربية البدنية: 250 مليون أورو لمدة 30 سنة.
- الملعب الرياضي بمدينة ليل: 430 مليون أورو.
- عقد كراء Bail emphytéotique لمدة 30 سنة لإنجاز قطب صحي وإستشفائي بمبلغ 70 مليون أورو.
- مركب صحي بجنوب فرنسا: 340 مليون أورو.
- القطب الطاقي بمستشفى Estaing: 35 مليون أورو لمدة 20 سنة.
- القطب الطاقي بمستشفى Alés: 12 مليون أورو.
- مشروع مراقبة بالكاميرا لمدينة باريس: 44 مليون أورو.

وحسب الإحصائيات المتوفرة خلال سنة 2010 تم إمضاء 57 عقد شراكة، أغلبها بكلفة لا تتجاوز 30 مليون أورو من مجموع 327 مشروع أعلن عنه. وثلاثة أرباع العقود المبرمة تعود

للجماعات المحلية أغلبها تخص قطاع التنوير العمومي. وخلال سنة 2011 تبرم عقود شراكة خاصة بوزارة الدفاع الوطني، والمحكمة الكبرى بباريس والخطوط الحديدية الفائقة السرعة، ويقدر مبلغها ب 60 مليار أورو تدوم إلى غاية 2020.[1]

أما فيما يخص التجربة الفرنسية مع حدائق التقنية أو أقطاب التقنية (حسب المسمى الفرنسي) والحاضنات فقد بدأت منذ الستينات وهي أولى التجارب الأوروبية، ويوجد في فرنسا حاليا 112 حاضنة و 48 قطبا تقنيا، وتحظى برامجها بدعم حكومي فريد خاصة من قبل وزارة البحث الفرنسية ونتيجة لذلك فقد توزعت الحاضنات ومراكز الابتكار وأقطاب التقنية جغرافيا بشكل عادل عبر مختلف مناطق البلاد. تتعامل شركات عالمية عملاقة مع الحاضنات ومراكز الابتكار وأقطاب التقنية في فرنسا هدفها إنشاء مؤسسات اقتصادية مبنية على المعرفة والتقنية وقادرة على المنافسة الدولية، وتساهم في الخفض من معدلات البطالة.

وقد مولت وزارة البحث الفرنسية في الفترة الممتدة بين 2000-2003، 865 مشروعا اقتصاديا كبيرا بقيمة إجمالية بلغت 5.26 مليون يورو وتم اختيار 31 حاضنة لرعاية هذه المشاريع، كما تم إنشاء 797 مشروعا آخر في الفترة 2003-2006 بمبلغ 25 مليون يورو. ومن أهم المؤسسات التي تطور الحاضنات وتشرف عليها مؤسسة Incubation France ومؤسسة Innovation France Techno pole Entreprises.[2]

[1] بورحلة علال، حفاظ زحل، **دور الشراكة قطاع عام خاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تجارب دولية وجزائرية)**، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(5،6).

[2] بن قصير إيمان، فرطاس فايزة، **الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص تجارب عالمية ناجحة**، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(16)

وقد تم إبرام عقود شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وعدة صحف يومية مملوكة للقطاع الخاص من أجل بناء المنهج التعليمي، حيث قامت الصحف بتقديم الخبرة التقنية والمعرفة المهنية بالإضافة إلى رأس المال، في حين اهتمت المؤسسة الأكاديمية بتطوير البناء العلمي.[1]

المطلب الثالث: الشراكة العمومية الخاصة في كندا

تعتبر كندا من الدول الرائدة والمتطورة فنيا في الشراكة العمومية الخاصة، فقد تبنت هذا النمط من الشراكة منذ سنة 1988. حيث اهتمت الحكومات الاتحادية المتعاقبة بهذه العقود خاصة في مشاريع البنية التحتية نظرا لكفاءة القطاع الخاص وسرعته في الانجاز مع مراعاة التكاليف. ومن أهم عوامل نجاح الشراكة قطاع عام خاص في كندا ما يلي:

- التنسيق الكبير بين الأقاليم والحكومات الاتحادية.
- منح التوكيلات للقيام بالعمليات من طرف حكومات الأقاليم.
- العدالة والشفافية.
- السوق الكندي النشط.
- تكافؤ الفرص لمقدمي العطاءات مع الكفاءة في الاختيار.[2]

ومن أهم المشاريع المنجزة في كندا ما يلي:

- ✓ المحطة رقم 03 مطار بيرسن لسنة 1988.

[1] عادل محمود الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص(126).

[2] Mark Romoff, **public-private partnerships**, **Canadian Experience and Best Practices**, The Canadian Council for public private partnerships, Warsaw, Poland January 30, 2012, p(8,10).

- ✓ مطار فرانكوفر الدولي لسنة 1992.
- ✓ بناء وتصميم جسر الاتحاد سنة 1993، مدة العقد 35 سنة.
- ✓ جسر شارسوود charleswood سنة 1995.
- ✓ الطريق السيار 104 سنة 1996.
- ✓ مشروع Waterloo Landfill لتحويل الطاقة من الغاز لسنة 1997.
- ✓ الطريق السيار Fredericton-Moncton لسنة 1998.
- ✓ الطريق السريع ETR 407 لسنة 1999.
- ✓ نظام معالجة المياه Port Hardy Wastewater Treatment System لسنة 2000.[1]
- ✓ مشروع البوابة الإلكترونية للسياحة للتعريف بمقاطعة كيباك.
- ✓ أبرمت بلدية موريال عقد شراكة مع القطاع الخاص سنة 2001 لتجديد التجهيزات المتقادمة من البنية الأساسية، بعد تسببها بتدني جودة المياه بالمدينة.
- ✓ قطاع المستشفيات والخدمات الصحية: أبرم فيه 59 مشروع شراكة من أهمها مستشفى Bridg point Health.
- ✓ قطاع النقل: 38 مشروع من أهمها خط كندا للمترو المعلق فانكوفر-كولومبيا البريطانية[2].

[1] Mark Bain, **Public-private Partnerships in Canada**, The Canadian Council for public-private partnerships, June 17, 2010, p(4,6).

[2] Michal lafetel, **le partenariat public-privé**: **uneclé pour l'investissement public en France**, banque édition, France, 2006, p(73).

المطلب الرابع: الشراكة العمومية الخاصة في المغرب وتونس

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تجارب الشراكة العمومية الخاصة في كل من تونس والمغرب.

1/ الشراكة العمومية الخاصة في المغرب:

عرف المغرب تطورات متلاحقة في تدبير الشأن الاقتصادي أفضت إلى إعطاء القطاع الخاص مكانة متميزة في إنجاز البنيات التحتية كميناء طنجة المتوسط الذي أقيم على بعد 40 كلم من مدينة طنجة حيث سيكون منافسا هاما للوساطة بين أوروبا وشمال إفريقيا، لمنطقة البحر المتوسط وللوساطة بين الدول الخليجية باتجاه شمال أمريكا.

افتتحت أول محطة حاويات يوم 27 يوليو 2007 بعد فترة خمس سنوات من التشييد والبناء بتكلفة تبلغ 2 مليار يورو.

بجانب ميناء الحاويات تم بناء مرفأ يخدم 5 ملايين راكب و 500000 سيارة في السنة. كما أن هناك مرافئ لكل من السلع السائلة، السلع المحببة والسلع على شكل قطع. ومرفئيين لكل من الغاز المسال والنفط. ويمثل ميناء طنجة المتوسط مشروعا لبنية تحتية متكاملة، بحسب تقرير الوكالة الخاصة به. كما يهدف إلى بلوغ حركة نقل 3.5 مليون حاوية في أفق 2020، وجذب استثمارات القطاع الخاص بقيمة مليار يورو بالإضافة إلى خلق 145 ألف منصب شغل.

وتم إنشاء الميناء المرتبط بالطريق السيار وارتباطا بخط السكك الحديدية سنة 2008، أوكلت مهمة التخطيط والإدارة للوكالة الخاصة بميناء طنجة المتوسط، أما الشركات التي أوكلت إليها مهمة البناء

فتتمثل في: Moller Maersk, Eurogate, Bouygues, Terminals Horizon.

على مستوى تحرير قطاع الخدمات والبنيات التحتية الذي يعتبر من أهم مجالات تدخل الدولة والمؤسسات العمومية بالنظر للتكلفة الكبيرة التي يفرضها الاستثمار في هذه المجالات، وعدم قدرة القطاع الخاص على الوفاء بها، ولضمان سيادة الدولة فيما يخص المرافق الحيوية كالنقل الحضري وتوزيع الماء والكهرباء وغيرها. وأمام التحولات الاقتصادية التي عرفها العالم منذ بداية الثمانينات أدت إلى التحرير التدريجي لأنشطتها عبر وسائل مختلفة. وهكذا نجد أن قطاع الطاقة الكهربائية عرف هو الآخر طريقه نحو التحرير، بموجب مرسوم قانون رقم 2.94.503 الصادر بتاريخ 23 سبتمبر 1994 القاضي بإحداث المكتب الوطني للكهرباء حيث نصت المادة السادسة منه على حق المكتب في أن يبرم اتفاقيات مع أشخاص ذوي صفة معنوية خاضعين للقانون الخاص لأجل إنتاج الطاقة الكهربائية من قوة تزيد على 10 ميغاواط شريطة أن يكون الإنتاج مخصصا للمكتب دون سواه وأن يواصل العمل بشروط التوازن الاقتصادي المقررة في الاتفاقية طوال مدة التنفيذ. ويجوز له أن يساهم في شركات يكون الغرض منها إنتاج الطاقة الكهربائية. فتحرير قطاع الكهرباء يتمثل في منح حق إنتاج الطاقة الكهربائية من قبل المكتب الوطني للكهرباء للقطاع الخاص.

في 12 سبتمبر 1997 بعد طلب عروض دولية، أبرم المكتب الوطني للكهرباء عقود شراكة مع مجموعة خاص مكونة من مستثمرين أوروبيين Asea Beown Boveri ABB وأمريكيين Michigan Services CMS بهدف إنتاج الكهرباء. وأسست هذه المجموعة لهذا الغرض

شركة الطاقة للجرف الأصفر JLEC لاستغلال المحطة الحرارية بالجرف الأصفر باستغلال الوحدتين 1-2 وإنشاء واستغلال وحدتين جديدتين 3-4 لمدة 30 سنة بقيمة مالية 620 مليون دولار أمريكي في أفق زمني يتراوح ما بين 33 و 34 شهرا، والتي من المحتمل أن يصل إنتاج الوحدات الأربع مجتمعة إلى 1360 ميغاواط، ما يؤهلها لأن تصبح أكبر محطة للطاقة الكهربائية في إفريقيا والشرق الأوسط.

وفق مقتضيات هذا العقد تستغل المجموعة الخاصة المركب الذي أقامه المكتب الوطني للكهرباء مقابل استخلاص حق الاستغلال الذي يصل إلى 263 مليار دولار بشرطي الجرف الأصفر 1 والجرف الأصفر 2 بقدرة 330 ميغاواط لكل واحد منهما. غير أن المجموعة تلتزم كذلك بإنشاء شطرين بالقدرة نفسها وفي الموقع نفسه، بتكلفة مالية تصل إلى 600 مليون دولار تقريبا. وبعد مرور 30 سنة يسترجع المكتب الوطني للكهرباء تلقائيا وبدون مقابل مالي مجموع التجهيزات التي تبقى في ملكيته.

تعد شركة الجرف الأصفر للطاقة JLEC الشركة الوحيدة في المغرب التي تنتج الطاقة الكهربائية من الفحم الحجري وتبيعها بشكل حصري للمكتب الوطني للكهرباء دون غيره، كما يتولى هذا الأخير النقل والتوزيع. إن المحطة التي تنتج أكثر من 50% من الطاقة في المغرب والتي تديرها شركة الجرف الأصفر للطاقة والتي كانت تمتلكها CMS و ABB آلت جميع أسهمها بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى الشركة الوطنية للطاقة لأبو ظبي.[1]

[1] أحمد بوعشيق، مرجع سبق ذكره، ص(20،22).

2/ الشراكة العمومية الخاصة في تونس:

أمام محدودية المالية العامة وعجزها عن القيام باستثمارات ضخمة في مجال البنية الأساسية وبعض المرافق العمومية مثل الكهرباء والاتصالات والمطارات والموانئ، فلجأت السلطات العمومية التونسية منذ عدة سنوات إلى آلية الشراكة لانجاز عدة مشاريع هدفها النهوض بالتنمية ومحاولة حل مشكل البطالة والفقر، ومن أهم مشاريع الشراكة العمومية الخاصة نجد:

- التجربة التونسية للشراكة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الرقمي. وقد حددت الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية التي تعتمد على تكنولوجيات المعلومات وهي كالآتي: إنتاج أو هندسة أو تطوير برمجيات أو محتويات رقمية، إنتاج أو هندسة أو تطوير أنظمة وحلول تقنية ذات قيمة مضافة عالية في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وتطوير خدمات محددة تعتمد بالأساس على تكنولوجيات المعلومات. وقد صنف الأمر رقم 1290 لسنة 2007 المؤرخ في 28 ماي 2007 أنواع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال إلى ثلاثة أصناف: الشراكة الإستراتيجية، الإسناد الخارجي، والمشاريع التعبوية.[1]
- مشروع المدن الرياضية العالمية: تم الاتفاق بين السلطات العمومية التونسية ومجموعة بوخاطر الإماراتية على تولي هذه الأخيرة إنجاز مشروع استثماري ضخم بجهة بحيرة تونس الشمالية، يتمثل في إقامة مشروع رياضي سكني بمساحة 4.5 مليون متر مربع وبكلفة 5 مليار دولار

[1] عفيف الهنداوي، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص**، المدرسة الوطنية للإدارة، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الدورة الرابعة نوفمبر 2010- جويلية 2001، تونس، ص(54،56).

أمريكي. وتضم هذه المدينة ملعب للغولف، أكاديميات ومركبات رياضية، إقامات فندقية، شقق فخمة بالإضافة إلى خدمات مختلفة

- مشروع مرفأ تونس بالحسيان ولاية أريانة: أبرم العقد مع مؤسسة مالية بحرينية وهي بيت التمويل الخليجي لإنشاء مرفأ بمنطقة الحسيان قرب قلعة الأندلس من ولاية أريانة، يتضمن المرفأ المالي منطقة مخصصة للمؤسسات المالية، إلى جانب مباني سكنية وميناء ترفيهي وملعب غولف. وتهدف هذه الاتفاقية إلى جعل تونس قطبا ماليا وخدماتيا إقليميا.
- مشروع تطوير بحيرة تونس الجنوبية: أبرمت الحكومة التونسية مع شركة سما دبي اتفاقية استثمار لانجاز مشروع تطوير مجمعات متكاملة عقارية سكنية وتجارية وخدماتية، وذلك على مساحة تبلغ 830 هكتار وباستثمارات تبلغ مبدئيا 14 مليار دولار أمريكي.
- الشراكة في مجال النقل: مثل عقد شراكة يخص مطار النفيضة (الحمامات) وهو أضخم عقد أبرم مع الشركة التركية TAV سنة 2005 لمدة 40 سنة بكلفة تقدر ب ألف مليون دينار. وتجدر الإشارة بأن الدولة تكفلت ببناء محولين وتجهيز الأرض 5700 هكتار المخصصة للبناء والكهرباء والماء والغاز والانترنت، بالإضافة إلى بناء برج مراقبة.
- إنجاز محطة لاستقبال سفن الرحلات السياحية وقرية سياحية بميناء حلق الوادي بكلفة 40 مليون دولار لمدة 30 سنة قابلة للتجديد مدة 20 سنة إضافية لاستقبال 1.2 مليون سائح في سنة 2020.

- مشروع ميناء بالمياه العميقة من الجيل الجديد بكلفة 2500 مليون دولار لاستقبال سفن كبيرة الحجم وتنويع وجهات التجارة الخارجية والربط على الموانئ الدولية ويمكن لهذا المشروع أن يجعل تونس مركزا دوليا للتجارة والخدمات واستقطاب 5.6 مليون حاوية و 4.5 مليون طن من بضائع خلال 30 سنة.[1]

المطلب الخامس: الشراكة العمومية الخاصة في الجزائر

شرعت الجزائر منذ سنة 1989 في تحضير الإطار القانوني من أجل البدء في منح تسيير مؤسساتها العمومية –خاصة الخدمية منها– لمؤسسات خاصة سواء محلية أو أجنبية، بهدف تحسين الكفاءة التسييرية لهذه المؤسسات ودون التخلي عن ممتلكاتها.

ولقد عمدت الحكومة الجزائرية بعد إصدار القانون رقم 89-1 المؤرخ في 1989/02/07 والمتضمن المبادئ العامة التي تحكم عقود التسيير، إلى القيام بعدة تجارب في هذا المجال مست القطاع السياحي والفندقي بوجه الخصوص وهي كالتالي:

- **تجربة مجمع أكور l'expérience de group ACCOR**: وهو مجمع فرنسي له شهرة عالمية في مجال السياحة والفندقة والخدمات الأخرى، بدأ التعامل مع الجزائر من خلال إبرام عقود التسيير التالية:
  - عقد التسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط (فندق سوفيتال) سنة 1992.

[1] بورحلة علال، حفاظ زحل، مرجع سبق ذكره، ص(8،9).
خبابة عبد الله، سعود وسيلة، نظرة **على الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على تجربة المغرب وتونس**، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(10،11).

- عقد التسيير مع مؤسسة التسيير السياحي للوسط (فندق مطار الجزائر مركير Hotel Mercure.

تم الحفاظ على هذين العقدين إلى يومنا هذا، كما باشرت المؤسسة الأجنبية ممارسة نشاطها التسييري للهياكل الجزائرية منذ تاريخ إبرام العقدين. ولقد استطاع هذا المجمع العمل في الجزائر نتيجة لعدة امتيازات منها:

- ❖ معرفته للسوق الجزائرية.
- ❖ خبرته وتجربته الدولية في مجال التسيير وإدارة المؤسسات الفندقية.
- ❖ سهولة الحوار والتعامل مع الزبون الجزائري (بحكم اللغة).

إن التجربة التي قام بها مجمع أكور في مجال عقود التسيير، خاصة فيما يتعلق بتسيير فندق سوفيتال، كانت جيدة وفعالة. فهذا الفندق يعتبر من الفنادق الرفيعة في الجزائر.

- **تجربة مجمع فلامينكو l'expérience de group Flamengo**: وهو مجمع إسباني يعمل في النشاط السياحي والفندقي، قام هذا المجمع بإبرام عقدين مع مؤسسات التسيير السياحي الجزائرية وهما: عقد مع فندق الرياض (مؤسسة التسيير السياحي سيدي فرج). وعقد مع فندق الزيانيين (مؤسسة التسيير السياحي لتلمسان).

لقد فشل كل من الفندقين في الاستمرار تحت إدارة المجمع الاسباني فلامينكو، وهذا نتيجة لعدة أسباب تتمحور فيما يلي:

- عدم توفر لدى مجمع فلامينكو الخبرة والتجربة الكافية في مجال عقود التسيير.

- نقص في اتصالاته الدولية وضعف شبكات ترويجه السياحي على المستوى الدولي، هذا ما أدى إلى عدم توافد الزبائن على الفندقين خاصة الأجانب.
- مجمع فلامينكو لم يستمر نشاطه في الجزائر لأنه تواجد في سنوات التسعينات الوقت الذي عانى فيه القطاع السياحي مشاكل عديدة من جراء المشكل الأمني في البلاد، والمشاكل المالية والتسييرية داخل المؤسسات الفندقية.

- **تجربة مجمع هيلتون l'expérience de group Hilton**: إن العقد الذي أبرم مع مجمع هيلتون الانجليزي سنة 1993 كان يخص منح تسيير فندق الجزائر الدولي إلى هذا المجمع، وكان الطرف الثاني في العقد المؤسسة الجزائرية ساحلي SAHLI وهي مؤسسة مختلطة ما بين المؤسسة الجزائرية SFAX والمؤسسة الكورية دايوو DAEWOO غير أن هذا العقد تم فسخه بعد فترة قصيرة وكان ذلك بسبب ما يلي:
  - المشاكل الأمنية.
  - ضعف مداخيل الفندق مما سبب العجز في تسديد التزامات الفندق.

غير أن هذا العقد مع مجمع هيلتون لم يكن الأخير، حيث أبرم عقد مع نفس المجمع في الفترة الأخيرة خلال سنة 2000 ولكن عملية التعاقد من أجل التسيير كانت هذه المرة مع شركة دايوو DAEWOO والتي قامت بشراء أسهم شركة ساحلي التي تمت تصفيتها.

وفي الأخير فإن نشاط المجمعات الفندقية السياحية في الجزائر عرفت إقبالا في السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بالتسيير وهذا راجع للامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية.[1]

إن عقود الشراكة قطاع عام خاص في الجزائر تخضع لقانون الاستثمارات والقوانين الخاصة بكل قطاع، ففي سنة 2010 أطلقت الحكومة الجزائرية خطة استثمارية طموحة على مدار خمس سنوات خصص لها 286 مليار دولار، وهي ترتكز على قطاعات المياه، النقل، الطاقة، الصحة والتعليم، وقد سعت الحكومة للقيام ببعض المشاريع ذات الصيغة الشراكة العمومية الخاصة، حتى يتمكن القطاع الخاص من تمويل الجزء الأكبر من الاستثمارات. وفيما يلي بعض بيانات الشراكة العمومية الخاصة في الجزائر:

- **الشراكة الجزائرية الفرنسية:** فقد تم تخصيص غلاف مالي بمقدار 35 مليار دولار لتطوير النقل بالسكك الحديدية والنقل الحضري خلال الفترة من 2010-2014 وقد تم اختيار RATP لتشغيل ميترو الجزائر العاصمة لمدة 8 سنوات. وتم تكليف مؤسسة موانئ فرنسا ADP منذ 2006 لتسيير مطار الجزائر العاصمة.

بالإضافة إلى الشراكة الجزائرية الفرنسية لمصنع رونو للسيارات بنسبة 49% لمجموعة رونو الفرنسية و 51% للجزائر مقسمة إلى 34% للشركة الوطنية للسيارات الصناعية و 17% للصندوق الوطني للاستثمار. ويقع المصنع بمنطقة وادي تليلات على بعد 27 كلم غربي وهران، ويعتبر مصنع "رونو الجزائر" كمرحلة أولية مصنعا للتركيب ويماثل من جميع النواحي

[1] ربحي كريمة، سرير الحرتسي حياة، **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتطوير السياحة في الجزائر (تجارب وممارسات)**، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(13،14).

كل ورشات التركيب الأخرى التابعة لمجمع رونو عبر العالم، وبإمكانه أن يشمل لاحقا ورشات لتركيب الأجزاء الفردية، الهيكلة والدهن. والسيارة التي ينتجها المصنع في أول مرحلة هي سيارة رونو سامبول الجديدة وهي موجهة للسوق المحلية. وتستقطب القطع الأساسية للتركيب من مصنع ومركز الإمداد التابع لرونو الكائن ب بيتاستي برومانيا. وشكل المصنع استثمارا قدره 50 مليون أورو وباستحداث ما يقارب 350 منصب عمل مباشر في مرحلة انطلاق المصنع أخذت المرأة منها حصة 40%. بالإضافة إلى تشغيل 500 منصب عمل غير مباشر لدى المتعاملين المتعهدين.

فبتاريخ 10 نوفمبر 2014 تم تدشين مصنع "رونو الجزائر إنتاج" بحضور الوزير الأول عبد المالك سلال ووزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب ووزير الخارجية والتنمية الدولية الفرنسي لوران فابيوس، ووزير الاقتصاد والتنمية والرقمنة إيمانويل ماكرون، بالإضافة إلى الرئيس المدير العام لمجمع رونو كارلوس غصن.

ويعتبر مصنع رونو مصنعا جزائريا ذو بعد إستراتيجي ومردودية عالية. ينتج سيارة رونو سامبول الجديدة بطاقة إنتاجية أولية تقدر ب 25000 سيارة سنويا، وهي قابلة للارتفاع لغاية 75000 سيارة سنويا. فقد بلغت 425000 سيارة سنة 2013 وتراجعت إلى 265000 سيارة سنة 2014 بحصة سوق تقدر ب 25.5%. وهو ما يجعل الجزائر ثاني أكبر سوق للسيارات بإفريقيا بعد جنوب إفريقيا.

ويولي مجمع رونو أهمية بالغة لتكوين فرق العمل، حيث خضع جميع العمال الذين تم توظيفهم إلى تكوين متخصص في شعبة السيارات سواء في مركز التكوين على مستوى مصنع رونو الجزائر أو مركز التكوين المهني بوادي تليلات أو على مستوى مصانع مجمع رونو بفرنسا، رومانيا والمغرب.[1] كما يستجيب مصنع وهران لجميع القواعد الصارمة للجودة المسماة Alliance Production Way (APW) وهي مجموعة من القواعد والأسس الصارمة المنتهجة في إنتاج السيارات لدى مجمع "رونو-نيسان".

وتملك رونو بالجزائر ستة مواقع رئيسية تتمثل في المقر الاجتماعي للشركة التجارية رونو الجزائر، فرعين تجاريين رئيسيين، مركز تسليم، مركز تكوين معتمد من طرف الدولة (أكاديمية رونو الجزائر) ومخزن ضخم لقطع الغيار. فهي تملك شبكة تجارية هي الأوسع والأكثر احترافية 64 وكيلا معتمد و 127 نقطة بيع.[2]

إلا أن سيارة رونو رغم كل مواصفاتها الجيدة واجهت انتقادات لاذعة من قبل المستهلكين الجزائريين الذين صدموا بالسعر الذي فرض عليهم، فالسيارة التي لطالما حلموا بها جاءت بسعر صادم تجاوز 128 مليون سنتيم.[3]

[1] https://www.google.dz/webhp?sourceid=chromeinstant&ion=1&espv=2&ie=UTF8#q=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5+%D8%A8%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9+%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%88 consulté le 15/06/2017 à 10:00

[2] https://www.google.dz/webhp?sourceid=chromeinstant&ion=1&espv=2&ie=UTF8#q=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5+%D8%A8%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9+%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%88 consulté le 15/06/2017 à 10:00

[3] نزار بسمة، مرجع سبق ذكره، ص(12).

- **الشراكة الجزائرية الإماراتية:** سيتم استغلال محطات الحاويات لموانئ جنجن بجيجل والجزائر العاصمة من قبل موانئ دبي العالمية من خلال شراكة مع مؤسسات الموانئ العمومية لجنجن والجزائر العاصمة، لمدة 30 سنة بعد 5 سنوات من الحصول على الامتياز سنة 2009. وتقدر المرحلة الأولى من استثمارات موانئ دبي العالمية في الجزائر ب 108 مليون دولار، وينتظر أن تبلغ 450 مليون دولار في مرحلة ثانية بعد استلام مشروع الطريق السريع جن جن العلمة على مسافة 100 كلم بعد 36 شهرا من الإنجاز الذي شرع فيه في فيفري الماضي من قبل شركة انجاز مختلطة جزائرية ايطالية.
- **الشراكة الجزائرية القطرية:** تم توقيع اتفاقية استثمار بين ANDI والشركة القطرية Sidérurgie Spa، والتي بموجبها يمتلك ما نسبته 51% الطرف الجزائري، وسوف تستفيد من مزايا متعلقة بنظام الاتفاقية في إطار تنفيذ وتشغيل مشروع مهم للحديد والصلب مجمع يقع في المنطقة الصناعية بلارة، ملحقة الميلة، ولاية جيجل، ويبلغ حجم هذا الاستثمار ما مجموعه 169.76 مليار دج تنشأ عبر مرحلة أولى تنتهي بحلول 2019، بطاقة إنتاجية تقدر ب 2 مليون طن سنويا، بما في ذلك 1.5 مليون طن للخرسانة Béton في السنة و 500000 طن من قضبان الآلات، وسوف يولد هذا المشروع 1500 فرصة عمل، ومن المقرر أن تبدأ المرحلة الثانية من المشروع بحلول 2019 وسيتم تحديد خطوط الإنتاج الخاصة بها في هذه المرحلة على أساس دراسات إضافية التي ستقوم بها شركة المشروع. ويعتبر مشروع مصنع بلارة أهم مشروع استثماري مشترك بين الجزائر وقطر.

كما أن هناك مشروعين قيد الدراسة من خلال الشراكة بين الجزائر وقطر في مجال الصناعة البتروكيمائية، ويتعلق الأمر بمشروع للتحويل الكيمائي للفوسفات، من خلال شراكة بين مجمعي مناجم الجزائر (منال) و أسميدال من الجانب الجزائري وشركة قطر للبترول عن الجانب القطري في واد الكبريت (سوق أهراس) بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 5 مليون طن سنويا، ومشروع إنتاج الأسمدة في حجار السود (سكيكدة)، بالشراكة بين مجمع أسميدل والديوان الوطني للمتفجرات أوناكس من جهة، وشركة قطر للبترول من جهة أخرى، حيث تشهد دراسات هذين المشروعين تقدما ملحوظا. وسيوجه إنتاج هذين المصنعين لتلبية احتياجات الفلاحة في الجزائر وأيضا التصدير، وقد وقعت الجزائر وقطر على مذكرتي تفاهم بخصوص هذين المشروعين في جانفي 2013، كما أن هناك إمكانية لإقامة مشاريع شراكة أخرى بين البلدين لاستغلال المناجم كالذهب.

- **الشراكة الجزائرية الهندية:** تم توقيع اتفاقية الاستثمار بين الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI و Arcelor Mittal Algérie Spa، والتي بموجبها تكون هذه الشراكة تحت مجموعة SIDER للحديد والصلب، أين ستكون مملوكة بنسبة 51% لهذا المجمع و 49% لشركة Arcelor Mittal AG المستثمر الهندي، وسوف تستفيد من مزايا متعلقة بنظام الاتفاقية في إطار تحقيق وتشغيل استثمارات كبيرة لإعادة تأهيل وتوسيع مجمع الحديد والصلب من شركة الحجار، ملحقة سيدي عمار ولاية عنابة، وسينجز هذا الاستثمار بقيمة 57.6 مليار دج، أين سيكون إنتاجه بحلول 2019 ب 220002 طن سنويا منها

1.37 مليون طن سنويا من المنتجات الطويلة (قضبان التسليح وقضبان الأسلاك) و 850000 طن من المنتجات المسطحة.

- **الشراكة الجزائرية التركية:** توقيع اتفاقية الاستثمار بين ANDI والصناعات الجزائرية للمنسوجات Spa TAYAL، هذه الأخيرة التي تعتبر شركة مختلطة بين الجزائر وتركيا. بموجبها يمتلك الطرف الجزائري 51% وطرف شركة تركيا INTERTAY فرع لمجموعة TAYAL 49%، حيث سيتم تنفيذ وتشغيل لقسم كبير من صناعة الأنسجة التي تقع في المنطقة الصناعية سيدي خطاب ولاية غليزان، ويبلغ هذا الاستثمار مقدار 58.2 مليار دينار جزائري، لتثبيت 8 مصانع إنتاج متكاملة: قماش الدنيم وغير الدنيم، صنع السراويل، إنتاج الخيوط وإنتاج أقمشة القمصان، وإنتاج النسيج للجوارب والصباغة والحياكة وخياطة القمصان، وهذا المركز الصناعي يشتمل على مركز تطوير المنتجات ومدرسة للتدريب، و 547 وحدة سكنية لسكن الموظفين، ومركز لمعالجة المياه، وسوف يولد هذا المشروع 9816 فرصة عمل جديدة.[1]

وعليه فللشراكة العمومية الخاصة أهمية كبيرة خاصة في ظل محدودية المالية العامة، فبالنسبة للجزائر مثلا وفي الآونة الأخيرة تعاني من أزمة اقتصادية حادة وعجز في ميزانيتها العامة، الأمر الذي يحتم عليها التوجه نحو فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في إطار عقود شراكة في مختلف المجالات والمستويات، لتواكب في ذلك الدول الرائدة في هذا المجال كالمملكة المتحدة وفرنسا وكندا.

[1] أونيس عبد المجيد، دويدي حديجة، **الشراكة الاقتصادية قطاع عام خاص بين المفاهيم النظرية والقانونية والتجارب الميدانية –حالة الجزائر–**، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر ص(13،16).

فالمملكة المتحدة تعد السباقة في مجال الشراكة العمومية الخاصة منذ سنة 1987 في مجالات الصحة والتعليم، أما في فرنسا فعقود الشراكة تمت على مستوى الدستوريات الحكومية المركزية واللامركزية، أي على مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية والشركات الوطنية، وعلى مستوى المقاطعات والإدارات والبلديات وفي جميع القطاعات الاقتصادية. وكندا تعتبر الرائدة في الشراكة في مشاريع البنية التحتية.

فعلى الجزائر فتح المجال للشراكة العمومية الخاصة في جميع القطاعات خاصة تلك التي تعاني من مشاكل في التسيير ونقص في الأداء كالقطاع الصحي، وذلك لتحسين الخدمات العمومية الصحية والرفع من مستوى أداء المؤسسات الإستشفائية، ولكن لنجاح تجربة الشراكة وفي مختلف القطاعات وجميع المستويات حتى على مستوى الجماعات المحلية يجب توفر العدالة والشفافية، ووجود تنسيق بين الإدارات والوزارات بالإضافة إلى الكفاءة في الاختيار بين مقدمي العطاءات. وفي المقابل يجب توفر قطاع خاص محلي في المستوى. ووجود الرغبة والإرادة للتحسين والرفع من مستويات الأداء.

خلاصة الفصل:

حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بعد أن اتضح بأن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاعين.

ومفهوم الشراكة مفهوم حديث ومتعدد الأوجه، ذو أهمية متزايدة وهو نظاما جديدا لإشباع حاجات المرفق العام. وتقوم الشراكة في مضمونها على تقديم الخدمات العامة من خلال التعاقد مع شركات القطاع الخاص لتصميم وبناء وتمويل وتشغيل البنية الأساسية للخدمات العامة وللخدمات الأخرى بشكل عام، ومع نهاية مدة التعاقد تعود أصول البنية الأساسية لملكية الدولة. ومن مبررات الشراكة العمومية الخاصة تقليص الإنفاق الحكومي والعجز في ميزانية الدولة. ومن فوائدها توزيع المخاطر بين المشاركين وتوفير رأس مال القطاع الخاص. ولكي تنجح الشراكة يجب أن يؤمن بها أطراف العقد أولا وأخيرا. ويمر تنفيذ مشروعات الشراكة بمراحل زمنية يمكن تقسيمها إلى خمسة مراحل أساسية، ويلزم إتمام وتنفيذ كل مرحلة العديد من الأعمال والتصرفات القانونية: المرحلة الأولى مرحلة الإعداد للمشروع واختيار المستثمر، المرحلة الثانية مرحلة الاتفاق، والمرحلة الثالثة مرحلة التنفيذ أو مرحلة التشييد، أما المرحلة الرابعة فتتمثل في التشغيل التجاري commercial opération، وآخر مرحلة انتهاء مدة الترخيص أو الالتزام.

وفيما يخص الإطار النظري للشراكة فهناك عدة نظريات اهتمت بالشراكة هي نظرية المناجمنت العمومي الحديث، نظرية الوكالة، نظرية الخيارات العمومية، نظرية طعن الأسواق، نظرية النجاعة X، ونظرية تكاليف المعاملات

وللشراكة العمومية الخاصة عدة أنواع من أهمها عقود الخدمات، الإدارة، التأجير، الامتياز، وعقود البوتBOT ولكل منها خصائصها.

أما فيما يخص تجارب الشراكة العمومية الخاصة تعد المملكة المتحدة البريطانية السباقة في هذا المجال من التعاقد، بحكم العامل التاريخي والتطورات الاقتصادية السائدة في ثمانينات القرن الماضي. ومنذ سنة 2000 ظهرت أشكال جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في فرنسا مستوحاة من التجربة البريطانية وذلك بهدف الحد من الضغوطات على مستوى الموارد البشرية والمالية والحصول على خبرات جديدة وترشيد استعمال موارد الدولة.

أما كندا فتعتبر من الدول الرائدة والمتطورة فنيا في الشراكة العمومية الخاصة، فقد تبنت هذا النمط منذ سنة 1988 ومن عوامل نجاحها التنسيق الكبير بين الأقاليم والحكومات الاتحادية والعدالة والشفافية.

ودول المغرب العربي (تونس والمغرب) وبسبب قلة الموارد المالية تم إبرام عدة عقود شراكة خاصة في مجال البنيات التحتية. والجزائر ورغم عدم وجود إطار قانوني خاص بالشراكة فقد أبرمت عدة

اتفاقيات شراكة مع مجموعة من الدول كتركيا، الإمارات، فرنسا وذلك من أجل تحسين نوعية الخدمة العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل:

حوكمة المياه في الدول النامية تعد من أهم القضايا في القرن 21، وبالنسبة للجزائر فقد تم فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه استنادا لقانون المياه الجديد الصادر في أوت 2005.

فالشراكة العمومية الخاصة تعتبر الحل الوحيد بالنسبة لقطاع المياه عبر العالم، لما أظهرته الخوصصة من سلبيات والمتمثلة أساسا في المساس بالملك العام، وتعتبر فرنسا والمملكة المتحدة من الدول الرائدة في هذا النوع من الشراكة.

وبالنسبة للجزائر وكغيرها من الدول تعاني من ندرة وقلة مصادر المياه، فضلا عن تأثير عوامل البيئة كالمناخ وعوامل الجفاف والتصحر والتلوث، جعلت من مشكل الماء يطرح نفسه أمام عجز السلطات العمومية في توفيره بصورة كافية ومنتظمة، في ظل ازدياد الطلب من جهة واحتياجات القطاع الاقتصادي من جهة أخرى.

وحتى تتحقق هذه الخدمة وفق شروط ومقاييس معروفة لابد من تجاوز عدة عراقيل، هذا ما حتم على السلطات المعنية بقطاع المياه للبحث عن السبل الممكنة لتحقيق ذلك، من خلال إبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص بهدف الرفع من أداء القطاع المعني، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق إجراء مناقصات دولية لاختيار الشريك الخاص الكفء والمناسب. وقد مست الولايات التالية: عنابة والطارف، قسنطينة، الجزائر العاصمة ووهران، والتي كانت تعاني من مشاكل كبيرة في التزويد بالمياه الصالحة للشرب وخدمات التطهير والصرف الصحي.

وعليه سنركز في هذا الفصل على الدراسة الميدانية للشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في الجزائر وبالتحديد الولايات السالفة الذكر، وفق ما يتوفر من إحصائيات ومعلومات وذلك لصعوبة الحصول عليها. وسيقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في العالم.
- الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه في الجزائر.
- الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه بوهران –سيور، أغبار–

المبحث الأول: الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في العالم

سيخصص هذا المبحث لذكر لمحة تاريخية عن الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه في العالم، والتطرق لمختلف التجارب الدولية الخاصة بها، مع التركيز على واقع قطاع المياه في الجزائر ونظام التسعيرة الخاصة به، ونختم بذكر المشاكل التي يعاني منها القطاع.

المطلب الأول: لمحة عن الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة PPP في قطاع المياه ومختف أنواعها، وكذا الشركات الخاصة لتسيير خدمات المياه في العالم، بالإضافة إلى أهداف الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه ومختلف مصادر التمويل الممكنة، وذكر بعض التجارب عن هذه الشراكة في مختلف الدول.

1/ نشأة ppp في قطاع المياه:

حوكمة المياه في الدول النامية تعد من أهم القضايا في القرن 21، وبالنسبة للجزائر فقد تم فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه استنادا للقانون الجديد للمياه الصادر في أوت 2005، فالشراكة هي الحل الوحيد بالنسبة لأسواق المياه عبر العالم لما أظهرته الخوصصة من سلبيات من خلال المساس بالملك العام. ونسبة مشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه تتفاوت من دولة إلى أخرى، فنجد مثلا أن المملكة المتحدة البريطانية فتحت المجال للقطاع الخاص من أجل المشاركة

فوصلت النسبة إلى 100% أما ألمانيا 4% وفرنسا 80%. ولكن الدول النامية كانت متأخرة في هذا النوع من الشراكة.[1]

الجدول رقم (20): نسبة مشاركة القطاع الخاص في إدارة خدمات المياه في بعض الدول

الدول	إدارة من طرف القطاع العام	إدارة من طرف القطاع الخاص
ألمانيا	%96	%4
فرنسا	%20	%80
بريطانيا	%12	%88 وفي انجلترا 100%
الولايات المتحدة الأمريكية	%85	%15
الدول النامية	%100	/

المصدر: les partenariats public-privé dans le secteur de l'eau en zone urbaine, Rapport de Synthèse, paris ;2003, p(3).

وفي الدول العربية تعد الأردن والمغرب الأكثر تقدما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الشراكة العمومية الخاصة، رغم الاختلاف الموجود في شكل المشاركة. ففي الأردن تم منح محطة معالجة مياه الصرف لكل من مدينة عمان والزرقاء للتسيير الخاص، ومع تحديد الأهداف الفنية للشركة الخاصة، ومن أمثلة ذلك ضرورة زيادة المياه المحاسب عليها بنسبة 25% بحلول السنة الرابعة. أما في

[1] سنوسي بن عومر، **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص(170،171).

المغرب فعقود الامتياز تعد كمنهج للمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص وتتراوح فترة العقد ما بين 25-30 سنة، وتغطي ثلاث خدمات في عقد واحد وهي الإمدادات بالمياه وتوزيعها، تجميع مياه الصرف الصحي وتوزيع الكهرباء.

2/ أنواع الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه:

يوجد عدة أنواع من مشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه تشمل:

2-1/ عقود الامتياز: في سنوات التسعينات كان الامتياز الصيغة الرئيسية لاستثمار القطاع الخاص في خدمات المياه، حيث تمنح الحكومة امتياز لشركة خاصة لتقوم ببناء وتشغيل مشروع ما في قطاع المياه وإدارته طيلة فترة الامتياز، وبعد انتهاء المدة تعود ملكية المشروع إلى الدولة دون أن تدفع مقابل أو تعويض. فبفضل هذه العقود تم تخفيض التسربيات، وزيادة في العرض والرفع من الإيرادات.

2-2/ عقد الإيجار: تقوم الدولة بتأجير بعض مرافق أو معدات قطاع المياه أو كليهما للقطاع الخاص. وفي هذا النوع من العقود لا بد من تحديد الرسوم التي يدفعها الأفراد للخواص، وتحديد المقابل الذي يدفعه هذا الأخير للدولة. وعند استئجار الشركة الخاصة لأصول القطاع العام تكون مسؤولة عن التشغيل والصيانة، إضافة إلى تحملها كل المخاطر التجارية الناجمة عن أعمال التشغيل. وتحتفظ الدولة بملكية الأصول وتتراوح مدة العقد من 5 إلى 15 سنة.[1]

[1] Khelladi Mohammed amine Mehdi, **vers un nouveau management public dans le secteur de l'eau en Algérie par le recours au partenariat public-privé (ppp)**, université d'Oran es-Sénia, Algérie p(8).

2-3/ عقد الإدارة (التسيير): هو عبارة عن اتفاق يتم من خلاله توكيل مهمة تسيير وصيانة مؤسسة عامة لتقديم خدمات المياه لشركات خاصة بمقابل معين. في هذا النوع من العقود الشريك الخاص لا يقوم بأي استثمار، فلا يزال حجم الاستثمار الكلي من مسؤولية السلطات العمومية. وقد يتضمن عقد التسيير وظائف متعددة في المؤسسة مثل تسيير الموارد البشرية، المحاسبة أو تسيير خدمات التسويق. وتتراوح مدة العقد من ثلاثة إلى خمس سنوات مع بقاء الملكية للدولة.

2-4/ عقد الخدمة: هو عبارة عن عقد يتم بين هيئة حكومية لها الصلاحيات اللازمة وشركة خاصة لتقوم ببعض المهام المحددة بمقابل يتم الاتفاق عليه. وتكون مدة هذا النوع من العقود قصيرة تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنتين.

الجدول رقم (21): أنواع الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه

النوع	الملكية	التسيير	الاستثمار	المدة	نماذج
عقد الخدمة	الدولة	مقسمة	الدولة	1-2 سنوات	فنلندا، الهند
عقد الإدارة	الدولة	الخاص	الدولة	3-5 سنوات	جنوب إفريقيا، أمريكا، الجزائر وفرنسا
عقد الإيجار	الدولة	الخاص	الدولة	5-15 سنوات	ساحل العاج، السنغال
عقد الامتياز	الدولة	الخاص	الخاص	20-30 سنة	فلبين، الأرجنتين، بوليفيا والمغرب

المصدر: PNUD, Au-delà de la pénurie: Pouvoir, pauvreté et crise mondiale de l'eau, Rapport mondial sur le développement humain, Paris, éd Economica, 2006, p(91).

3/ الشركات الخاصة لتسيير خدمات المياه في العالم:

مع مطلع القرن العشرين احتكرت الشركات الدولية الكبرى الخاصة 80% من السكان الممونين بخدمات المياه في الدول النامية، أما باقي المتعاملين أي المستثمرين المحليون فكانت لهم حصة 20% من السوق. ومن أهم الشركات الخاصة نجد 5 شركات هي: Suez شركة فرنسية ذات أسهم، Saur شركة فرنسية ذات أسهم، Veolia شركة فرنسية ذات أسهم، Agbar شركة اسبانية ذات أسهم، Thames water شركة بريطانية ذات أسهم.

ومنذ سنة 2007 شهد قطاع المياه تحولا كبيرا بدخول المستثمرين المحليين بقوة في نفس الدولة ليرتفع حجم حصة المتعاملون المحليون إلى 40% من السوق حسب تقديرات البنك الدولي. في حين أن المتعاملين الكبار حافظو على نفس الحجم من المستهلكين دون زيادة كبيرة. ومع نهاية 2007 بعض هذه الشركات التي كانت أكثر نشاطا في سنوات التسعينات قدمت انسحاب كبير من السوق. إن هذا التحول خلق نوع من الثقة في المتعاملين المحليين ما جعلهم يفكرون في توسيع استثماراتهم للأسواق الإقليمية المجاورة فمثلا شركة Latinaguas شركة ذات أسهم أرجنتينية فازت بعقد استثمار في إقليم تامباس في البيرو في سنة 2007. والديوان الوطني لماء الشرب المغربي ONEP فاز بعقد للاستثمار في الكامرون سنة 2007، وفي المقابل تقلص دور ومساهمة الشركات الكبرى في الدول النامية فشركة Suez تخلت تماما عن سوق أمريكا اللاتينية لصالح شركات محلية. والعديد من

الشركات المحلية في أوروبا الغربية فازت بعقود PPP مثل Acea ايطاليا، Vitens هولندا، Stockholm water السويد.[1]

4/ مصادر التمويل في إطار عقود الشراكة:

تتعدد مصادر التمويل في إطار عقود الشراكة وهي مرتبطة أساسا بشكل العقد والشروط والالتزامات المرتبطة بها إلا أن هناك ثلاث مصادر للتمويل أكثر استعمالا وهي كالتالي:

4-1/ التمويل العمومي: تقوم الدولة (الحكومة) بتمويل المشاريع من خلال تخصيص القروض، منح الهيآت المالية الدولية والإعانات من طرف الدولة أو عن طريق ضمانات الدين العام، وفي العادة تقترض الحكومة بنسب فائدة متدنية مقارنة بقروض الخواص لكن في حدود المبالغ التي تسمح بها الميزانية العامة للدولة. وبصورة عامة فإن القطاع العمومي يسير المخاطر التجارية بكفاءة أقل من القطاع الخاص، لذلك يتولى هذا الأخير مهمات التنفيذ والتسيير.

[1] Harris Clive, 2003, **private participation in Infrastructure in Developing Countries** : **trends**, **impacts**, **and policy lessons**, working paper, world bank, Washington,DC, p(31).

الشكل رقم (03): أسلوب التمويل العمومي

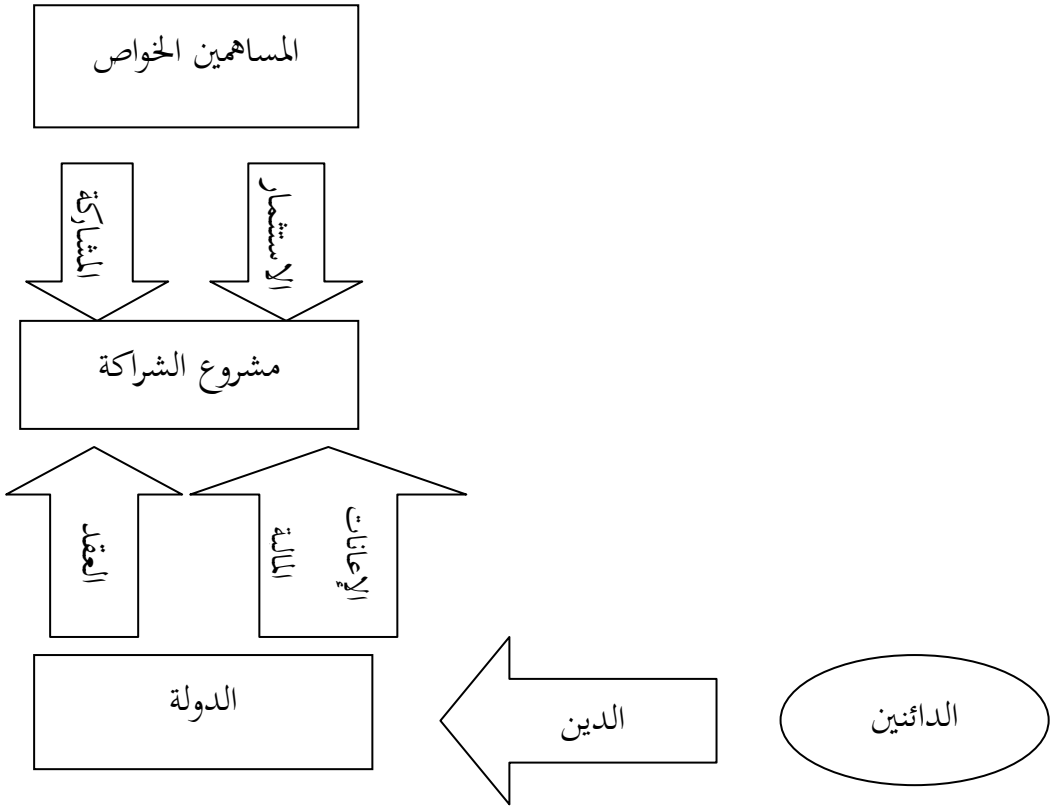

المصدر: Jeffrey Delmon, partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures « Guide pratique a l'intention des décideurs publics » -the world bank-, 2010, p(46).

4-2/ التمويل من خلال المؤسسات الخاصة: تقوم المؤسسات الخاصة بالاقتراض بناءا على ملفها وتاريخها الائتماني بالإضافة إلى حجم نشاطها (أي مدى إمكانية السداد بالاعتماد على تدفقات باقي النشاطات). وفي هذه الحالة يقوم القطاع الخاص بالإضافة إلى التسيير والتنفيذ بضمان

التمويل المناسب والدائم للمشروع كما يتحمل كامل المخاطرة التجارية أما الجانب الحكومي والقطاع العام فليلتزم بتحديد المشروع وإعداد العقد.

الشكل رقم (04): تمويل المؤسسات الخاصة

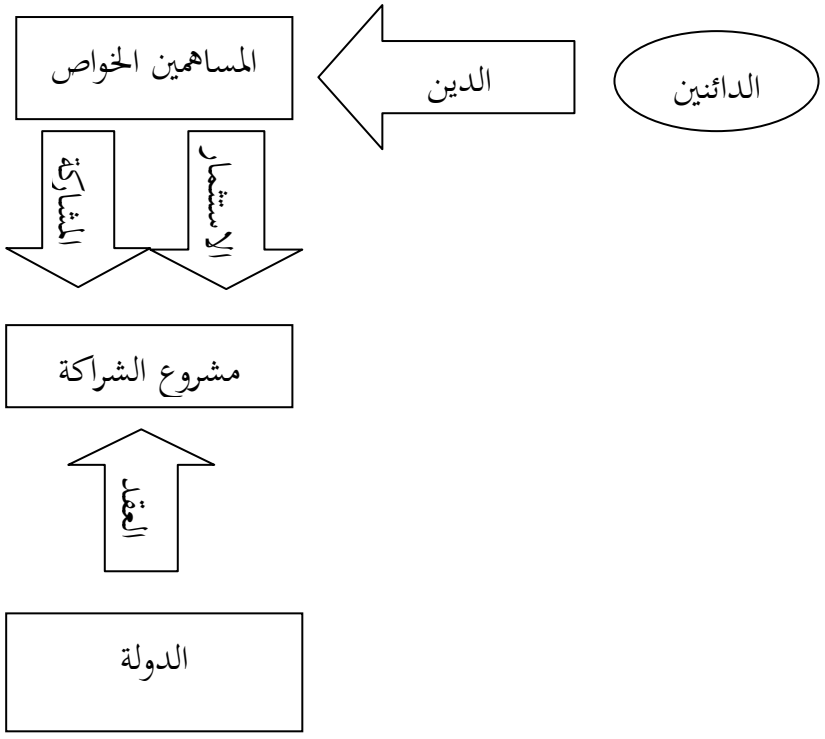

المصدر: Jeffrey Delmon, partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures, op.cit, p(46).

4-3/ التمويل المباشر للمشروع: يقوم الدائنون بالتمويل المباشر من خلال السندات المطروحة من طرف البنوك مقابل التعويض المباشر للدين من تدفقات الخزينة (عوائد المشروع)، ومن بين أهم ما يميز هذا النمط من التمويل أنه لا يدرج بشكل مباشر في ميزانية الدولة كما أن استمرارية التمويل المصرفي تكون كبيرة ومستمرة عكس مصادر التمويل السابقة أما شكل وارتباطات العقد فهي إلى حد

بعيد شبيهة بنمط التمويل الخاص حيث تلتزم الحكومة بإعداد العقد في حين يترتب على الخواص التسيير والتنفيذ وتحمل المخاطر التجارية.[1]

الشكل رقم (05): التمويل المباشر للمشروع

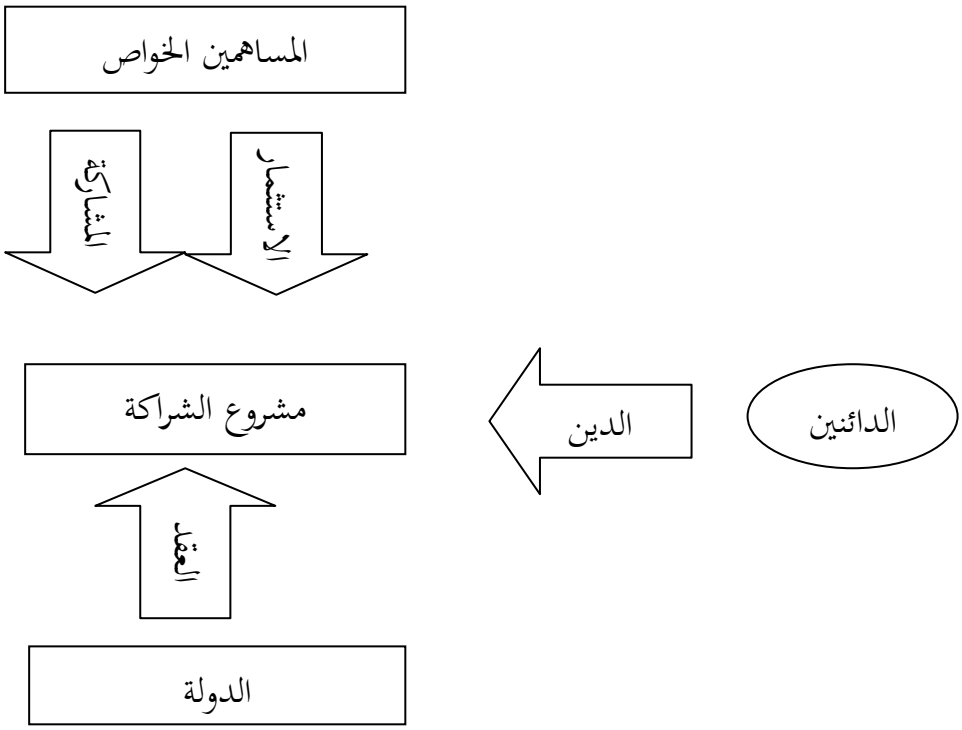

المصدر: Jeffrey Delmon, partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures, op.cit, p(46).

5/ أهداف الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه:

إن مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والتطهير تهدف بالأساس لإتاحة الفرصة له للاستثمار في المشاريع المائية من أجل تحقيق العائد المالي لميزانية الدولة، وتخفيف الأعباء عن كاهلها،

[1] لكحل الأمين، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران « SEOR »**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة،جامعة تلمسان، 2014/2013، ص(71، 74).

والدفع بكفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك، ومن ثم فإن مشاركة القطاع الخاص في إدارة هذا المرفق الحيوي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- الاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة للقطاع الخاص وذلك لتحسين خدمات المياه.
- تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع المياه في مجالات التشغيل، الصيانة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية.
- توفير استثمارات كبيرة في قطاع المياه وإجراء التوسعات اللازمة في المرافق المائية.
- تقليل الدعم الحكومي لقطاع المياه واقتصاره على الطبقات ذات الدخل المحدود التي لا يمكنها الحصول على الكميات المطلوبة من المياه بالأسعار المحددة.
- إبعاد قطاع المياه عن البيروقراطية الحكومية والتدخل السلبي من قبل المسؤولين الحكوميين.
- جعل قطاع المياه أكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين من حيث الكميات المطلوبة من المياه ونوعيتها.[1]

6/ التجارب الدولية للشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه:

سنتطرق في هذا العنصر لمختلف التجارب الدولية للشراكة العمومية الخاصة في مجال خدمات المياه، لمعرفة تطورها وكيفية تنظيمها وزيادة توضيح الرؤية فيما يخص الترتيبات المؤسسية في هذا النهج.

[1] غربي عزوز، الحوكمة المائية في الجزائر –البحث عن دور للقطاع الخاص–، الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسة الإدارة، يومي 15/14 ديسمبر 2014، جامعة قالمة، ص(8).

6-1/ تجارب الدول الرائدة في عقود الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه:

تعتبر كل من فرنسا والمملكة المتحدة من أكثر البلدان حضورا لقطاعها الخاص في خدمات المياه، فالمملكة المتحدة تتكون من أربع دول انجلترا، بلاد الغال، اسكتلندا وايرلندا الشمالية، مع ما يقارب 90% من جميع سكان المملكة المتحدة تقع في أول بلدين. ومن المعروف عموما في دول المملكة خدمات مياه الشرب والتطهير تتمتع بالتفوق ومعايير الجودة العالية. ففي انجلترا وويلز تم تحويل ما يقارب عشرون مشروع متعلق بالبنية التحتية إلى القطاع الخاص في حقبة حكم مارغريت تاتشر. حيث 29 شركة مياه خاصة لازالت تعمل حتى أواخر سنوات الثمانينات، تمد ¼ السكان بخدمات مياه الشرب والتطهير، والسكان المتبقيين تؤمن لهم خدمات المياه من قبل عشر وكالات عمومية إقليمية، وفي عام 1989 وكالات المياه الإقليمية في انجلترا وبلاد الغال تحولت إلى عشر (10) شركات خاصة تقدم خدمات مياه الشرب والتطهير. وتعتبر هذه العملية أكبر تحويل للأصول إلى القطاع الخاص في مجال خدمات المياه.

وحالة خصخصة خدمات المياه الانجليزية مذهلة وفريدة من نوعها، فليس هناك أي دولة أخرى قد خصخصة قطاع المياه تماما لذا أطلق على هذا الشكل من التسيير بالنموذج البريطاني. سمحت هذه الصيغة للقطاع الخاص بأن يكون هو مالك المؤسسات (كل أصولها)، لكن مع التشديد على قدرة الدولة على الإشراف والمراقبة والدعم. فعلى الرغم من أن جميع خدمات المياه في أيدي القطاع الخاص، إلا أنه يتم رصد كامل القطاع بإحكام من خلال منظمة شفافة جدا ومستقلة هي هيئة

تنظيم خدمات المياه OFWAT. وفي اسكتلندا وايرلندا الشمالية يتم تقديم الخدمات من قبل مشغلين عموميين. ففي اسكتلندا ولفترة طويلة لم يكن هناك سوى مشغل واحد الذي يزود جميع سكان البلاد، وهو مؤسسة عامة تعرف باسم اسكتلندا للمياه، وفي السنوات الأخيرة سمحت بدخول بعض الشركات الجديدة بهدف إدخال المزيد من المنافسة في السوق. يبدو الوضع مماثل في ايرلندا الشمالية حيث خدمات مياه الشرب والتطهير يتم توفيرها أيضا من قبل شركة عامة. إلا أن هذين البلدين يوجد فيهما بعض الترتيبات من الشراكة العمومية الخاصة في أنشطة متنوعة من خدمات المياه.

وفي فرنسا الشراكة العمومية الخاصة تتخذ في الغالب شكل التسيير المفوض (عقد الامتياز، عقد التأجير وعقد الإدارة) وهو ما يعرف بالنموذج الفرنسي، ووفق هذه الصيغة القطاع العام هو المسؤول عن الأصول بينما القطاع الخاص يوفر تسيير الخدمات سواء كلها أو جزء منها. فخدمات المياه الفرنسية تتميز بنوع من التعايش بين المتعاملين العموميين والخواص على عكس خدمات المياه الانجليزية. ففي سنة 1954 نجد على الأقل ثلث الفرنسيين يتم تزويدهم بالماء الصالح للشرب من قبل متعامل خاص، ثم ارتفعت النسبة إلى 80% سنة 2003، و 72% سنة 2006 فيما يخص خدمة مياه الشرب و 55% خدمات التطهير. واليوم نجد 76% من الفرنسيين يتم تزويدهم بمياه الشرب من طرف مؤسسات خاصة.

والجماعات المحلية هي المسؤولة عن تنظيم خدمات المياه في فرنسا، فهي من تختار المتعامل الخاص في إطار تعاقدي.[1]

الشكل رقم (06): الشراكة العمومية الخاصة والتسيير العمومي لخدمات المياه في فرنسا منذ سنة 1900

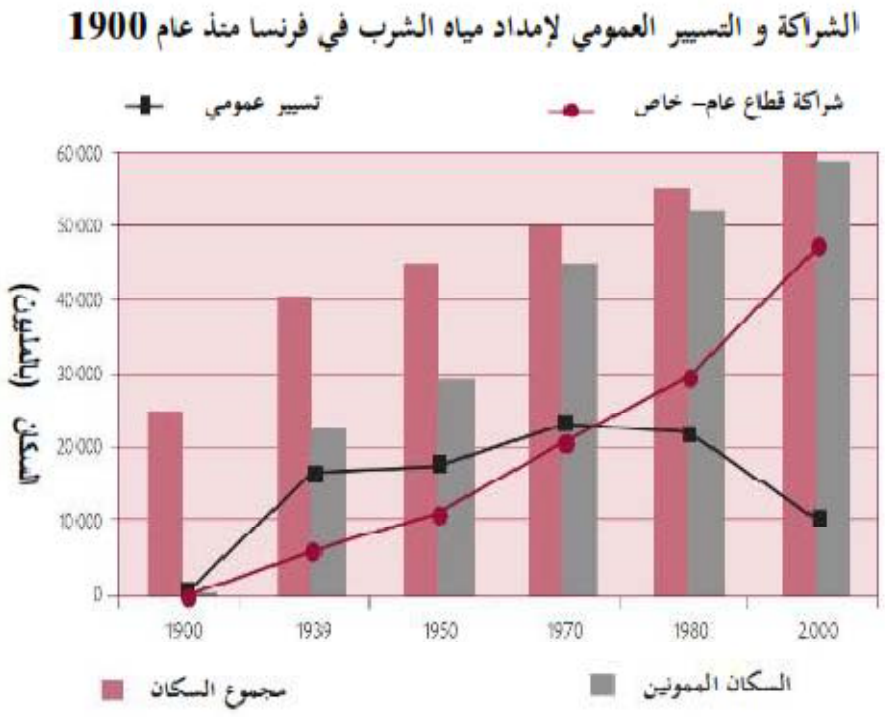

المصدر: سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص(124).

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص(123،124).

الجدول رقم (22): الشركات الخاصة الرائدة في تقديم خدمات المياه بفرنسا سنة 2012

	Vivendi Waters	Suez-Lyonnaise	SAUR (Groupe Bouygues)
التزويد بمياه الشرب (مليون ساكن)	26	14	6
الصرف الصحي (مليون ساكن)	17	8	4
البلديات	8000	7500	7000
عدد الموظفين	115000	8300	/

المصدر: سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، (125).

6-2/ الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه في الدول النامية:

منذ سنة 1990 عرفت عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه في الدول النامية تطورا ملحوظا وفق مراحل معينة تتمثل فيما يلي:

ا/ **الموجة الأولى لعقود الشراكة:** مع نهاية الثمانينات لم يكن يعرف العالم الكثير من المشغلين الخواص لقطاع المياه خصوصا في البلدان العربية، إلا أن الاستثناء الأكبر حسب البنك الدولي كان في دولة ساحل العاج مع المؤسسة الخاصة الفرنسية la société d'aménagement urbain

et rural SAUR والتي واصلت نشاطها المتمثل في توفير وإدارة عرض المياه منذ نشأتها سنة 1960.

وفي سنة 1989 طلبت حكومة غينيا مساعدة من البنك الدولي من أجل تطبيق التجربة الناجحة في ساحل العاج وبالفعل تم تقديم عقود تصل إلى عشر سنوات لمتعاملين خواص والتي تمثلت مهمتهم في التشغيل.

وعلى النقيض من ذلك في دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين وفنزويلا كانت عقود الشراكة مخيبة للآمال في قطاع المياه، فمع تطور العقود في دول العالم كان من المفترض أن يحدث زخما في تلك الدول، إلا أنها اكتفت بتكليف الحكومات المحلية بتسيير القطاع مما تسبب في إضعاف الاستثمارات بسبب القدرات المالية المحدودة لتلك الحكومات، إن عقد الاستثمار الأول في المنطقة تم بين الحكومة الأرجنتينية والمتعامل الخاص الانجليزي Thames Water حيث تعهد هذا الأخير باستثمار 4 مليار دولار في الثلاثين سنة القادمة.

إن النجاح الباهر الذي تلا إبرام عقد الامتياز في الأرجنتين منح زخما كبيرا، حيث توالت العقود في الثلاث سنوات اللاحقة بالتحديد بين سنة 1991 و 1994 في جميع دول العالم وخصوصا البلدان السائرة في طريق النمو وعلى سبيل المثال المكسيك وبولندا في سنة 1994، ماليزيا والأرجنتين في سنة 1995، والدار البيضاء المغرب سنة 1997. وبالرغم من أن قيمة الاستثمارات فاقت 34.2

مليار دولار في الفترة الممتدة بين سنة 1990 إلى غاية 2000 إلا أن ذلك لم يمثل سوى 5.4% من حجم الاستثمار الخاص في نفس الفترة.[1]

ب/ الموجة الثانية من عقود الشراكة: في سنة 2001 عرفت عقود الشراكة في قطاع المياه هزة كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الأرجنتين والتي تعتبر من أكثر الدول تعاملا بهذه العقود فانخفض عدد العقود والامتيازات الممنوحة. وخلال الفترة 2003-2005 انخفضت العقود في كل من الشيلي، الصين، كولومبيا وروسيا. وقد استحوذت الصين على أكبر نسبة عقود ممنوحة ومستثمرة في تلك الفترة. على الرغم من الانخفاض في عدد العقود الجديدة تزايد حجم المدن التي يتم تزويدها بالمياه من قبل الخواص، فتضاعف عدد المستفدين من المياه في المناطق الحضرية من 94 مليون إنسان سنة 2000 إلى 160 مليون سنة 2007 حسب تقديرات البنك الدولي ويعزى سبب تلك الزيادة إلى عاملين أساسيين:

- أن جل العقود الممنوحة في تلك الفترة قد تمت لتغطية المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة.
- توسع قاعدة العملاء بالنسبة للمشغلين الناشطين في تلك الفترة.

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص (125،126).

الشكل رقم(07): الشراكات الجديدة والسكان الممونين بالماء في الدول النامية حسب المناطق 1991-2007.

الشراكات الجديدة والسكان الممونين بماء الشرب في الدول النامية،حسب المناطق، 1991– 2007

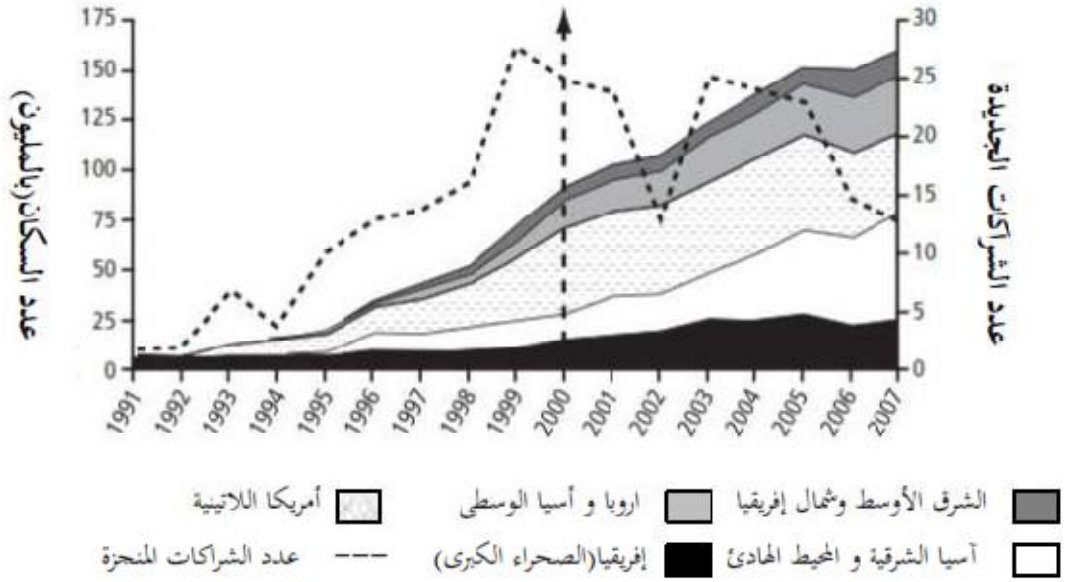

المصدر: سنوسي بن عومر، مرجع بسق ذكره، ص(127).

ومع نهاية سنة 2007 بلغ عدد عقود الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه أكثر من 220 عقد في 41 دولة، ولكن هناك العديد من الشراكات واجهتها مشاكل عديدة أدت إلى الإنهاء المبكر لها، مما أعطى انطباع سيء حول هذا النوع من الشراكة وتم إلغائها في الدول النامية، حيث أن 228 عقد شراكة جاري وفي تقدم و 40 عقد شراكة أنهي قبل الأوان (فشل).[1]

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص (128،127)

الشكل رقم (08): وضعية عقود الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في الدول النامية سنة 2007.

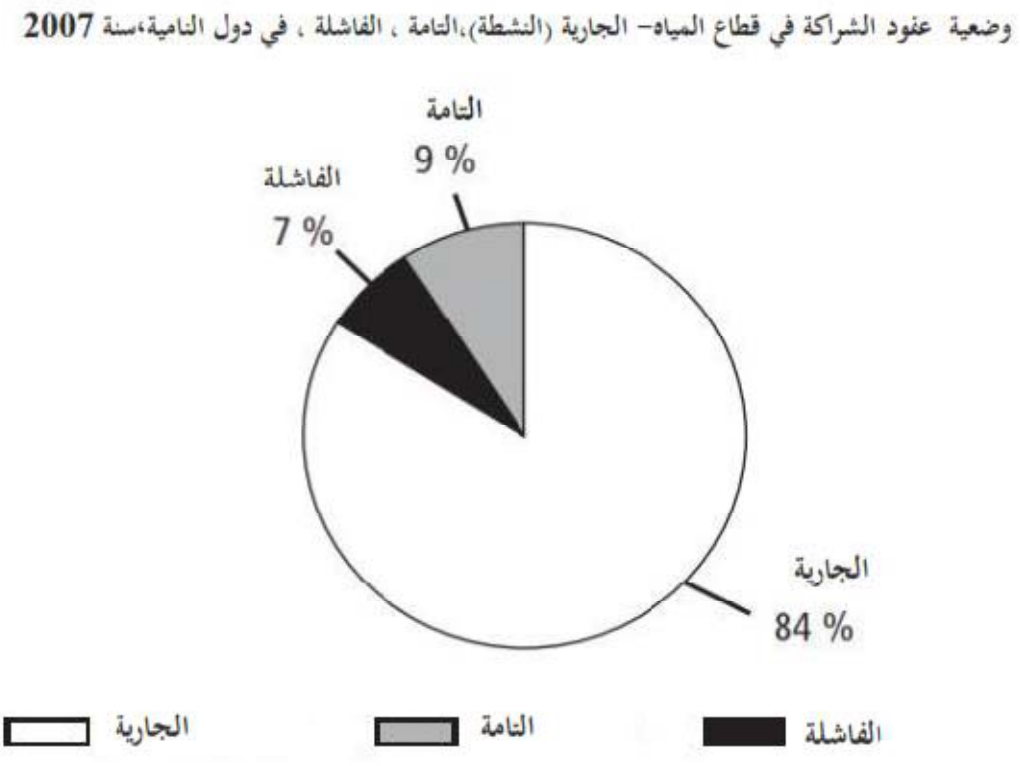

المصدر: سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص(128).

أما فيما يخص الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهما بعيدان كل البعد عن كونهما رائدتان في مجال تنفيذ الشراكة العمومية الخاصة، فمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحتذب 122 مشروع من بينها 18 مشروع فقط في قطاع المياه والصرف الصحي، وهذا ما يمثل في المتوسط 13 في كل بلد، على عكس شرق آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية فعدد عقود الشراكة وصلت إلى 45 عقد في كل بلد.[1]

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص (129).

6-3/ الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه في دول العالم العربي

إن البلدان العربية لم تتأثر بموجة الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه، بالرغم من أن بعضها مثل الجزائر والمغرب لديها عدة مشاريع في هذا المجال، فعدد المشاريع محدود جدا كما هو الحال في بلدان العالم النامي. كما أن العديد من المشاريع أثناء التنفيذ تعكس صعوبات التشغيل وخيبات أمل للسلطات العامة من طرف المتعامل الخاص.[1]

الجدول رقم (23): الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه حسب النوع في الدول العربية

نوع المشروع	محطة معالجة	التوزيع والصرف الصحي		المجموع الكلي	الدول
السنة	BOT	عقود الامتياز	عقد الإدارة		
1992			1	1	مصر
1996			1	1	فلسطين
1997		1		1	المغرب
1998		1		1	المغرب
1999			2	2	الأردن، فلسطين
2001		2		2	المغرب

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص (132).

2002			1	1	ليبيا
2003	1			1	الأردن
2005	4		1	5	الجزائر
2007	1		2	3	الجزائر
2008	4			4	الجزائر
2009	2			2	الجزائر، الأردن
المجموع	12	4	8	24	/

المصدر: سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص(131).

6-4/ بعض النماذج الناجحة للشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه: من بين هذه النماذج تجربتي الشيلي والسنغال.

أ/ الشراكة العمومية الخاصة في الشيلي: بين عامي 1988-1989 عرف قطاع المياه والتطهير في الشيلي تحولات كبيرة، سمحت للقطاع الخاص بتسيير خدمات المياه والتطهير. ففي سبتمبر 1999 تم إبرام عقد امتياز لمدة ثلاثون سنة ما بين الشركة الرئيسية للمياه Aguas An dinas Santiago وشركة أغبار للمياه ببرشلونة والتي تملك 51% من الأصول، وهي توفر خدمات المياه لما يقارب 6 ملايين ساكن في مدينة سانتياغو عاصمة الشيلي.

ومن نتائج الشراكة تم إنجاز مركز السيطرة على العمليات، إدماج التكنولوجيا، تحسين نوعية الخدمات ونقل الخبرة وزيادة قيمة الشركة. ومن أهم الانجازات وضع خطة لإعادة تنظيم وتغطية سانتياغو بخدمات المياه، وقد تم تحقيق ذلك في غضون ثلاث سنوات فقط فزادت نسبة التغطية من 3% إلى 7% وهذا يرجع أساسا لخبرة شركة أغبار العالمية ووجود إطار تنظيمي مستقر وشفاف الذي أعطى نوع من الأمان للمستثمرين وخلق الثقة والتفاهم مع المتعامل أغبار. حيث هناك ثلاثة عوامل أساسية ساعدت على نجاح الشراكة في الشيلي وهي: حالة قطاع المياه قبل افتتاحه للخواص، استقرار السياسات في مجال المياه والتطهير وكفاءة الإطار التنظيمي الذي ركز على:

- تحديد واضح لأدوار مختلف الهيئات المسؤولة عن التنظيم والإشراف على قطاع المياه.
- التنظيم على أساس كفاءة الاستغلال والاستثمار، وتحديد مستوى الخدمة على أساس إقليمي وليس بلدي للاستفادة من وفورات الحجم.
- ضرورة تحقيق خدمات مستدامة وبأسعار معقولة (بما في ذلك الجهاز الخاص بالإعانات الموجهة للسكان المحرومين).
- مراقبة ومتابعة المتعاملين الخواص ومعاقبتهم في حال وجود مخالفات.
- التعامل مع النزاعات بين الجهة التنظيمية والمشغلين بآليات جديدة مبتكرة (خاصة ما يتعلق بتسوية الرسوم الجمركية).

ووفقا لذلك فإن الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه كانت ناجحة، فمثلا معدل الربط بشبكة الصرف الصحي انتقل من 12% إلى 80% خلال 10 سنوات.[1]

الجدول رقم (24): نتائج تسيير الشركة أغبار لخدمات المياه في الشيلي

	1999	2007	التغير
الزبائن	1152000	1597537	+39%
منطقة الامتياز	55727	69278	+28%
شبكات مياه الشرب	9760	12596	+29%
شبكات مياه الصرف الصحي	7860	10180	+30%
معالجة مياه الصرف الصحي	%3	%70	+70%
تسوية شكاوى مياه الشرب	2 يوم	½ يوم	-300%
تسوية شكاوى الصرف الصحي	3 يوم	½ يوم	-500%
الفوترة (بالمليون م)	380	479	+26%
الدخل (بالمليون أورو)	132	360	+172%

المصدر: سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص(133)

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص (132،134).

ب/ تجربة السنغال: في عام 1995 تم إنشاء شراكة ثلاثية ما بين الدولة وشركة المياه الوطنية للسنغال ذات ملكية عامة SONES و Sénégalaise des Eaux SDE.

فشركة المياه الوطنية للسنغال SONES هي شركة مساهمة عامة مسؤولة عن إدارة الأصول والاستثمار وخدمة الديون، متعاقدة مع الدولة من خلال عقد امتياز لمدة 30 عام، و SDE وهي شركة خاصة تم اختيارها عن طريق المناقصة فوقعت عقد إيجار مع SONES والدولة. هذه الأخيرة تحدد أهداف الكفاءة مثل حجم المياه والفواتير وتحدد الالتزامات الاستثمارية لكلا الطرفين SDE- SONES.

الشكل رقم(09): رسم تخطيطي مبسط للترتيب المستخدم في إصلاح قطاع المياه في السنغال

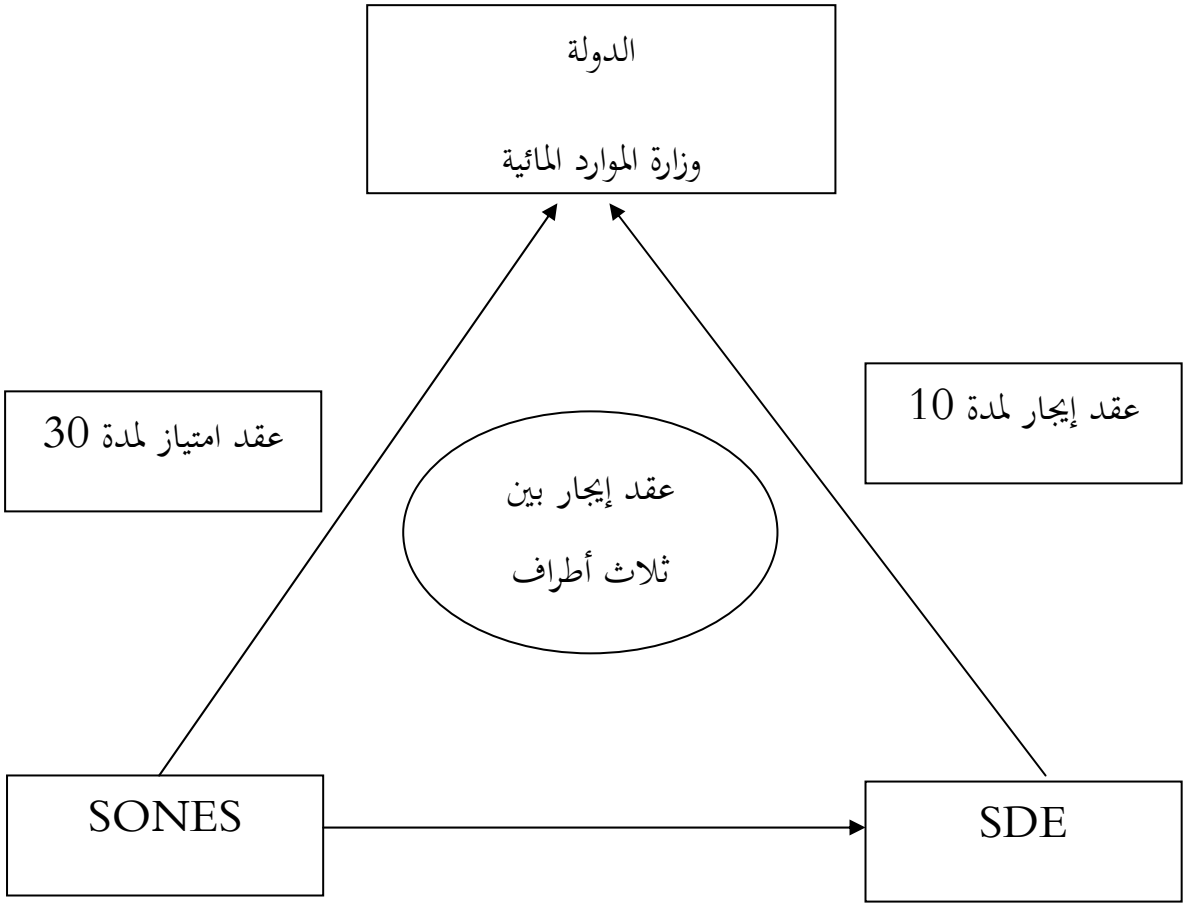

عقد إيجار قابل للتجديد كل 5 سنوات، مع عملية استعراض الأداء كل سنتين

المصدر: سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص()

ومن نتائج الشراكة ما يلي:

- زيادة إنتاج المياه بنسبة 20% بين عامي 1997 و 2002.
- تغطية داكار عاصمة السنغال ارتفعت من نسبة 80% إلى ما يقارب 90%.

- زيادة عدد العملاء المفوترين بنسبة 35% بين عامي 1996 و 2001 و 50% في عام 2003.
- زيادة الإيرادات (المياه والصرف الصحي) بما يقارب 50%.
- زيادة مناطق التغطية ب +1000 كم في المجموع، ويقدر العدد الإضافي من المستفدين من إمدادات مياه الشرب في المناطق الحضرية ب 1 مليون و 30000. وقد تم تحسين أداء الشبكة بنسبة 12 نقطة (68% إلى 80%) في غضون عشر سنوات.
- السنغالية للمياه SDE حققت توازنها المالي خلال 3 سنوات.
- شركة المياه الوطنية للسنغال SONES احترمت مواعيد التزاماتها المالية بما في ذلك الديون وحققت التوازن في سنة 2003.[1]

المطلب الثاني: واقع قطاع المياه في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى مصادر واستخدامات الموارد المائية في الجزائر وكذا مختلف الهياكل المؤسساتية لهذا القطاع، ونختم بالتطرق إلى إستراتيجية التنمية في مجال الموارد المائية.

[1] سنوسي بن عومر، مرجع سبق ذكره، ص (135،134).

1/ مصادر واستخدامات الموارد المائية في الجزائر:

هناك عدة مصادر للموارد المائية في الجزائر بالإضافة إلى وجود عدة استخدامات نذكرها فيما يلي:

1-1/ مصادر الموارد المائية في الجزائر: تنقسم مصادر المياه في الجزائر إلى موارد تقليدية وموارد غير تقليدية كما يلي:

ا/ **الموارد التقليدية:** تتمثل في الأمطار والمياه السطحية والجوفية:

- ✓ **الأمطار:** تتميز الجزائر بمناخ حار صيفا ومعتدل إلى بارد شتاء ويكاد ينعدم سقوط الأمطار صيفا مع معدل تبخر شديد الارتفاع مما يسفر عن نظام مائي معقد مع تقلب الفصول بمرور السنين.[1] فتساقط الأمطار يتمركز خصوصا في الشمال وقد تم تقديره وفقا للوكالة الوطنية للموارد المائية ب 94.3 مليار $م^3$ منها 82 مليار $م^3$ (87%) تتبخر وما يعادل 12.5 مليار $م^3$ يشكل التدفق السنوي للأحماض المائية وحوالي 03 مليار $م^3$ يتسرب إلى طبقات الأرض الجوفية، فالمتوسط السنوي لتساقط الأمطار بالبلاد يقدر ب 450 ملم وتوجد فوارق معتبرة بين الشرق والغرب حيث هذا الأخير أقل تساقطا مقارنة بالشرق، فتتساقط الأمطار بكميات كبيرة تقدر ب 2000 ملم في السواحل والمرتفعات الجبلية الشرقية في مساحة لا تتجاوز 40 $كلم^2$، وتقل عن 100 ملم في شمال الصحراء ويقدر ب 600 ملم في الشرق، و 400 ملم في الوسط، و 300 ملم بالغرب، إذن هذا التباين في الأمطار في بعض المناطق

[1] نور الدين حاروش، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، جوان 2012، ص (61).

يجعل منها مناطق جافة على ما يقدر ب 95% من الإقليم الوطني، منها 80% شديدة الجفاف حيث معدل تساقط الأمطار السنوي بها أقل من 100 ملم.[1] وتشكل مياه الأمطار العمود الفقري للموارد المائية بشكل عام باعتبارها مصدر تغذية الأحواض الجوفية والمجاري الطبيعية والينابيع والأودية وتختلف كميات الأمطار من منطقة لأخرى كما رأينا سابقا.

ويجب التنبيه بأن الجزائر تفتقر إلى أنهار كبيرة على شاكلة النيل ودجلة والفرات ونهر الأردن، إذا ما قورنت بالدول العربية، ولهذا فإن الموارد المائية هي محصلة المياه الجوفية نتيجة السيول والأمطار الموسمية والتي تتأثر بالتغيرات المناخية والبيئية، هذه المشاكل الطبيعية يضاف إليها مشاكل أخرى تتمثل في العوامل البشرية كزيادة السكان وزيادة الطلب على المياه والمشاكل الإدارية والبيروقراطية المتعلقة بتسيير هذا المورد الحيوي، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، ليتعقد الأمر أكثر من جراء التلوث البيئي، ويمكن أن نضيف مشاكل أخرى تتمثل في عدم وجود اتفاقيات دولية بخصوص الماء والتوزيع غير العادل وغير المتوازن للماء ...[2]

- ✓ **المياه السطحية:** تقدر الموارد المحتملة من المياه السطحية (سيلان المياه) ب 12.4 مليار م^3 موزعة على 3 أحواض:
  - ✓ أحواض الشمال (المنطقة الساحلية والأطلس التلي) 11.1 مليار م^3.

[1] زبيدة محسن، أولاد حيمودة عبد اللطيف، **الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014، ص (113).
[2] نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص (62).

- ✓ الأحواض المغلقة في الهضاب العليا 0.7 مليار م^3.
- ✓ أحواض السفح الجنوبي من الأطلس الصحراوي 0.6 مليار م^3.

وتتمثل الإمكانيات المائية السطحية القابلة للتعبئة في التدفقات المائية الآتية من الأودية التالية:

- ✓ واديان (02) يجلبان أكثر من(1000 مليون م^3/سنة) وهما: واد الشلف وكبير رمل اللذان يجلبان في المتوسط 2268 مليون م^3/سنة.
- ✓ خمسة (05) أودية تجلب بين (500 إلى 1000 مليون م^3/سنة)، وهي سيباو، سيبوس، الصومام، كبير ويسر والتي تجلب في المتوسط 3410 مليون م^3/سنة.
- ✓ إحدى عشر (11) واد تجلب بين (100 إلى 500 مليون م^3/سنة) وهي جنجن، تافنة، سيدي خليفة، كبير غرب، الحراش، مزافران، أقريون، مكتا، غبلي، درعاس وكيسير والتي تجلب في المتوسط 2530 مليون م^3/سنة.
- ✓ ستة عشر (16) واد تجلب بين (30 إلى 100 مليون م^3/سنة) وهي داموس، صفصاف، واد العرب، قصب، حميز، مسلمون، بودواو، أسيف نتايدا، واد الحي، واد العبيد، إيحريسن، سكاك، عال الله، شمونة والحي والتي تجلب في المتوسط 718 مليون م^3/سنة.

ويبين الجدول التالي التدفقات المائية في المناطق الأربعة من شمال الجزائر.

الجدول رقم(25): التدفقات المائية في المناطق الأربعة من شمال الجزائر

	منطقة وهران الشط الغربي	منطقة الشلف زهرز	منطقة الجزائر الصومام- الحضنة	منطقة قسنطينة سيبوس- ملاق	مجموع الجزائر الشمالية
المساحة (كلم^2)	76000	56200	50000	43000	225200
كمية الأمطار المتساقطة (مليار م^3/سنة)	24.5	23.5	21	26	95
متوسط التدفقات السنوية (مليون م^3/سنة)	958	1974	4300	5595	12827

المصدر: فراح رشيد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص (172).

كما هو مبين في الجدول فإن توزيع المياه السطحية هو الآخر غير متوازن وهذا نتيجة ارتباط كمية المياه الجارية في الجزائر بحجم التساقطات المطرية، فالحجم الأكبر من هذا السيلان يتم في شرق ووسط المنطقة التلية، في حين أن المنطقة الوهرانية والشلف أين توجد السهول

الرئيسية والتربة الخصبة تستقبل أقل حجم (2933 مليون م^3/سنة)، أي 22.86% من حجم المياه السائلة في المنطقة التلية.

وهكذا فإن النتيجة المباشرة لما تتسم به بلادنا من نقص في منسوب تساقط الأمطار هي أن حوالي 90% من المياه السطحية تتجمع في الأحواض الشمالية المعروفة بتبعيتها للبحر الأبيض المتوسط، لأن مياهها بحكم تكوين المنطقة الطوبوغرافية تسير في اتجاه البحر وتصب بسرعة فيه.

أما الأحواض المغلقة في الهضاب العليا (76000 كلم^2) وأحواض السفح الجنوبي من الأطلس الصحراوي (67000 كلم^2) فإنها لا تجر إلا نسبة 10% من مياهها السائلة السطحية.

ونلفت الانتباه إلى أن القدرات المائية للبلد لا تستجيب للمستويات التقنية الراهنة خاصة فيما يتعلق بحجز المياه الذي ننشده، ويتعلق هذا المشكل على وجه الخصوص بالمياه السطحية التي يصعب حجز أكثر من نصفها نظرا للصعوبات الطبيعية (صعوبة تضاريس بلادنا وطوبوغرافيتها وجيولوجيتها)، وصعوبات اقتصادية (ارتفاع كلفة انجاز السدود).

وهكذا تتجلى لنا الصعوبات التي تواجهها بلادنا فيما يتعلق بحجز المياه السطحية، حيث لا نستطيع في واقع الأمر حسب طاقات السدود المقامة والمتوقع انجازها استرجاع وتخزين إلا

(5.7 مليار م^3) فقط، اللهم إلا إذا حدث أمر خارق في ميدان التكنولوجيا يسمح بانجاز الأشغال بكلفة قليلة أو إجراءات اقتصادية لمعالجة مياه البحر.[1]

- ✓ **المياه الجوفية:** تعتبر المياه الجوفية في الجزائر مصدرا أساسيا للتموين بالمياه الصالحة للشرب، وتقدر الموارد الكلية من المياه الجوفية الممكن استغلالها في الوطن ب 07 ملايير م^3/سنة وهي موزعة بشكل غير متوازن بحيث:
  - o 02 مليار م^3/سنة أي ما يعادل 28.57% من المياه الجوفية موجودة في شمال البلاد أين يعيش أكثر من 70% من السكان.
  - o 05 ملايير م^3/سنة أي ما يعادل 71.43% من المياه الجوفية موجودة في جنوب البلاد.

– **المياه الجوفية في الشمال:** تقدر الموارد الجوفية الممكن استغلالها في شمال البلاد ب 02 مليار م^3/سنة. ويتم حاليا استغلال أكثر من 90% من المياه الجوفية الموجودة في الجزائر، أي ما يعادل (1.8 مليار م^3 من المياه المجددة سنويا عن طريق الأمطار المتساقطة) والكثير من الأحواض المائية الجوفية تستغل بشكل عشوائي ومفرط والمتجاوز لحدود الأمان في بعض الأماكن، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدهور نوعية المياه فضلا عن تناقص كميتها.

[1] فراح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص (173،171).

ويتمركز الحجم المهم من هذه الموارد الجوفية ما يعادل 75% في الطبقات الجوفية الكبرى كالمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا السطايفية.

– **المياه الجوفية في الجنوب:** فيما يخص الصحراء التي تكاد تعرف سيلانا سطحيا، فهي تمتاز بمواردها الجوفية الهامة التي تشكلت عبر آلاف السنين، وهي بعيدة عن سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى 2000 متر ماعدا أدرار (200 إلى 300 متر).

وتوجد في المنطقة الصحراوية طبقات مائية عميقة منها طبقتان تمتدان إلى التراب الليبي:

- الطبقة المائية للكريتاسي العلوي Cambro Supérieure cenomano turonien: تحمل مياه هذه الطبقة نسبة من الملح 4.4 غ/ل في حمادة الحمراء.
- الطبقة المائية كامبرو أوردوفيسيان Cambro Ordovicien: تمتد إلى الحوض الحوض الليبي أم رزوق، وهي طبقة قد يكون استغلالها باهضا من حيث الكلفة (عمق بعيد) لاسيما وأن نوعية الماء غير جيدة.
- الطبقة المائية الألبية Crétacé-inférieur: التي تمتد أيضا إلى ليبيا وتمثل الطبقة المائية المهمة.

وفي الجنوب دائما نجد الخزان المائي الصحراوي الذي يمتد على مساحة تفوق مليون كلم^2 تشترك فيه الجزائر، تونس وليبيا وهو خزان تكون منذ أكثر من 10000 سنة عندما كانت المنطقة خاضعة لمناخ رطب، ويحتوي على كمية من المياه غير المتجددة تقدر ب 31000

مليار م^3، وهذا ما يعطي منسوبا اعتباريا متواصلا يقدر ب 10 ملايير م^3/سنة. إلا أن الهيدرولوجيين يدعون إلى توخي الحذر ويؤكدون أن الزيادة المفرطة والعشوائية في حفر الآبار يؤدي إلى ارتفاع الملوحة، وبالتالي فإن دراسات هذا الخزان تبين بعد استعراض مختلف الإمكانيات أنه لا يمكن استخراج واستغلال أكثر من 05 ملايير م^3.

وهكذا فإن توفر المياه في هذه المنطقة لا يعني وفرتها لأن حشدها محدود بفعل العوامل التالية:

- ✓ كلفة الوصول إلى الأعماق (تكلفة مرتفعة).
- ✓ جودة المياه (نسبة عالية من الملوحة).
- ✓ ارتفاع حرارة المياه إلى 60° مئوية.
- ✓ ضعف قابلية تجديد المياه.

إن بلادنا اليوم لا تستغل من هذه الثروة المائية الهائلة سوى 1.7 مليار متر مكعب سنويا للري والشرب بالنسبة لسكان الجنوب، ويمكن استغلال خمسة 05 ملايير متر مكعب سنويا إذا كان هناك مستثمرون فلاحون يرغبون في استصلاح أراضي الجنوب، لكن نقلها إلى الشمال (من جهة نظر مسؤولي قطاع المياه) سيكلف الدولة أموالا باهضة ولن يتم ذلك إلا كحل أخير لا مفر منه ويفضل عليه تحلية مياه البحر.

وعلى هذا المستوى من التحليل فإنه يمكن ملاحظة أن الموارد المائية الممكن حشدها وتعبئتها في الجزائر لا تتجاوز 12.7 مليار م^3 سنويا (7.5 مليار م^3 من المياه السطحية يمكن حشدها عن طريق

السدود المقامة والمتوقع انجازها، و 2 مليار م^3 من المياه الجوفية يمكن استغلالها وحشدها في الشمال و 5 مليار م^3 من المياه الجوفية يمكن استغلالها وحشدها في الجنوب)، وهي كمية تسمح بالحصول على حجم سنوي من المياه يقدر ب (361.82 م^3 لكل مواطن) في جميع الاستعمالات (المنزلي، الزراعي والصناعي). وهذا الرقم يعتبر مؤشر يدل على وجود نقص شديد في المياه يعرقل التنمية في البلد. وبالتالي فإن استخدام المياه غير التقليدية أمر لا مفر منه ومن الضروري استغلال المياه بطريقة عقلانية ورشيدة.[1]

ب/ الموارد غير التقليدية: تعتبر هذه الموارد مكملة للموارد التقليدية وتكتسب أهمية كبيرة مع تزايد الطلب على المياه، وازدياد الضغط على الموارد التقليدية.

✓ **تحلية مياه البحر**[*]: ترجع البدايات الأولى لصناعة التحلية في الجزائر إلى ستينيات القرن العشرين، ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها تحلية المياه في الجزائر في النقاط التالية:

- سنة 1964: شهدت هذه السنة إنشاء أول محطة (وحدة صغيرة) لتحلية مياه البحر على الساحل الغربي لمدينة أرزيو وهران بطاقة إنتاج تعادل 573 م^3/يوم. وأنشئت من قبل الشركة الفرنسية Veolia Sidem وكان الغرض الأساسي من إنشاءها هو تلبية احتياجات المنطقة الصناعية. ودخلت حيز الخدمة سنة 1965 باعتماد تقنية التبخير متعدد التأثير MED.

[1] فراح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص(173،175).

[*] 65% من الطاقة الإنتاجية الإجمالية العالمية لوحدات التحلية في العالم توجد بالدول العربية وهناك أربعة دول عربية تحتل المراكز الأولى في العالم وهي على الترتيب: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا

- سنة 1969: شهدت هذه السنة إنشاء ثاني وحدة لتحلية مياه البحر، واحتضنتها أيضا مدينة أرزيو وهران بطاقة إنتاج يومي تعادل 3000 م^3 وأنشئت من قبل شركة Weir Tchna.
- بعدها تلتها عملية إنشاء محطات تحلية صغيرة الحجم بتقنيات التقطير الومضي، التضاغط البخاري لماء البحر، وباستخدام الديلزة الكهربائية والتناضخ العكسي للمياه قليلة الملوحة (مياه الآبار).
- سنة 1994: تم إنشاء وحدة للتحلية تعمل بتقنية التناضخ العكسي في ولاية مستغانم، بطاقة إنتاج تعادل 5200 م^3/يوم وكان الغرض من إنشائها هو تلبية متطلبات صناعة الورق من المياه.
- سنة 1996: تم إنشاء وحدة للتحلية بمدينة عنابة تعمل بتقنية التناضخ العكسي بطاقة إنتاج تعادل 5.184 م^3/يوم وتم الاعتماد عليها لتوفير احتياجات شركة أسميدال من المياه.
- سنة 2002: في إطار المخطط الاستعجالي وبإشراف الحكومة تم إنشاء 21 محطة تناضخ عكسي لتحلية مياه البحر، وقدرت الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات مجتمعة 57.500 م^3/يوم كانت موزعة بين الشريك الجزائري والشريك الألماني.

- سنة 2005: شهد تدشين أول محطة كبرى لتحلية مياه البحر من قبل رئيس الدولة، وهي محطة كهرامة بمدينة أرزيو وهران بطاقة إنتاج تعادل 88.6 $\times 10^3$ م^3، ومثل التدشين أنذاك المرحلة الأولى لبرنامج طموح لإنجاز 13 محطة كبرى لتحلية مياه البحر بسعة إنتاج إجمالي 2.31 مليون م^3/يوم ما يعادل 843 مليون م^3/سنة.[1]

وقد عرفت تقنية تحلية مياه البحر في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا بالجزائر، وذلك بفضل تنمية مختلف الإجراءات المتعلقة بهذه العملية. مع وجود عوامل محفزة متمثلة في الشريط الساحلي الذي يزيد عن 1200 كلم وبالتالي توفر مياه البحر غير القابلة للنضوب.[2]

وتنقسم تقنيات التحلية عموما إلى قسمين رئيسيين: التقنيات الغشائية [التناضخ العكسي (RO)، الديلزة الكهربائية (ED)] والتقنيات الحرارية [(التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF) والتبخير متعدد التأثير (MED) والتضاغط البخار (VC)]. وهناك تقنيات جديدة لكنها تعتمد على نفس مبدأ عمل هذه التقنيات.

وفي الجزائر تعتمد تقنية RO في أغلب محطات التحلية باستثناء محطة واحدة تعتمد على تقنية MSF:

[1] كمال بوعظم، أمال ينون، تحلية مياه البحر في الجزائر: بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005-2015)، مجلة اللباحث، عدد 2016/16 من الموقع الالكتروني: https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/elbahithimages/BAHIN16/A1629.pdf تم الإطلاع عليه يوم 2017/04/24 على الساعة 14:00

[2] بن عيسى بشير، **اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر المشاكل والحلول**، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص(113).

- **التناضح العكسي RO**: تعتمد تقنية التناضح العكسي على الظاهرة الطبيعية المعروفة بالخاصية الأسموزية، وهي عملية انتقال المياه العذبة من المحلول الملحي الأقل تركيز إلى المحلول الملحي الأعلى تركيز من خلال أغشية شبه نفاذية مما يسبب فرق ضغط في جانبي الغشاء يسمى الضغط الأسموزي. فعند بذل ضغط على المحلول الملحي يفوق الضغط الأسموزي، تبدأ المياه العذبة بالتدفق من المحلول الملحي إلى الجهة المقابلة من الغشاء.
- **التبخير الومضي متعدد المراحل MSF**: تعتمد هذه التقنية على عملية التبخير الومضي أي يلزم تسخين الماء الصالح إلى درجة حرارة أعلى من درجة الغليان (عند ضغط معين) ثم فجأة يضخ الماء المالح الساخن إلى غرفة عند ضغط أقل من ضغط الغليان، فيحدث التبخر الفجائي (الومضي) ويتكون البخار والذي يتم تكثيفه ليصبح الماء المنتج.

ويوجد في الجزائر محطات تحلية صغيرة الحجم وأخرى كبيرة الحجم:

– محطات التحلية صغيرة الحجم (2000–5500) م^3/اليوم: في إطار المخطط الاستعجالي لعام 2002 أنجزت 21 محطة لتحلية مياه البحر (تتراوح طاقة المحطة بين 2000–5500 م^3/يوم) بطاقة إجمالية تقدر ب 57500 م^3/يوم، أي ما يعادل 20.98 مليون م^3/سنة. وقد تم إنشاء هذه المحطات من طرف شركتين:

- ✓ شركة LINDE-KCA الألمانية: 08 محطات بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر ب 22500 م^3/يوم أي ما يعادل 08.21 مليون م^3/سنة.
- ✓ شركة Hydro-Traitement الجزائرية: 13 محطة بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر ب 35000 م^3/يوم أي ما يعادل 12.77 مليون م^3/سنة.

وقد توقفت أغلب المحطات الصغيرة عن الخدمة باستثناء عدد قليل جدا (3محطات) تم إعادة تحويلها لولايات أخرى في إطار دعم قدرات التزود بمياه الشرب خاصة في المراكز الحضرية، ويرجع ذلك لدخول محطات التحلية الكبيرة للخدمة والتي تمتاز بسعتها الإنتاجية المرتفعة وتكلفتها المنخفضة مقارنة بالمحطات الصغيرة.[1] وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] كمال بوعظم، أمال ينون، مرجع سبق ذكره، ص (325).

الجدول رقم(26): محطات تحلية مياه البحر صغيرة الحجم

المحطة	الولاية	السعة ($م^3$/يوم)	الملاحظة
غزوات 1	تلمسان	2500	متوقفة
غزوات 2	تلمسان	2500	متوقفة
بوزجار	عين تموشنت	5000	متوقفة
شط الورد	عين تموشنت	5000	متوقفة
بوسفر	وهران	5500	في الخدمة
الكثبان	وهران	5000	في الخدمة
تنس	الشلف	5000	متوقفة
بوسماعيل	تيبازة	5000	متوقفة
زرالدة	الجزائر	5000	متوقفة
عين البنيان	الجزائر	5000	متوقفة
شط النخيل	الجزائر	2500	في الخدمة
تيقزيرت	تيزي وزو	2500	متوقفة
سكيكدة 1	سكيكدة	5000	متوقفة
سكيكدة 2	سكيكدة	2000	متوقفة
المجموع		57500	/

المصدر: كمال بوعظم، أمال ينون، مرجع سبق ذكره، ص (329).

- **محطات التحلية كبيرة الحجم بطاقة إنتاجية (88.6×10^3–500×10^3)م^3/يوم:**

تحصي الجزائر اليوم 10 محطات تحلية كبيرة الحجم في الخدمة (في انتظار بداية إنتاج محطة المقطع في وهران)، مقابل محطتين (الشط وواد السبت) لم ينطلق في إنجازها بعد. وتتراوح سعات هذه المحطات بين (88.6×10^3 –500×10^3)م^3/يوم. وقد أنفقت الجزائر مبالغ مالية كبيرة لإنشاء هذه المحطات وفق عقود الشراكة BOOT، أين يرجع فيها النصيب الأكبر للشريك الأجنبي بنسبة 51% باستثناء محطة كهرامة 95% للجزائر والحامة 70% للشريك الأجنبي.[1] كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): محطات التحلية الكبرى

اسم المحطة	طاقة الإنتاج (10^3/يوم)	رأس المال (مليون دولار)	دخول الخدمة	الشركاء
كهرامة – وهران–	88.6	401	أوت 2005	- Black & Veatch (Afrique du sud): 05% - Algerian Energy company: 95%
الحامة –	200	258	فيفري 2008	- GE Ionics (Etat-unis):

[1] كمال بوعظم، أمال ينون، مرجع سبق ذكره، ص (325).

الجزائر-				70% - Algerian Energy company: 30%
سكيكدة	مارس 2009	136.1	100	- Geida (Befesa/Sadyt) Espagne: 51% - Algerian Energy company: 49%
بني صاف – عين تموشنت-	ديسمبر 2009	239.9	200	- Geid/Cobra (Espagne): 51% - Algerian Energy company: 49%
سوق الثلاثاء –تلمسان-	ماي 2011	251.1	200	- Malakoff&Hyflux (Malaisie/Singapour): 51% - Algerian Energy company: 49%
فوكة –تيبازة-	جويلية 2011	180.5	120	Acciona/SNC Lavalin (Espagne&Canada): 51% - Algerian Energy

company: 49%				
- Inima/Aqualia (Espagne): 51% - Algerian Energy company: 49%	سبتمبر 2011	227.1	200	مستغانم
- Inima/Aqualia (Espagne): 51% - Algerian Energy company: 49%	أوت 2012	138	100	كاب جنات –بومرداس–
- Hyflux Group (Espagne): 51% - Algerian Energy company: 49%	في انتظار تسليم الماء المحلي	491.9	500	المقطع – وهران–
- Befesa Agua (Espagne): 51% - Algerian Energy company: 49%	جويلية 2015	263.9	200	تنس – الشلف–
- Geida (Befesa/Sadyt)	جويلية	291.3	200	حنين –

تلمسان-			2012	Espagne: 51% - Algerian Energy company: 49%
واد السبت – تيبازة-	100	لم ينطلق في إنجازها بعد		
الشط – الطارف-	100			

المصدر: كمال بوعظم، أمال ينون، مرجع سبق ذكره، ص (330).

✓ **إعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة:** انتقلت الطاقات الوطنية الخاصة بمعالجة المياه المستعملة القذرة من 90 مليون م^3 سنة 1999 إلى 270 مليون م^3 سنة 2005، وأصبحت تقدر ب 350 مليون قيد الإنجاز.

وبخصوص محطات التطهير المستغلة سنة 2008 فإنها قدرت ب 67 محطة موزعة على 25 ولاية ساهمت في تطهير ومعالجة حوالي 275 مليون م^3 من المياه القذرة، يعاد استعمالها في سقي المساحات المزروعة. وينبغي الوصول مستقبلا إلى معالجة 750 مليون م^3/سنة وهو الحجم الحالي من المياه المستعملة القذرة المرمية في الجزائر، وهي كمية تفوق الطاقة الاستيعابية لأكثر من 7 سدود من الحجم الكبير بسعة 100 مليون م^3.

وفيما يخص تسيير وتشغيل محطات تصفية ومعالجة المياه القذرة، فلقد أصبح من صلاحيات الديوان الوطني للتطهير ONA الذي تم إسناده بالقوانين والتنظيمات التي تساعد على أداء مهامه، وتخصص له ميزانية للتكفل بهذه المحطات. عكس ما كان معمول به سابقا عندما كان تسيير هذه المحطات على عاتق الجماعات المحلية التي لم تكن تملك الميزانية الكافية لتشغيل وتسيير المحطات.

- ✓ **معالجة الماء الأجاج**[*]: توجد العديد من محطات معالجة الماء الأجاج في الجنوب بطاقة إنتاجية ضعيفة تقدر بين 100 إلى 200 م^3/يوم، وتستغل من طرف الجماعات المحلية وسوناطراك. وتعتبر حاليا محطة بريدعة الموجودة بولاية وهران أكبر محطة لمعالجة الماء الأجاج دخلت في الخدمة سنة 2006 بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر ب 34000 م^3/يوم، وبلغ الحجم المعالج والمعبأ في هذه المحطة سنة 2006 ما مقداره 20000 م^3/يوم ليرتفع إلى 27000 م^3/يوم سنة 2007.

ولقد سطرت وزارة الموارد المائية برنامجا لبناء 11 محطة لمعالجة الماء الأجاج قبل نهاية 2009 عشرة منها بولاية ورقلة وواحدة بولاية الواد. وتبلغ الطاقة الإنتاجية الكلية لهذه المحطات الجديدة ما مقداره 142000 م^3/يوم أي ما يعادل 51.83 مليون م^3/سنة.[1]

[*] الماء الأجاج هو الماء المر أو شبه المالح الذي لا يطاق شربه.

[1] فواح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص (179،180).

1-2/ استخدامات الموارد المائية في الجزائر: يوجد ثلاث استخدامات للموارد المائية في الجزائر تتمثل في:

أ/ **القطاع المنزلي:** بلغت كمية المخزون الوطني للماء الشروب خلال سنة 2009 حوالي 3 ملايير و 500 مليون م^3، ووصل عدد السكان في ذات السنة حوالي 35100000 نسمة،كما انتقلت نسبة توصيل السكان بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب من 78% سنة 1999 إلى 93% سنة 2008. وبالتالي فإن معدل الاستهلاك اليومي للفرد الجزائري من المياه بلغ عام 1999 حوالي 123 لتر، ثم ارتفع إلى 165 لتر سنة 2008 ويقدر حاليا 169 لتر. هذا المعدل يعد من أعلى المعدلات مقارنة بدول أخرى كالهند أقل من 140 لتر، الصين أقل من 90 لتر. علما أن الهيئات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة قدرت بأن يكون الحد الأدنى للوفاء باحتياجات الفرد الرئيسية من المياه يوميا هو 20 لتر، وعند احتساب احتياجات الأفراد من المياه لأغراض الاستحمام وغسيل الملابس ترتفع العتبة الشخصية إلى 50 لتر يوميا. لا توجد تقديرات دقيقة لضياع أو تسرب المياه من شبكات التوزيع العمومية في الجزائر، لكن تتراوح نسبة تسرب المياه من شبكات التوزيع وقنوات النقل عموما بين 20% إلى 40% بل تصل أحيانا إلى 50% أي ما يقدر بحوالي 400 ألف متر مكعب يوميا. أضف إلى ذلك إسراف المواطن في استهلاك مياه الشرب والتبذير الزائد في استخدامها.

ب/ القطاع الفلاحي: يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه، إذ يستهلك هذا القطاع وحده تقريبا ما بين 70% إلى 80% من موارد المياه العذبة في العالم، وما بين 85% و 95% من الموارد المائية المستغلة في الوطن العربي، وحوالي 50% من إجمالي الثروة المائية المتاحة في الجزائر. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى استعمال أساليب السقي القديمة أو التقليدية من قبل الفلاحين الجزائريين (كالري بالغمر والري بالأنابيب).[1]

ج/ القطاع الصناعي: تستعمل الجزائر المياه في استخراج كميات النفط والمركبات الصناعية الكبرى، والمجمعات والأقطاب الصناعية في المناطق الساحلية والقريبة من التجمعات السكانية المحاذية للمواقع المائية، مما أدى إلى تلوث البيئة بفعل المخلفات والنفايات الصناعية.

كما أن المياه المستعملة بالجزائر والتي تلفظ سنويا تقدر بأكثر من 220 مليون متر مكعب بسبب النفايات الصناعية، هذه الأخيرة ساهمت بشكل واضح في تلوث المياه وخاصة مثل تلوث سد بني بهدل، سد الأكحل، سد حمام غرور، وكذلك بالنسبة إلى أودية تافنة، سيبوس، الصومام والشلف.

وهناك أسباب ساهمت في تلوث المياه منها:

- غياب رقابة المؤسسات المكلفة بحماية وتطهير المياه.
- ندرة وغياب التمويل المالي الذي تسبب في تلويث المياه.

[1] محمد بلغالي،**الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي**، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات LRS-EAU، الجزائر، 2009، ص (2).

- عدم مساهمة المؤسسات المسببة للتلوث بإنشاء صندوق مهمته تصفية المياه الملوثة أو عدم تلويثها.[1]

2/ الهياكل المؤسساتية للموارد المائية في الجزائر:

لقد قامت الجزائر بتخصيص وزارة تعنى بالموارد المائية وهي وزارة الموارد المائية، حيث يوضح المرسوم التنفيذي 2000-324 المؤرخ في 25 أكتوبر 2000 صلاحيات وزير الموارد المائية، كما تبين المادتين 3 و 5 من المرسوم مهام الوزير وأهمها المتابعة المستمرة للموارد المائية كما وكيفا، وكذا السهر على الاستغلال الرشيد لهذه الموارد.

وفيما يلي سنذكر أهم المؤسسات المسؤولة عن إدارة وتسيير الموارد المائية وكذا مهامها ووظائفها المختلفة.

2-1/ وزارة الموارد المائية: تمثل أعلى مؤسسة في مجال الموارد المائية، وتبعا للتعديل الوزاري الأخير في 14 ماي 2015 أصبحت وزارة الموارد المائية تضم وزارة البيئة "وزارة الموارد المائية والبيئة"، حيث تنقسم الوزارة إلى مجموعة من المديريات، وهذه الأخيرة تنقسم إلى مديريات فرعية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] فريجة محمد هشام، **ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 15/14 ديسمبر 2014، (12،11).

الجدول رقم(28): تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية

الوزير		
رئيس الديوان	– ملحق بالديوان. – مكلفين بالدراسات والتخليص (يكلفون بإعداد نشاطات الوزير وتنظيمها).	
الأمانة العامة	– الأمين العام. – مدراء مكلفون بالدراسات.	
المفتشية العامة	مديرية الدراسات وتهيئات الري DEAH	– المديرية الفرعية للموارد المائية والسطحية. – المديرية الفرعية لتهيئات الري.
	مديرية حشد الموارد المائية DMRE	– المديرية الفرعية للاستغلال والمراقبة. – المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية السطحية. – المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية الجوفية. – المديرية الفرعية لحشد الموارد المائية التقليدية.
	مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب DAEP	– المديرية الفرعية للتنمية. – المديرية الفرعية لاقتصاد المياه. – المديرية الفرعية للامتياز وإصلاح الخدمة العمومية للمياه.

	مديرية التطهير وحماية البيئة DAPE	– المديرية الفرعية للتنمية. – المديرية الفرعية لتسيير التطهير ولحماية البيئة. – المديرية الفرعية للامتياز وإصلاح الخدمة العمومية للتطهير.
	مديرية الري الفلاحي DHA	– المديرية الفرعية للمساحات الكبرى. – المديرية الفرعية للري الصغير والمتوسط. – المديرية الفرعية لاستغلال وتنظيم الري الفلاحي.
	مديرية الميزانية والوسائل DBM	– المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة. – المديرية الفرعية للوسائل العامة والممتلكات.
	مديرية الموارد البشرية والتكوين والتعاون DRHFC	– المديرية الفرعية لتأمين الموارد البشرية. – المديرية الفرعية للتكوين وتحسين المستوى. – المديرية الفرعية للتعاون والبحث.
	مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية DPAE	– المديرية الفرعية لأشغال البرمجة. – المديرية الفرعية للتمويل. – المديرية الفرعية للدراسات الاقتصادية.

	مديرية التنظيم والتقاضي DRC		– المديرية الفرعية للتنظيم والدراسات القانونية. – المديرية الفرعية للتقاضي.
	المديرية العامة لوسائل الإنتاج DGMR	مديرية ترقية وتطوير وسائل الإنتاج DPDMR	– المديرية الفرعية لتنسيق وسائل الإنتاج. – المديرية الفرعية لتطوير وسائل الإنتاج.
		مديرية متابعة وتقييم وسائل الإنتاج DGMR	– المديرية الفرعية لتقييم وسائل الإنتاج. – المديرية الفرعية لمتابعة أنشطة أداة الإنتاجية الوطنية.
	مديرية أنظمة الإعلام الآلي والمعلومات DISI		– المديرية الفرعية لشبكات الإعلام الآلي. – المديرية الفرعية للتطوير وإدارة البيانات. – المديرية الفرعية للوثائق والأرشيف (المحفوظات).

المصدر: http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/31 على الساعة 14:00

2-2/ الشركة الجزائرية للمياه ADE: "الجزائرية للمياه" مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي

رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق ل 21 أفريل 2001. توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، ويوجد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر.

من مهام هذه المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية ضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني، من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها والتزويد بها، وكذا تحديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها.

2-3/ الديوان الوطني للتطهير ONA: "الديوان الوطني للتطهير" مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-102 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق ل 21 أفريل 2001. يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ويوجد مقره في مدينة الجزائر.

ويكلف الديوان في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني وتنفيذ السياسة الوطنية للتطهير بالتشاور مع الجماعات المحلية.

2-4/ وكالات الأحواض الهيدروغرافية ABH: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، فالقانون النموذجي المتعلق بها محدد في المراسيم التنفيذية المؤرخة في 26 أوت سنة 1996. وتوجد خمسة وكالات للأحواض الهيدروغرافية كما هو موضح في الشكل الموالي.

تكلف الوكالات بما يلي:

- ✓ تعد وتضبط المساحات المائية والتوازن المائي في الحوض الهيدروغرافي، وتجمع لهذا الغرض كل المعطيات الإحصائية والوثائق والمعلومات المتعلقة بالموارد المائية واقتطاع المياه واستهلاكها.
- ✓ تشارك في إعداد المخططات الرئيسية لتهيئة الموارد المائية و تعبئتها و تخصيصها التي تبادر بها الأجهزة المؤهلة لهذا الغرض و تتابع تنفيذها.
- ✓ تبدي رأيها التقني في كل طلب رخصة لاستعمال الموارد المائية التابعة للأملاك العمومية المائية، يقدم حسب الشروط التي يحددها التشريع و التنظيم المعمول بهما.
- ✓ تعد و تقترح مخططات توزيع الموارد المائية المعبأة في المنشآت الكبرى، و المنظومات المائية بين مختلف المرتفقين.
- ✓ تشارك في عمليات رقابة حالة تلوث الموارد المائية، و تحديد المواصفات التقنية المتعلقة بنفايات المياه المستعلمة والمرتبطة بترتيبات تطهيرها.
- ✓ تقوم بجميع أعمال إعلام المرتفقين في مستوى العائلات و الصناعيين و الزراعيين و توعيتهم بضرورة ترقية الاستعمال الرشيد للموارد المائية و حمايتها.[1]

[1] http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm consulté le 31/05/2017 à 14 :00

الشكل رقم(10): وكالات الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر

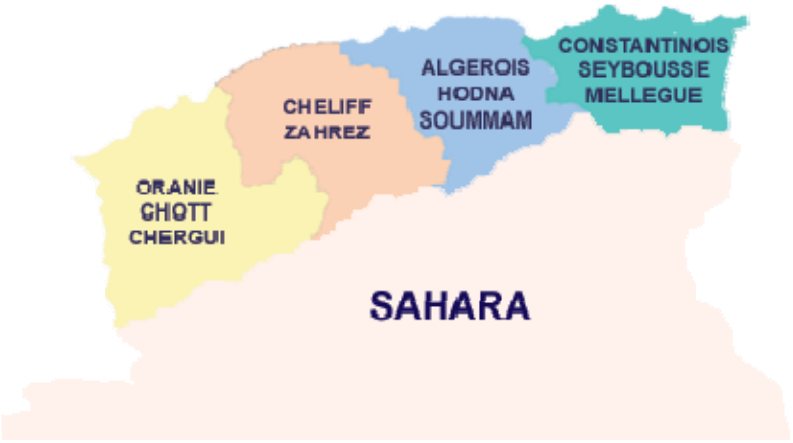

المصدر: http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm تم الإطلاع عليه يوم 2017/05/31 على الساعة 14:00

2-5/ الوكالة الوطنية للموارد المائية ANRH: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري واختصاص علمي وتقني، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. نشأت وفقا للمرسوم رقم 81-167 المؤرخ في 25 يوليو 1981 توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالري، ويوجد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر.

تكلف الوكالة بمهمة أساسية تتمثل في تطبيق برامج جرد الموارد المائية والأراضي القابلة للري في البلاد، وذلك وفقا لأهداف المخطط الوطني للتنمية وتبعا للشروط التي تحددها السلطة الوصية.

وتكلف الوكالة, في ميدان المياه الجوفية بما يأتي:

- ✓ تحصي موارد المياه الجوفية في البلاد.
- ✓ تصمم و تركب و تسير شبكات مراقبة طبقات المياه الجوفية.

- ✓ تضع الخرائط الخاصة بعلم الينابيع و الموارد الجوفية.
- ✓ تضبط حصيلة موارد المياه الجوفية باستمرارية و مدى استخدامها.
- ✓ تسهر على حفظ موارد المياه الجوفية كيفا وكما.

كما تكلف الوكالة أيضا في ميدان المياه السطحية بما يأتي :

- ✓ تصمم وتركب وتسير الشبكة الوطنية لعلم المناخ المائي المخصصة لإعداد الحصيلة الوطنية للمياه.
- ✓ تعالج معطيات علم المناخ المائي، و تصوغها و تدرجها في محفوظات و تنشرها.
- ✓ تقوم بالدراسات المنهجية العامة فيما يتعلق بأنظمة علم المناخ المائي قصد جرد موارد المياه السطحية.
- ✓ تدرس الظواهر المائية في الأحواض التجريبية, كالانجراف و السيلان و التسرب و تبخر المياه.
- ✓ تقيم شبكة تراقب توقع الفيضانات و يسيرها[1].

2-6/ الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ANBT: يعدل القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود، المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، المنشأة بموجب المرسوم رقم 85-163 المؤرخ في 11 يونيو 1985، في طبيعتها القانونية إلى مؤسسة عمومية ذات

[1] http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm consulté le 31/05/2017 à 14 :00

طابع صناعي وتجاري تسمى "الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ويحدد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر.

تكلف المؤسسة بإنتاج الماء وتوفيره للمؤسسات ووكالات البلدية المكلفة بتوزيعه وبضمان التكفل بنشطات تسيير المنشآت المستغلة واستغلالها وصيانتها في إطار حشد الموارد المائية السطحية وتحويلها. وبهذه الصفة تكلف المؤسسة بما يأتي:

- ✓ تزويد مؤسسات التوزيع بالماء ووكالات البلدية وفقا لاتفاقيات تبرم بينهما في إطار برامج توزيع تحدد بقرار من الوزير المكلف بالموارد المائية.
- ✓ القيام بكل التدخلات الخاصة بالفحص والمراقبة التقنية وضمان مراقبة منشآت حشد وتحويل الموارد المائية المستغلة وصيانتها ونزع الأوحال منها وإصلاحها، حسب تعليمات ومقاييس الاستغلال.
- ✓ السهر على تطبيق تسعيرة الماء على المؤسسات المكلفة بتوزيع الماء الشروب والصناعي والفلاحي وعلى تلك المكلفة بإنتاج الطاقة الكهربائية وكذا على وكالات البلدية.
- ✓ دراسة أو التكليف بدراسة وتطوير أنظمة حماية المنشآت المستغلة وصيانتها والتدخل فيها.

- ✓ ضبط حالة مخزون الماء الممكن استغلاله واعتماد التدابير الدورية لمراقبة نوعية المياه،

في إطار تسيير الموارد المائية المكلفة بها.

2-7/ دواوين مساحات الري OPI: تعد مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يمكن أن يحدث في أي منطقة ري دواوين لمساحات الري. يحدد مرسوم إحداث كل ديوان مقره والجهة الوصية عليه والمهام الخاصة التي تحتمل أن يضطلع بها، توضع المؤسسات تحت وصاية الوزير المكلف بالري الفلاحي.

يكلف ديوان مساحات الري بما يأتي:

- ✓ تسيير الموارد المائية الموجودة والمخصصة للمساحات المسقية.
- ✓ تسيير شبكات السقي واستغلالها وصيانتها.
- ✓ تسيير شبكات تطهير المياه وصرفها وشبكات الممرات وارتفاقات الوصول واستغلالها وصيانتها.
- ✓ ضمان سير السقي داخل المساحة.
- ✓ تطوير أعمال الإسناد عند الإنتاج.
- ✓ وضع صور لمحطات الإنذار الخاصة بالسقي وإعدادها وتنفيذها.

- ✓ إنجاز الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية وكذا كل الأعمال المتعلقة بهدفه لصالحه أو لصالح الغير.[1]

2-8/ الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID سابقا AGID: الوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية وتسييرها للسقي وصرف المياه AGID أصبحت حاليا الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، نشأت الوكالة وفقا للمرسوم رقم 87-181 المؤرخ في 23 ذي الحجة 1407 الموافق ل 18 أوت 1987. توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالري، ويحدد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر.

تكلف الوكالة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يلي:

- ✓ المبادرة بأعمال تصور دراسة الهياكل الأساسية في الري لسقي الأراضي الزراعية، وصرف المياه وإنجاز تلك الهياكل وتسييرها.
- ✓ إعداد مقاييس التأسيس الأولى لتجهيزات الري الزراعي وتكاليفها، وإعداد مدونة المعطيات الاقتصادية التي تدخل في تسعيرة الماء المستعمل في الفلاحة.
- ✓ توجيه أعمال الهيئات صاحبة الامتياز على الشبكات القائمة في المساحات المسقية والإشراف عليها.

[1] http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm consulté le 31/05/2017 à 14 :00

- ✓ تطوير وسائل التصور والدراسة للتحكم في التقنيات المرتبطة بهدفها، ويمكنها أن تقوم بأي دراسة أو بحث لهما علاقة بميادين أعمالها.
- ✓ تسهر الوكالة على المحافظة على مورد الماء كيفا وكما، بالتشاور مع الهيئات والمؤسسات المعنية.

2-9/ الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية AGIRE: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت المؤسسة وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-262 المؤرخ في 28 شعبان 1432 الموافق ل 30 يوليو 2011، توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ويحدد مقرها بمدينة الجزائر، ويمكن تحويله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم بناءا على اقتراح من الوزير الوصي.

وفي إطار السياسة الوطنية للتنمية تكلف الوكالة على المستوى الوطني بإنجاز كل الأعمال التي تهدف إلى ضمان تسيير مدمج للموارد المائية. وفي هذا الإطار تكلف الوكالة بما يلي:

- ✓ إنجاز كل التحقيقات والدراسات والبحوث المرتبطة بتطوير التسيير المدمج للموارد المائية.
- ✓ تطوير وتنسيق نظام التسيير المدمج للإعلام حول الماء على المستوى الوطني.
- ✓ المساهمة في إعداد وتقييم وتحيين مخططات التنمية القطاعية على المدى المتوسط والبعيد على المستوى الوطني.

✓ المساهمة في تسيير عمليات التحفيز على اقتصاد المياه، والحفاظ على نوعية الموارد المائية.[1]

3/ إستراتيجية التنمية في مجال الموارد المائية: تهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة تعبئة الموارد المائية في أشكالها التقليدية وغير التقليدية وذلك لضمان تغطية الاحتياجات المنزلية والصناعية والفلاحية من المياه، وإعادة تأهيل وتطوير الهياكل القاعدية لنقل مياه الشرب وتوزيعها لتقليص الخسائر وتحسين نوعية الخدمة، وكذا إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لمرافق الصرف الصحي ومعالجة المياه القذرة وتصفيتها لإعادة استخدامها كمورد مائي محدود، وتحديث وتوسيع المناطق المسقية لدعم إستراتيجية الأمن الغذائي، ناهيك عن الإصلاح القانوني والمؤسساتي والتنظيمي لضمان تحكم أحسن للمياه وتحسين مؤشرات التسيير.

ولزيادة إمكانيات تعبئة ونقل موارد المياه فقد تم إطلاق المشاريع الكبرى أو أعيد بعثها إبتداءا من عام 2004 وذلك في جميع أنحاء الوطن وبشكل متوازن ويتعلق الأمر لا سيما بالمشاريع التالية:

- تهيئة سد بني هارون لتحسين وحماية تزويد أربعة ملايين نسمة في ستة ولايات (جيجل، أم البواقي، باتنة، قسنطينة، عين مليلة، خنشلة) بمياه الشرب وسقي 40000 هكتار في 4 محطات كبرى بدأ تشغيله في سبتمبر 2007.
- مركب مستغانم-أرزيو وهران لتأمين تزويد هذا الرواق بمياه الشرب بدأ تشغيله في أوائل 2009.

[1] http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm consulté le 31/05/2017 à 14 :00

- مركب سد تاقصبت تأمين تزويد الرواق تاقصبت–الجزائر العاصمة والرواق فريحة–عزازقة بماء الشرب تم تشغيله في فيفري 2007.[1]

ويسجل قطاع الموارد المائية للفترة (2010–2014) برنامجا لتحلية مياه البحر والذي يقتضي إنجاز 13 محطة وتهيئتها في المرحلة البعدية، من أجل تحقيق 26.2 مليون متر مكعب يوميا، ويعرف هذا المشروع الذي تمت مباشرته نسبة تقدم فعلية في الميدان.

أما بخصوص عمليات التطهير فقد تم الشروع في العديد من المشاريع لاسيما استعمال أنظمة التطهير ومكافحة صعود المياه بكل من ورقلة والوادي وكذا عمليات تهيئة وتطهير وحماية وادي ميزاب من الفيضانات وإنجاز 36 محطة تصفية و 40 بحيرة، فضلا عن أشغال تهيئة الري الفلاحي التي تمتد على مساحة 11600 هكتار.

ويرتقب في هذا الإطار إنجاز 19 سدا جديدا، والرفع من علو أربعة أخرى، من أجل التوصل إلى طاقة استغلال تصل إلى 1,9 مليار متر مكعب، وإنجاز 6 مشاريع كبرى للتحويل، و14 عملية لإيصال المياه الصالحة للشرب وإعادة تهيئة شبكة التزود بالماء الشروب ل22 مدينة، فضلا عن شبكات التطهير ل12 مدينة وبناء 44 محطة تصفية و42 بحيرة، من أجل التوصل إلى طاقة معالجة

[1] نور الدين حاروش، مرجع سبق ذكره، ص(69،70).

للمياه المستعملة تقدر ب2,1 مليار متر مكعب سنويا وكذا الأشغال الخاصة بتهيئة الري الزراعي على مساحة 60000 هكتار وإنجاز 174 من المماسك المائية[1].

المطلب الثالث: تسعيرة خدمات المياه في الجزائر

يخضع نظام التسعيرة الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من جانفي 2005 والمطبق حاليا لمنطق التسعيرة حسب المناطق الإقليمية الموافقة للأحواض الهيدروغرافية الخمسة المنتشرة عبر التراب الوطني، وحسب فئات المستعملين وأقساط استهلاك الماء وتنقسم التسعيرة العمومية الحالية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير إلى فئتين: فئة خاصة بالخدمات العمومية للتطهير، وأخرى خاصة بالخدمات العمومية للماء الشروب. وتختلف تسعيرة الخدمات الخاصة بهذه الفئتين حسب المناطق الجغرافية الموافقة للتقسيمات الإقليمية حسب الأحواض الهيدروغرافية، حيث تتغير الأسعار القاعدية الخاصة بخدمات التطهير من 2.10 دج/م^3 إلى 2.35 دج/م^3 دون الرسوم المطبقة على مختلف المناطق التسعيرية الإقليمية، بينما تتغير الأسعار القاعدية الخاصة بالخدمات العمومية للماء من 5.8 دج/م^3 إلى 6.30 دج/م^3 دون الرسوم المطبقة على مختلف المناطق التسعيرية الإقليمية[2] كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] http://www.djazairess.com/elmassa/36653 consulté le 05/06/2017 à 15 :00

[2] فراح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص(218).

الجدول رقم (29): الأسعار القاعدية للخدمات العمومية للتطهير والتزويد بالماء الشروب حسب المناطق التسعيرية الإقليمية إبتداءا من جانفي 2005.

المناطق التسعيرية	السعر القاعدي للخدمة العمومية للماء الشروب (دج/م^3)	السعر القاعدي للخدمة العمومية للتطهير (دج/م^3)	الولايات المغطاة
الجزائر	6.30	2.35	الجزائر، البليدة، المدية، تيبازة، بومرداس، تيزي وزو، البويرة، برج بوعريرج، المسيلة، بجاية، سطيف
وهران	6.30	2.35	وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس، سعيدة، النعامة، البيض
قسنطينة	6.30	2.35	قسنطينة، جيجل،

			ميلة، باتنة، خنشلة، بسكرة، عنابة، الطارف، سكيكدة، سوق أهراس، قالمة، تبسة، أم البواقي
شلف	6.10	2.20	شلف، عين الدفلة، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، الجلفة
ورقلة	5.80	2.10	ورقلة، الوادي، إليزي، الأغواط، غرداية، بشار، تندوف، أدرار، تمنراست

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المتعلق بالمياه المؤرخ في 9 جانفي 2005.

وتتضمن التسعيرة الحالية للخدمات العمومية للتزويد بالماء الشروب ما يلي:

- ✓ التكاليف المالية المتعلقة بالاستغلال والتي تتكون أساسا من:
  - o الأجور.

- معدات ولوازم إصلاح وصيانة المنشآت Les installations، التجهيزات، الشبكات ...
- مصاريف الطاقة الكهربائية.
- مواد معالجة الماء.

✓ تكاليف جزء من الاستثمار التي تتكون من: تكاليف تجديد وتطوير الهياكل والمنشآت المائية. وفيما يخص تكاليف استغلال وصيانة السدود تبقى على عاتق الدولة ولا تدمج في تسعيرة الماء الشروب.[1]

وتحدد أسعار الماء الشروب بجدول خاص بكل منطقة تسعيرية إقليمية، وتحسب على أساس ثمن الخدمة العمومية في التزويد بالماء الشروب وتوزيعها عبر مختلف فئات المستعملين وأجزاء استهلاك الماء وتضم فئات الاستعمال التالية: الأسر، الإدارات، الحرفيون، مصالح قطاع الخدمات، والوحدات الصناعية والسياحية.[2] كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] فراح رشيد، مرجع سبق ذكره، ص(220).

[2] http://www.elmouwatin.dz/?%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A consulté le 30/05/2017 à 16 :40

الجدول رقم(30): سلم تسعيرة الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير حسب الفئات والحصص.

فئات المستعملين	حجم الاستهلاك	معامل الضرب	سعر الوحدة المطبق (دج/م^3)
المنازل (العائلات)	القسم الأول: من 0 إلى 25 م^3/ثلاثي	1.0	1.0×السعر القاعدي
	القسم الثاني: من 26 إلى 55 م^3/ثلاثي	3.25	3.25×السعر القاعدي
	القسم الثالث: من 56 إلى 82 م^3/ثلاثي	5.50	5.50×السعر القاعدي
	القسم الرابع: أكثر من 82	6.50	6.50×السعر القاعدي
الإدارات العمومية، الحرفيون، التجارة، الخدمات	قسم وحيد	5.50	5.50×السعر القاعدي
الصناعة والسياحة	قسم وحيد	6.50	6.50×السعر القاعدي

المصدر: قانون 12/05 المؤرخ في 4 أوت 2005 من الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 2005، ص(5).

المطلب الرابع: مشاكل خدمات المياه في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من الدول تعاني من ندرة وقلة مصادر المياه، فضلا عن تأثير عوامل البيئة كالمناخ وعوامل الجفاف والتصحر والتلوث، جعلت من مشكل الماء يطرح نفسه أمام عجز السلطات العمومية في توفيره بصورة كافية في ظل ازدياد الطلب عن الماء الشروب من جهة، واحتياجات القطاع الاقتصادي من جهة أخرى وحتى تتحقق هذه الخدمة وفق شروط ومقاييس معروفة لابد من تجاوز بعض العراقيل منها:

- ✓ مشكل محدودية الموارد المائية.
- ✓ الجفاف، وتوحل السدود.
- ✓ عدم تصفية المياه المستعملة.
- ✓ عدم كفاية تسعيرة المياه.
- ✓ نقص كفاءة المسيرين، وانخفاض كفاءة استخدام المياه.[1]

[1] بوعزة عبد القادر، **واقع إستراتيجية تسيير الموارد المائية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول الماء ورهانات المستقبل، جامعة أدرار، أيام 21/19 نوفمبر 2006، ص(5).
أحمد بي، نصر رحال، **إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 8/7 نوفمبر 2008، ص (27).

المبحث الثاني: الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه في الجزائر

نتيجة للمشاكل التي يعاني منها قطاع المياه في الجزائر، قامت السلطات المسؤولة بهذا القطاع بإبرام عقود شراكة مع الشركات الخاصة لتسيير خدمات المياه والصرف الصحي والسهر على تحسينها وضمان نقل خبرتها للشركات العمومية، ويتم اختيار الشركات الخاصة بناءا على مناقصة دولية. وقد مست المؤسسات التالية:

المطلب الأول: شركة المياه والتطهير للطارف وعنابة SEATA

أبرمت هذه الشركة عقد تسيير مع مؤسسة Gelssenwasser الألمانية لمدة خمس سنوات و 6 أشهر ابتداءا من 2008، ولكن تم فسخ هذا العقد بسبب عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية لضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير على مدار 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية والتسييرية في ميدان المياه والتطهير.

المطلب الثاني: شركة المياه والتطهير لولاية وهران SEOR

أبرمت شركة سيور عقد تسيير مع المتعامل الاسباني أغبار منذ سنة 2008 من أجل القضاء على أزمة العطش الخانقة التي تعاني منها ولاية وهران، وتحسين وتطوير خدمات التطهير والصرف الصحي وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثالث: شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة SEACO

أبرمت هذه الشركة عقد تسيير بعد الإعلان عن مناقصة دولية مع مؤسسة مرسيليا الفرنسية، ودخل هذا العقد حيز التنفيذ بتاريخ 24 سبتمبر 2008 وفق مرحلتين مرحلة انتقالية لمدة ستة أشهر، ومرحلة عملية لمدة خمس سنوات، من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير لمدة 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية.[1] وتم تجديد العقد ب 3 أشهر ابتداءا من 3 أفريل إلى غاية 4 يوليو 2014 وخلال هذه الفترة الانتقالية سيضمن كل من مدير سياكو وإطارات فرنسية مهمة تسيير خدمات المياه وتقديم المساعدة التقنية.[2]

1/ مضمون عقد SEACO:

شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة SEACO هي شركة ذات أسهم تم إنشاؤها سنة 2006 باندماج الجزائرية للمياه ADE والديوان الوطني للتطهير ONA ويتمثل هدفها الأساسي في تسيير الخدمة العمومية للمياه والصرف الصحي بولاية قسنطينة.

[1] بوهلال فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص(12،13).

[2] http://www.kawalisse.com/ar/2014/04/12/%D9%82%D8%B3%D9%86%D8%B7%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%84/ consulté le 11/05/2017 à 15 :30

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تمت إقامة شراكة مع شركة خاصة هي Eaux de Marseille الفرنسية في صورة عقد إدارة، في أكتوبر 2008 ولمدة خمس سنوات ونصف. وتضمن العقد مجموعة من الأهداف كما يلي:

- التزويد بالمياه الصالحة للشرب لمدة 24 ساعة وباستمرارية ومعالجة التسربات.
- الرفع من عدد المشتركين، وحجم المياه المفوترة ورقم الأعمال.
- أهداف تتعلق بتجميع المياه المستعملة وأخرى تتعلق بالمعالجة.

ولبلوغ هذه الأهداف تركز إدارة الشركة على النقاط التالية:

- الإدارة الحديثة للموارد البشرية والاعتماد على برامج متخصصة للتكوين والتدريب.
- وضع حلول تقنية مبتكرة واحترام الإطار القانوني واللوائح البيئية.

2/ تقييم الشراكة لشركة SEACO:

سنتطرق إلى مختلف النتائج المحققة خلال فترة العقد.

2-1/ توسيع الشبكة:

لقد تم تجديد حوالي 140 كلم من شبكات التموين بمياه الشرب خلال الفترة 2009-2013، مع العلم أن طول شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب بلغ 1709 كلم، ووجود 57 محطة ضخ ومحطتين للمعالجة. وخلال سنة 2016 برمجت شركة سياكو عملية مراقبة وفحص لشبكات مياه الشرب والصرف الصحي وكذا إصلاح التسربات على مستوى عدة نقاط بوسط مدينة قسنطينة ممثلة

في الأحياء التالية: السويقة، القصبة، باب القنطرة، جبل الوحش، الزيادية وغيرها، وتدخل هذه العملية في إطار الإجراءات الوقائية التي تنتهجها شركة سياكو منذ أزيد من 5 سنوات لتجنب الأعطاب على مستوى شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.[1] مع وجود برنامج لإعادة تأهيل 1500 كلم خلال العشر سنوات القادمة.[2]

وفيما يخص عدد الزبائن فقد كان في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، ففي سنة 2009 بلغ عددهم 120000 وفي سنة 2013 بلغ العدد 180000 ووصل العدد إلى حوالي 186066 سنة 2014.

الجدول رقم(31): تطور عدد الزبائن 2009-2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الزبائن	120000	153649	157782	166736	180000	186066

المصدر: مديرية الزبائن لشركة سياكو

وفيما يخص عدد التوصيلات الجديدة فقد ارتفع من 430 سنة 2010 إلى 1488 سنة 2014. وقد تم تنصيب ورشات لمكافحة التوصيلات غير الشرعية التي يقوم بها المواطنون والتي تؤدي إلى ضياع كمية معتبرة من المياه.[3] كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-02-13-18-11-31/49985-2016-07-11-22-51-35 consulté le 11/05/2017 à 16 :00

[2] http://www.djazairess.com/alfadjr/264620 consulté le 11/05/2017 à 16 :00

[3] http://www.djazairess.com/akhersaa/96569 consulté le 12/05/2017 à 13 :00

الجدول رقم (32): عدد التوصيلات الجديدة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد التوصيلات الجديدة	430	1074	927	1156	1488

المصدر: المديرية التقنية لشركة سياكو

وفيما يخص تركيب العدادات الجديدة شهد ارتفاع ملحوظ خاصة خلال سنتي 2012 و 2013 (17645، 18000) على التوالي، ما ينعكس بالإيجاب على عملية تحديد حجم المياه المفوترة ومقارنتها بالحجم المنتج والموزع، وهو ما يسمح بتحديد حجم الفواقد. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(33): عدد العدادات الجديدة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد العدادات الجديدة	2068	7639	17645	18000	6424

المصدر: شركة سياكو

2-2 نوعية المياه: شركة سياكو تهدف للوصول إلى توزيع كميات مناسبة من المياه، بالإضافة إلى الحرص على أن تكون هذه المياه من نوعيات جيدة ومطابقة للمواصفات الصحية المطلوبة، ولتحقيق ذلك تقوم سياكو يوميا بإجراء نوعين من الاختبارات فيزيوكيميائية وبكتيرية، كما تقوم بإضافة الكلور على مستوى عدة نقاط من شبكة التوزيع.

وفي حالة اكتشاف عدم مطابقة كميات معينة من المياه للمواصفات يتم عزلها نهائيا.

والجدول التالي يبين عدد الاختبارات التي تم إجراؤها خلال الفترة 2003-2014.

الجدول رقم(34): تطور عدد الاختبارات لنوعية المياه

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2013	2014
اختبارات فيزيوكيميائية	487	2499	1316	747	903	628	3353	3677
اختبارات بكتيرية	338	674	455	436	587	693	3335	3699
إضافة الكلور	3978	9787	5505	7403	7044	4017	26200	29336

المصدر: بيانات من الجزائرية للمياه وسياكو.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الاختبارات بنوعيها وإضافة الكلور عرفا انخفاضا وتذبذب خلال الفترة 2003-2008 وذلك قبل عقد الشراكة، مقارنة بسنتي 2013،2014 التي عرفت ارتفاعات بنسب كبيرة. وهذا يدل على حرص شركة سياكو وفق مقتضيات الشراكة على ضمان جودة المياه ومطابقتها للسلامة العامة.

2-3/ التموين بالمياه الصالحة للشرب 24/24 سا:

قبل التعاقد (قبل 2008) كانت هناك حالات كثيرة لانقطاع التزويد بالمياه الصالحة للشرب، كما أن عملية التزويد كانت أغلبها بوتيرة يوم بيومين أو بثلاثة أيام، وبعد سنة 2008 تحسنت نوعا ما عملية التزويد تدريجيا إذ عرفت تغيرات ملحوظة ففي سنة 2009 التزويد يوميا كان بنسبة 46% والتزويد 24/24 سا بنسبة 31%، وفي سنة 2012 ارتفعت عملية التزويد بوتيرة 24/24 سا إلى 66% في حين انخفضت النسب الأخرى مثلا 9% ليوم بيومين. وفي سنة 2014 وصلت نسبة التزويد بالمياه 24/24 سا إلى 84%، و 8% يوميا، و 5% يوم بيومين، و 3% يوم بثلاثة أيام. ويرجع ذلك إلى زيادة كمية المياه المنتجة والموزعة. وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (35): تطور معدلات التزويد بالمياه

الوحدة: %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
24/24 سا	31	55	57	66	80	84
يوميا	46	18	27	20	10	8
يوم بيومين	14	17	10	9	6	5
يوم بثلاثة أيام	7	9	6	5	4	3

المصدر: مديرية الاستغلال والأشغال بشركة سياكو

كما ارتفع حجم مياه الشرب الموزعة من 23 مليون متر مكعب إلى 41 مليون متر مكعب خلال الفترة 2009_2014.[1]

2-4/ تسيير الزبائن:

تقوم شركة سياكو من خلال مديرية الزبائن على خدمة زبائنها وإدارة شؤونهم والاستماع لانشغالاتهم عن طريق 23 وكالة موزعة عبر كامل تراب الولاية، ومرتبطة بشبكة داخلية.

ولتقريب الإدارة من الزبون تم إنشاء مركز خدمة الزبائن في 8 مارس 2010، حيث يستقبل هذا المركز الاتصالات على مدار 12 سا يوميا كل أيام الأسبوع لتلقي شكاوى واستعلامات الزبائن، كما يتم الاتصال من المركز للزبائن لإعطاء المواعيد، الإشعار بحالات توقيف الخدمة، أو بدفع حقوق التوصيل بالشبكة ...

كما أن الشركة أصبحت تعمل وفق نظام Wat-erp وهو عبارة عن مجموعة من البرامج لإدارة شبكات توزيع المياه من الناحية التقنية والتجارية، فمن خلال هذا النظام يمكن معالجة الفواتير، تسريع معالجة الطلبات والشكاوى وبالتالي تجنيب الزبون الانتظار داخل الوكالة للاستعلام أو تسديد الفاتورة.

وفيما يخص قضية الشكاوى ومعالجتها فعددها يرتفع من سنة لأخرى، وهذه الشكاوى تتعلق بعدم استلام الفاتورة، التسربات، ضعف ضغط المياه، جودة المياه، واستفسارات حول الفاتورة ...، فقد

[1] https://ar-ar.facebook.com/ConstantineLaVilleDeMonEnfance/posts/487752324668752 consulté le 12/05/2017 à 15 :30

ارتفعت من 237 شكوى سنة 2008 إلى 19236 شكوى سنة 2014. ويرجع هذا الارتفاع لسبب تقريب الإدارة من الزبون ولا يعني بالضرورة تدني مستوى الخدمة. خاصة بعد إحداث رقم أخضر للاتصالات (3025) مما سهل عملية التواصل. وأيضا أكثر من نصف عدد الشكاوى تم معالجتها. فمتوسط مدة معالجة الشكاوى هو 14 يوم سنة 2014 فمثلا في سنة 2013 عدد الشكاوى الواردة بلغ 16799 عولج منها 8708.

وبالنسبة لطلبات تركيب العدادات أو التوصيل بالشبكة فقد تم تسجيل 14852 طلب خلال سنة 2014 تمت معالجة 10502 طلب بنسبة 70.71% وبلغ متوسط مدة المعالجة 25 يوم. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (36): عدد الشكاوى الواردة والمعالجة 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الشكاوى الواردة	237	1180	6870	15858	15308	16799	19236
الشكاوى المعالجة	197	777	5918	9412	7802	8708	12797

المصدر: مديرية العملاء لشركة سياكو

ولضمان تسيير الزبائن بكفاءة والحصول على الرضا تم توظيف 2000 عامل خلال الفترة 2009-2013.[1] وقد تجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج سنة 2013.[2]

2-5/ الصرف الصحي:

تقوم شركة سياكو بتجميع المياه المستعملة من خلال شبكة طولها 931 كلم، و 29294 بالوعة. كما تقوم بمعالجتها بواسطة محطة معالجة وحيدة على مستوى ولاية قسنطينة وهي محطة ابن زياد التي تبلغ قدرتها حوالي 69120 م^3/يوم.

وكمية المياه المعالجة تعرف بعض التذبذب من سنة لأخرى فقد ارتفعت خلال سنتي 2010 و 2011 بنسبة 67%، لتنخفض إلى 51% سنتي 2012 و 2013 وهذا بسبب وجود محطة معالجة وحيدة وبالتالي تزايد الضغط عليها. وهذا ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (37): حجم المياه المعالجة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم المياه المعالجة	9371	15650	21392	10418	8897

المصدر: شركة سياكو

[1] http://www.djazairess.com/alfadjr/264620 consulté le 30/05/2017 à 15 :00

[2] http://www.constantine-aps.dz/spip.php?article28467 consulté le 30/05/2017 à 15 :00

المطلب الرابع: شركة المياه والتطهير للجزائر SEAAL

وقعت شركة سيال عقد إدارة سنة 2006 لمدة خمس سنوات ونصف مع الشركة الفرنسية Suez Environnement قيمته 120 مليون أورو، لإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة ، فهي بذلك مكلفة بإنتاج المياه، نقلها، معالجتها، توزيعها وتخزينها. ولتقوية القدرات المحلية عن طريق نقل نوعي للخبرة.

وفي سنة 2011 تم تجديد العقد لمدة 5 سنوات بقيمة 107 مليون أورو وقد دخل العقد حيز التنفيذ بداية من شهر سبتمبر من نفس السنة. وقد أوكل لشركة سيال مهمة تسيير نفس القطاع بولاية تيبازة، وعليه فإن العقد الجديد سيسمح بالتكفل بتطوير وتحسين خدمات المياه والتطهير لولايتي الجزائر وتيبازة.[1] وعند انتهاء العقد سنة 2016 تم تمديده مرة أخرى بسنتين لغاية 2018.[2]

وشركة المياه والتطهير الجزائرية نشأت عن طريق مساهمة كل من الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير.

1/ أهداف عقد الشراكة:

- توفير مياه الشرب 24/24 سا والقضاء على التسربات.
- نقل الخبرة والتكنولوجيا من طرف إطارات الشركة الفرنسية.

[1] http://www.elmouwatin.dz/?%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87 consulté le 15/06/2017 à 00 :00

[2] http://aljazairalyoum.com/%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D9%84/ consulté le 15/06/2017 à 00 :00

- تحسين شبكة التطهير والصرف الصحي.
- رفع مردودية الشركة.
- تحسين نوعية الآبار والتركيبات والتوصيلات المتعلقة بالمياه والتطهير.
- إيجاد نوع من التسيير الزبوني الحديث والكفء لإرضاء الزبائن.

2/ الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة:

- شبكة المياه تبلغ مساحتها 4000 كلم.
- عدد الآبار 2015.
- 200 خزان مائي بقدرة استيعاب أزيد من 700000 $م^3$.
- 58 محطة ضخ.
- مؤسستين لمعالجة المياه السطحية.
- شبكة الصرف الصحي تمتد على مسافة 2700 كلم.
- يوجد 25 مركز رفع.
- 4 محطات للمعالجة.
- عدد الزبائن المشتركين 444520.
- 18 وكالة تجارية.
- عدد الموظفين 43265 عامل من بينهم 1038 إطار.

- من جانب شركة Suez environnement تمتلك 27 خبير بمهارات عالية وخبرات دولية في مجال تسيير قطاع المياه. مع توفر مجموعة من الآليات والوسائل ذات التكنولوجيا العالية منها مركز المراقبة الشاشية، تصميم ونمذجة المياه الجوفية.

3/ نتائج عقد الشراكة: حققت الشراكة بين سيال والشركة الفرنسية النتائج التالية:

3-1/ مياه الشرب :

- نسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب 24/24 ساعة تقدر ب 80% سنة 2009 بالجزائر العاصمة، بعد ما كانت تقدر ب 8% سنة 2006. وقد أصبحت مضمونة بنسبة 100% سنة 2016 .
- نوعية المياه جيدة وعذبة ومطابقة للمواصفات الدولية. فمعدل تصفية وتنقية المياه انتقل من 6% سنة 2006 إلى 53% سنة 2010.
- 100% من المطابقة البكتيرية.
- أكثر من 1500 معيار من المراقبة اليومية للمياه المنتجة والموزعة.
- المحافظة على المياه الجوفية لمنطقة المتيجة (اقتصاد بحوالي 11%).
- مشكل التسربات المائية تم القضاء عليه، فنسبة الضياع أو التسربات قدرت بحوالي 30% بعد ما كانت 60% سنة 2000 ويتم إصلاح 2000 تسرب شهريا.

3-3/ الزبائن:

- 89% من زبائن الشركة راضين عن الخدمات المقدمة فيما يخص مياه الشرب، و 88% فيما يخص التطهير والصرف الصحي.
- استرجاع 100000 مستهلك للمياه لم يكونو ضمن الشبكة الرسمية.
- الدفع الالكتروني لفواتير استهلاك المياه: إذ تم إبرام اتفاقية بين شركة المياه والتطهير بالجزائر العاصمة سيال وشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك ساتيم، لتكلف هذه الأخيرة بتطوير واستعمال الدفع الالكتروني بالجزائر لحوالي 680000 زبون لشركة سيال باستعمال بطاقة CIB الائتمانية. وعليه قامت سيال بإنشاء موقع الكتروني خاص بها، يمكن لزبائنها سواء بالجزائر العاصمة أو تيبازة الدخول للموقع بفضل رمز الكتروني موجود على فواتيرهم الورقية والقيام بالدفع من خلال استعمال بطاقتهم الائتمانية. وقد تم الانطلاق بها في مارس 2015.[1]

3-3/ نقل الخبرة والتكوين:

- تم تكوين الإطارات الجزائرية لتسيير القطاع بكفاءة، مع إدراج الوسائل الحديثة والتكنولوجيا. 6190 يوم من التكوين.

[1] http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150113/26281.html consulté le 15/06/2017 à 00 :00

المبحث الثالث: الشراكة العمومية الخاصة لخدمات المياه بوهران –سيور–أغبار–

لقد عاشت مدينة وهران مشاكل كبيرة في التزويد بالمياه الصالحة للشرب خصوصا في سنوات التسعينات، ولكن هذه الوضعية عرفت نوعا من التحسن خلال الفترة 2001-2007 من خلال مساهمة بعض وحدات تحلية مياه البحر. ولكن الاحتياجات المقدرة بحوالي 300000 م^3/يوميا كانت أكبر من المخصصات الفعلية والمقدرة ب 185000 م^3/يوميا. كما أن برنامج التوزيع لمعظم الأحياء كان في حدود يوم كل أربعة أيام أو أكثر.

وبإنشاء شركة سيور في أفريل 2008 تم توكيل عملية التسيير للشركة الاسبانية أغبار من خلال عقد طويل المدى تتكفل بموجبه شركة أغبار بإعداد برنامج كبير لتحويل المعارف والمهارات وعصرنة خدمات المياه والتطهير بضمان أفضل خدمة للمواطنين.[1] وفيما يلي سنتطرق إلى كل ما يتعلق بعقد الشراكة ما بين سيور وأغبار.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لشركة المياه والتطهير لوهران سيور

شركة سيور (شركة المياه والتطهير) هي شركة عمومية ذات طابع تجاري أنشأت في الفاتح من أفريل 2008 بمساهمة مشتركة بين الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير برأسمال اجتماعي

[1] معتصم دحو، مرجع سبق ذكره، ص(15).

3088100000,00 دينار أسندت إدارتها بعد مناقصة دولية للشركة الاسبانية أغبار AGBAR.[1] ويتم تنظيم سيور على النحو التالي:

1/ المستوى المركزي: يتكون من الإدارة العامة التي تحتوي على 8 مديريات و 4 أقسام وهي أمن الممتلكات، سلامة ونظافة البيئة، الاتصالات والعلاقات المؤسسية، والتدقيق الداخلي ومنسق المساعدة التقنية. وفيما يخص المديريات فتتمثل في:

أ/ مديرية التموين بمياه الشرب: مسؤولة عن إدارة إمدادات مياه الشرب في ولاية وهران ومراقبة شبكة نقل المياه من ولايات مستغانم وعين تموشنت.

ب/ مديرية الصرف الصحي: مسؤولة عن إدارة مياه الصرف الصحي في ولاية وهران.

ج/ مديرية التجارة: مسؤولة عن إدارة الأعمال التجارية وإدارة العملاء في كامل تراب ولاية وهران من خلال شبكة من الوكالات التجارية.

د/ المديرية التقنية: مسؤولة عن دراسة رصد وتنفيذ جميع المشاريع التي تقوم بها الشركة، والمتعلقة بتموين المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وأيضا توفير الدعم التقني والتكنولوجي للهياكل التنفيذية.

هـ/ مديرية الإدارة والمالية: مسؤولة عن تنفيذ عمليات التسيير المالي والمحاسبي للشركة وفقا لأحكام القانون.

[1] http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=49:typography&catid=25:presentation-seor&Itemid=143 consulté le 24/02/2017 à 19 :15

و/ المديرية اللوجيستية: مسؤولة عن الجزء اللوجيستي للشركة من تخطيط للأعمال ومختلف عمليات الشراء.

ز/ مديرية نظم المعلوماتية: مسؤولة عن إدارة الجانب المتعلق بنظم المعلومات للشركة الخاصة بأنظمة التشغيل، الصيانة والتطوير.

ر/ مديرية الموارد البشرية: تتولى إدارة وتنمية الإمكانيات البشرية، بالإضافة للتسيير الإداري للموظفين وفقا للأحكام القانونية.[1]

[1] مديرية الموارد البشرية لسيور بتاريخ 2017/03/19.

الشكل رقم (11): الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لشركة سيور

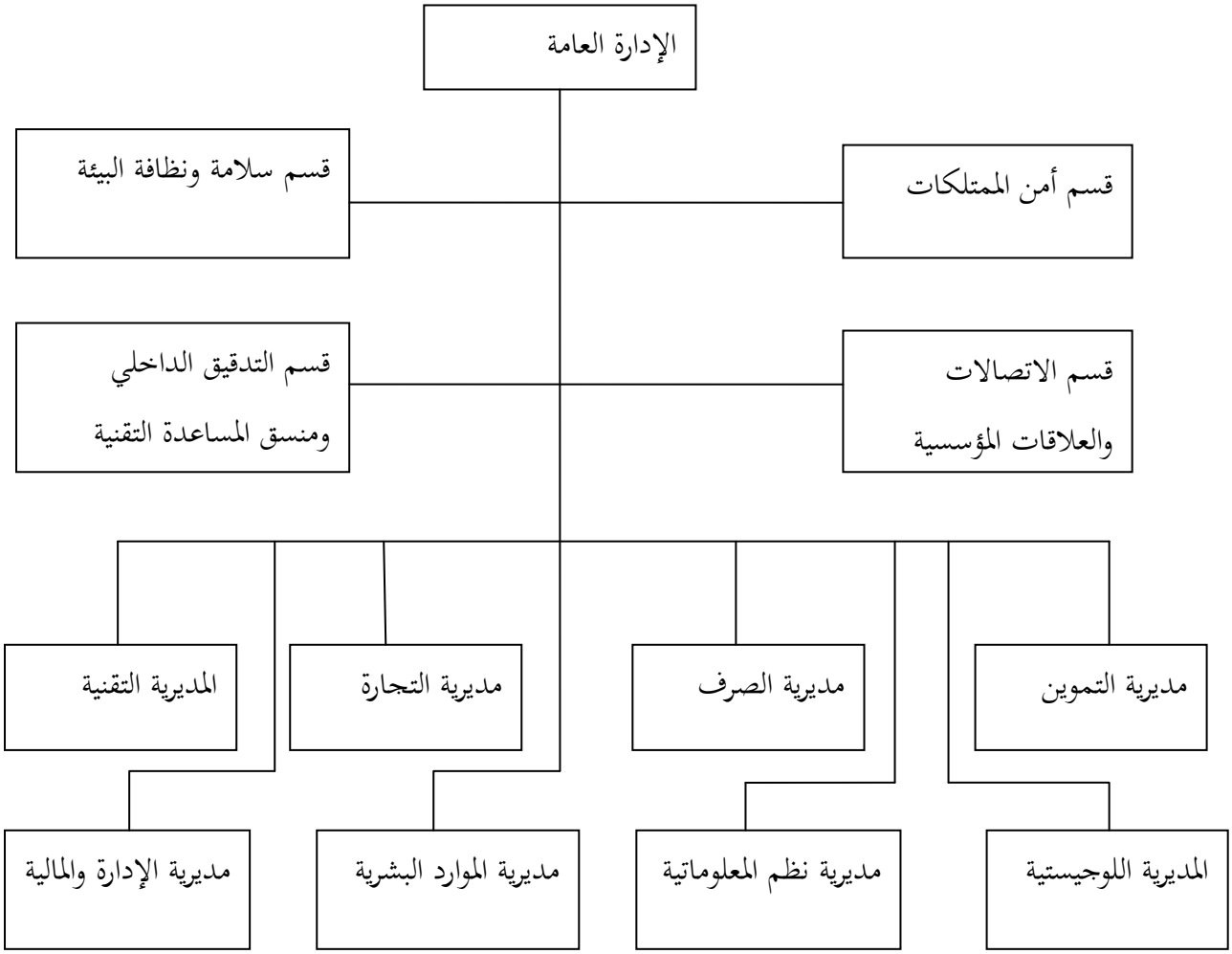

المصدر: مديرية الموارد البشرية لسيور بتاريخ 2017/03/19

2/ المستوى اللامركزي: يضم هذا المستوى تسع مراكز تشغيلية تغطي دوائر ولاية وهران فيما يخص إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي وهي كما يلي:

ا/ إدارة مركز وهران: يغطي عاصمة ولاية وهران.

ب/ إدارة مركز السانية: يغطي بلديات السانية، الكرمة وسيدي الشحمي. إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

ج/ إدارة مركز بئر الجير: يغطي بلديات بئر الجير، حاسي بن عقبة وحاسي بونيف إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

د/ إدارة مركز بوتلياليس: يغطي بلديات بوتلياليس، مسرغين وعين الكرمة إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

هـ/ إدارة مركز عين الترك: يغطي بلديات عين الترك، مرسى كبير، العنصر، وبوصفر إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

و/ إدارة مركز واد تليلات: يغطي بلديات واد تليلات، برية، طفراوي وبوفاطيس إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

ر/ إدارة مركز أرزيو: يغطي بلديتي أرزيو وسيدي بن يبقى إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

ز/ إدارة مركز قديل: يغطي بلديات قديل، بن فرحة وحاسي مفسوخ إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

ي/ إدارة مركز بطيوة: يغطي بلديات بطيوة، عين البية ومرسى الحجاج إضافة إلى تجمعات ثانوية ومناطق متفرقة.

هـ/ إدارة مركز إنتاج الغرب: يشمل خط إنتاج عين تموشنت، وهران بالإضافة إلى مركز تافنة ومحطة ضخ بوتليليس.

ك/ إدارة مركز إنتاج الشرق: تغطي سلسلة إنتاج مستغانم وهران شلف عين البيا.[1]

هذه المراكز تغطي جوانب تشغيلية بحتة وتنظم كما يلي:

- **مركز تشغيلي لتموين مياه الشرب:** مسؤول عن إدارة وتشغيل الشبكات العامة لتموين مياه الشرب وذلك بإعادة تأهيل الشبكة، إصلاح التسربات، ربط وتوصيل القنوات، ويغطي مناطق محددة (بلديات، أحياء ...).
- **مركز تشغيلي للتطهير (الصرف الصحي):** مسؤول عن إدارة وتسيير واستغلال شبكات الصرف الصحي، وذلك بإعادة تأهيل الشبكة، إصلاح التسربات، ربط وتوصيل القنوات، ويغطي مناطق محددة (بلديات، أحياء ...).
- **مركز تشغيلي تجاري:** مسؤول عن إدارة الزبائن فيما يخص التجديد، التغطية، استقبال الزبائن والتركيبات التقنية.

المراكز التجارية تنظم في شكل وكالات تجارية وهياكل تشغيلية (دوارات تجديد فنية وتقنية للزبائن).

[1] http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=62:organisation-de-lseor&catid=25:presentation-seor&Itemid=147 consulté le 16/08/2017 à 17 :30

- **خلية متابعة الأعمال**: مسؤولة على الأعمال الهيدروليكية المنجزة في إطار ميزانية المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: التعريف بالشريك الخاص أغبار Agbar

أغبار Agbar (Aguas de Barcelona) شركة إسبانية نشأت سنة 1867 وهي أحد فروع الشركة الفرنسية الأم Suez environnement يتواجد مقرها الاجتماعي بمدينة بارشلونة مقاطعة كاتالونيا باسبانيا تحتل المرتبة الأولى في السوق الإسبانية إذ تحتكر توفير خدمتي المياه والتطهير (توفر خدمات المياه ل 28 بلدية بمدينة برشلونة)، تسيطر شركة أغبار على نسبة 62% من حصة الخواص في السوق الاسبانية والتي تقدر ب 42%. حيث توفر خدمات المياه ل 25.6 مليون نسمة.

تبنت شركة أغبار سياسة التوسع خارج إسبانيا خاصة بعد تبني آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فاستثمرت الشركة في أكثر من 140 دولة كالأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، كوبا، المكسيك، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الجزائر، البيرو، والعديد من دول العالم بعائد سنوي يفوق 1.960 مليون دولار أمريكي.[2]

[1] مديرية الموارد البشرية لسيور بتاريخ 2017/03/19.

[2] http://www.agbar.es/en/area consulté le 16/08/2017 à 17 :30

الجدول رقم (38): إحصائيات حول شركة أغبار

النشأة	التواجد	عدد الزبائن	العائد المالي	عدد العمال
1867	24 بلد	25.6 مليون	1.960 مليون دولار أمريكي	10.932

المصدر: http://www.agbar.es/en/who-we-are تم الاطلاع عليه يوم 2017/08/16 على الساعة 18:00

المطلب الثالث: أساسيات الشراكة بين سيور وأغبار

من أجل القضاء على المشاكل التي يعاني منها مواطني ولاية وهران والمتعلقة بخدمات المياه والتطهير، كان لا بد من السلطات المعنية أن تبحث عن كل السبل المناسبة لذلك، باختيار الشريك الخاص بطريقة جيدة وعلى أساس الخبرة، التكنولوجيا والتجارب السابقة، وأيضا تحديد طبيعة عقد الشراكة.

1/ طبيعة عقد الشراكة ما بين سيور–أغبار:

يصنف عقد الشراكة بين سيور وأغبار ضمن عقود التسيير، حيث بلغت قيمة صفقة التعاقد 30 مليون أورو وقد تم اختيار شركة أغبار عن طريق الإعلان عن مناقصة وطنية ودولية.

وقد قسم العقد إلى مرحلتين: الأولى تدوم 6 أشهر لمعرفة وتشخيص النقائص والمشاكل من طرف الشريك الخاص أغبار، ووضع خطط عمل وإستراتيجيات مناسبة. والثانية مدتها 5 سنوات يتم فيها تنفيذ خطط العمل. حيث امتد عقد التسيير من 2008 إلى غاية يونيو 2014.[1]

[1] معلومات تم الحصول عليها من طرف المديرية التقنية لسيور يوم 22 مارس 2017.

وإبتداءا من أول أكتوبر سنة 2014 تم تحويل عقد التسيير إلى عقد ثاني بصيغة المساعدة التقنية، بموجبه يتم ضمان المساعدة التقنية حيث يقدم الطاقم الإسباني المساعدة والحلول في حال وجود مشكل تقني. فإطارات شركة أغبار لم يعودو مسؤولين عن تسيير شركة سيور، ولكنهم مساعدين تقنيين فقط والمشرف عن تسيير شركة سيور هم جزائريين 100%.[1]

2/ مهام وأهداف الشراكة بين سيور– أغبار: تتمثل فيما يلي:

- ✓ تأمين عملية التموين بالمياه الصالحة للشرب لمدة 24 ساعة ولكل مواطني ولاية وهران.
- ✓ توسيع شبكة التطهير بالولاية.
- ✓ العمل على تكوين الأفراد لأجل تسهيل عملية نقل التكنولوجيا.
- ✓ ضمان سياسة واضحة في مجال معالجة المياه المستعملة.[2]
- ✓ معالجة مشكل النقص الكبير في الموارد المائية المخصصة لولاية وهران والتي تقدر ب 140000 م^3/ يوم.
- ✓ تحسين جودة خدمات الزبائن وكذا طرق الاتصال، ومعالجة مشكل تراكم الديون للعائلات بطرقة فعالة.[3]
- ✓ اكتساب الهياكل والوسائل اللازمة.

[1] معلومات تم الحصول عليها من طرف مسؤول مديرية الموارد البشرية لشركة سيور يوم 22 مارس 2017.
[2] معتصم دحو، مرجع سبق ذكره، ص(15).
[3] معلومات تم الحصول عليها من شركة سيور يوم 29 مارس 2017.

✓ تحسين قدرات الموظفين من خلال التدريب.[1]

ولتحقيق أهداف الشراكة بين سيور وأغبار كان لابد من وضع خطة عمل جيدة وفق إستراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى، والتي يمكن اعتبارها كأهداف وسيطية:

2-1/ مياه الشرب:

- تمديد التموين بالمياه الصالحة للشرب 24/24 سا.
- تقسيم شبكة التوزيع قطاعيا.
- محاولة معرفة التسربات وفق تصميم مخطط ومنظم.
- استبدال العدادات.
- صيانة التجهيزات.
- توسيع مناطق التموين بالمياه الصالحة للشرب.
- مراقبة وتسيير شبكة التزويد عن بعد.

2-2/ التطهير والصرف الصحي:

- صيانة شبكة الصرف الصحي لولاية وهران.
- صيانة التجهيزات الميكانيكية.
- استغلال محطات تصفية المياه القذرة.

[1] http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=58:missions-valeurs-et-objectifs-de-la-societe&catid=25:presentation-seor&Itemid=144 Consulté le 24/02/2017 à 19:20.

- إنشاء المخطط الرئيسي لشبكة الصرف الصحي.

2-3/ تسيير الزبائن:

- تحديث خدمة الزبائن.
- تحسين خدمات الفوترة.
- معالجة مشكلة الديون ومحاولة تخفيضها.
- وضع مراكز استقبال للاتصالات.

2-4/ تكوين الموظفين:

- القيام بدورات تكوينية لجميع الموظفين من أجل تحسين المستوى.
- نقل الخبرات والتجارب وتحصيل المعارف من إطارات أغبار.

2-5/ تحديث تسيير الوسائل والتسيير المالي:

- إنشاء التسيير المالي والمحاسبي ومراقبة التسيير، وتطبيق المحاسبة التحليلية.
- تحسين تسيير المخزون بتطبيق وسائل جديدة، وتكييف الإجراءات الخاصة بقانون الصفقات.

المطلب الرابع: تقييم عقد الشراكة بين سيور وأغبار

ترتب عن عقد الشراكة بين سيور وأغبار ما يلي:

1/ مياه الشرب:

1-1/ التموين بالمياه الصالحة للشرب 24/24 سا:

من خلال الشراكة مع أغبار عمدت شركة سيور على تحسين طريقة توزيع مياه الشرب لمدة 24 ساعة وعلى مدار الأسبوع، بعدما كانت الوضعية مزرية قبل سنة 2008 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (39): برنامج توزيع مياه الشرب أوت 2008:

وتيرة التوزيع	النسبة	عدد السكان
يوميا	%4.5	64935
يوم بيوم	%52.05	671081
يوم بثلاثة أيام أو أكثر	%43.45	629983

المصدر:

http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=96:distribution-de-leau-a-oranConsulté le 01/09/2017 à 13:00

وبعد قيام شركة أغبار بتسيير خدمات المياه بوهران ارتفعت نسبة تزويد مياه الشرب يوميا 24/24 سا إلى 99.8% سنة 2016 كم هو مبين أدناه.

الجدول رقم (40): برنامج توزيع مياه الشرب لسنة 2016

وتيرة التوزيع	النسبة	عدد السكان
24/24 سا	%99.8	1654275
يوم بيومين	%0.2	3315

المصدر:

http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=96:distribution-de-leau-a-oranConsulté le 01/09/2017 à 13:00

الشكل رقم (12): وضعية توزيع مياه الشرب 24/24 سا في وهران ديسمبر 2012

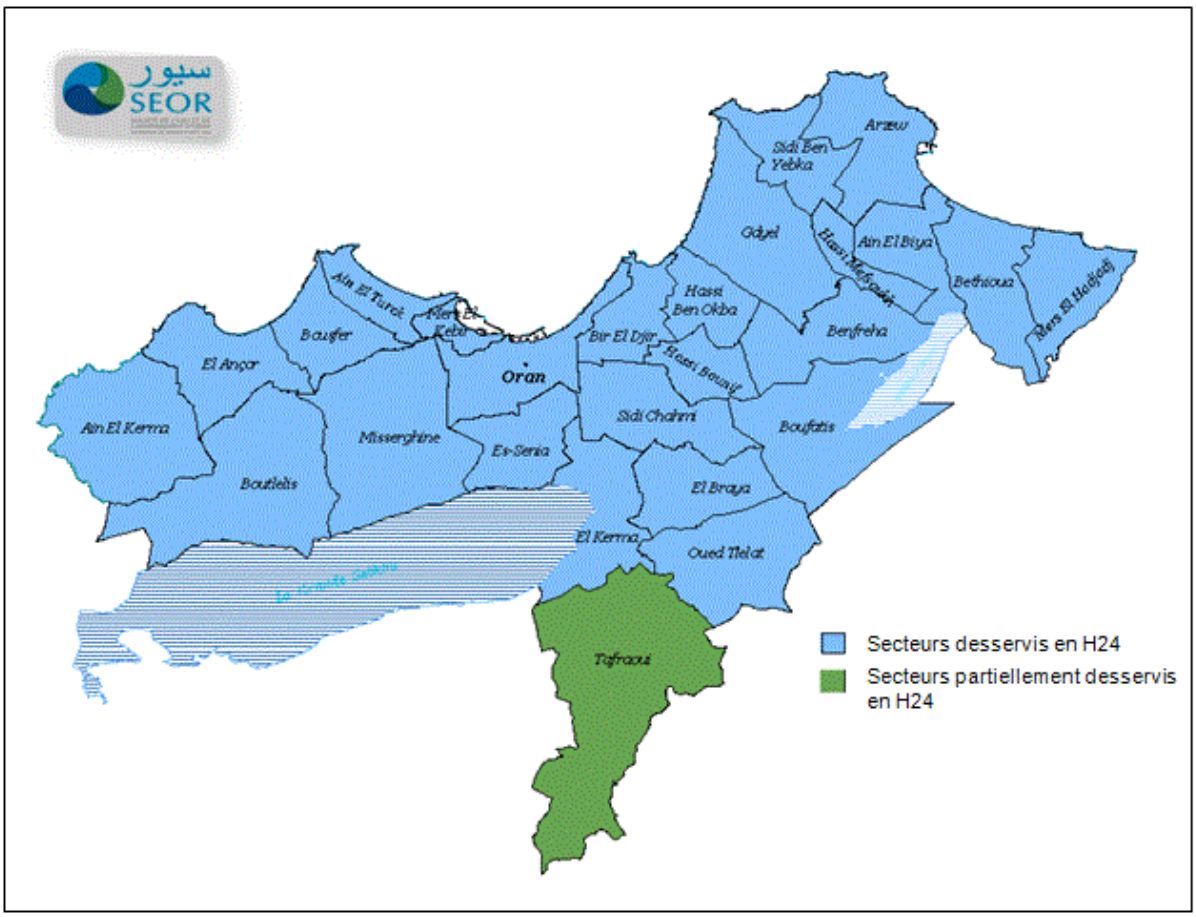

المصدر: لكحل الأمين، مرجع سبق ذكره، ص (147).

هذا التحسن في برنامج توزيع مياه الشرب كان تدريجي ونتيجة لكل المجهودات المبذولة في هذا الصدد وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (41): برنامج توزيع مياه الشرب بولاية وهران 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
24/24سا	%1	%67	%72	%83	%99.7	%99.7
يوميا	%35	%15	%13	%7	%0.3	%0.3
يوم بيومين أو أكثر	%64	%18	%15	%10	%0	%0

المصدر: شركة سيور.

وخلال سنة 2016 تنتظر شركة سيور ميزانية خاصة لتمويل 3 مشاريع هامة لا تزال عالقة، **أولها** يتمثل في قناة يبلغ قطرها 1000 ملم حيث تم إتمام الشطر الأول الخاص بها الذي يقدر طوله 9 كلم، أما الحصة المتبقية على مسافة 5 كلم فلا تزال تنتظر التمويل من طرف الوزارة الوصية، إذ يقدر المبلغ الذي يحتاجه المشروع 490 مليون دج، علما أن هذا المشروع يهدف إلى ضمان تزويد سكان ولاية وهران في حالة وقوع عطب بالجهة الشرقية أو الغربية.

أما **المشروع الثاني** فيتمثل في تأمين مدينة وهران بالمياه الصالحة للشرب من الغرب إلى الشرق على مسافة 50 كلم من خلال قناة يقدر قطرها ب 1600 ملم، بميزانية تمويل تقدر ب 955 مليون دج، وقد تم اختيار المؤسسة المكلفة بالأشغال إلا أن عدم التمويل حال دون الانطلاق في الأشغال.

و**المشروع الثالث** يتمثل في التحكم عن بعد في منشآت التطهير وذلك من خلال مراقبتها وتطهيرها، علما أن الملف موجود على مستوى لجنة الصفقات بولاية وهران، إلا أن هذا المشروع لن تنطلق الأشغال الخاصة به بسبب غياب التمويل منذ سنة 2015.[1]

1-2/ توسيع الشبكة:

من خلال الشراكة بين سيور وأغبار تم إعادة تهيئة 785 كلم من شبكة التوزيع أي حوالي 30% من الإجمالي المقدر ب 2674 كلم خلال فترة 2009-2013. كما تم إعادة تهيئة وسائل التخزين ومراقبتها وتنظيفها وصيانتها، كما تم ربط الخزانات بعضها ببعض لأجل ضمان استمرارية التوزيع.[2]

[1] http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/65557 consulté le 02/09/2017 à 18:00

[2] معتصم دحو، مرجع سبق ذكره، ص (16).

الجدول رقم (42): شبكات توزيع مياه الشرب المؤهلة للفترة 2009-2013

الوحدة: كلم

السنة	عدد شبكات توزيع مياه الشرب المؤهلة
2009	69
2010	121
2011	176
2012	199
2013	220
المجموع	785

المصدر: إحصائيات مديرية المكتب التقني لشركة سيور

فقد تم إعادة تهيئة شبكتي المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي المتواجدة بكل من دائرة واد تليلات، طافراوي وعين البية. هذا بالإضافة إلى ربط الأحياء الجديدة مثل تلك المتواجدة بمنطقة حاسي بن عقبة، قديل، كناستيل ووادي تليلات بشبكة المياه الصالحة للشرب مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الضغط وكمية التوزيع المطلوبة.

وقد أحصت شركة سيور خلال سنة 2015 نحو 13781 تسرب على مستوى التوصيلات الموجهة إلى المنازل، و 5472 عطب على مستوى الشبكات، ناهيك عن 13234 عملية إصلاح

التوصيلات. علما أن عدد العمليات التي تم من خلالها إصلاح الأعطاب على مستوى الشبكات بلغ 5319 عملية خلال نفس السنة. وللإشارة فإن طول شبكة المياه الصالحة للشرب التي تم إعادة تهيئتها يقدر ب 1010 كلم وهو يعادل نسبة 26%.[1]

1-3/ زيادة كمية المياه الموزعة:

لقد تحسنت الوضعية في مجال التموين بالمياه الصالحة للشرب، حيث تم استلام عدة مشاريع ترتب عنها زيادة حجم المياه الموزعة. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (43): حجم المياه الموزعة يوميا

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحجم ($م^3$/يوم)	185000	280033	300000	350000	350000	350000

المصدر: معلومات تم الحصول عليها من شركة سيور

كما أنه تم استرجاع مؤخرا كمية 7 آلاف متر مكعب يوميا من المياه بالمنطقة المسماة الفيراج التابعة إقليميا لعين البيضاء، وذلك بعد ترحيل أصحابها إلى سكنات لائقة، علما أن هذه المياه كانت مستغلة بطريقة غير شرعية من طرف هؤلاء السكان.

[1] http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/65557 consulté le 02/09/2017 à 00 :00

كما أن مشكل توزيع المياه بوهران أصبح يتلاشى بعد دخول مشروع محطة تحلية مياه البحر الكائنة بشاطئ الهلال بولاية عين تموشنت حيز الخدمة، بالإضافة إلى دخول مشروع الماو حيز العمل ساعد على تغطية حاجيات الولاية المقدرة ب 375000 م^3 يوميا، كما أن طول شبكة المياه الخاصة بالتوزيع والإنتاج تقدر ب 839803 كلم، كما أن مؤسسة سيور تسير 179 خزانا بطاقة استيعاب تقدر ب 883040 متر مكعب، وتعتمد على 8 مصادر للمياه، 46 آبار، 64 محطة ضخ، 5 محطات معالجة ومحطتين اثنين لتحلية المياه ومحطة واحدة للتنقية.[1]

ويتم توزيع مياه الشرب بولاية وهران بالاعتماد على نظام التحكم عن بعد، الذي يربط أكثر من 155 محطة هيدروليكية (أحواض، محطات تحلية ومعالجة، آبار ...) ب 200 نقطة مراقبة لقياس الضغط ومستوى التدفق والتدخل السريع في حالة وجود خلل ما.

1-4/ نوعية المياه:

ما يجدر الإشارة إليه أن 58% من المياه التي تغطي احتياجات ولاية وهران نابعة من مياه البحر المعالجة. هذه المياه تمر عبر أربع مراحل قبل أن تصل إلى سكان الولاية، أولها يتمثل في معاينة المياه قبل معالجتها، كما يتم مراقبتها على مستوى شبكات التوزيع، هذا ناهيك عن التنظيف الدوري للخزانات التي تعتمد عليها سيور، حيث قامت هذه الأخيرة خلال سنة 2015 ب 662683

[1] معلومات تم الحصول عليها من طرف شركة سيور يوم 2017/06/07 على الساعة 10:00.

عملية إضافة مادة الكلور إلى المياه، و 13575 تحليل فيزيوكيميائي و 7 آلاف فحص بكتيريولوجي.

ولضمان جودة مياه الشرب ومطابقتها لشروط السلامة العامة تم إنجاز 4 مخابر لتحليل مياه الشرب لولاية وهران (مدينة جديدة، ليسطو، مرسى الحجاج، بوتليليس) تقوم بشكل مستمر بتحليل ومراقبة نوعية المياه.

الشكل رقم (13): مخابر تحليل مياه الشرب بوهران

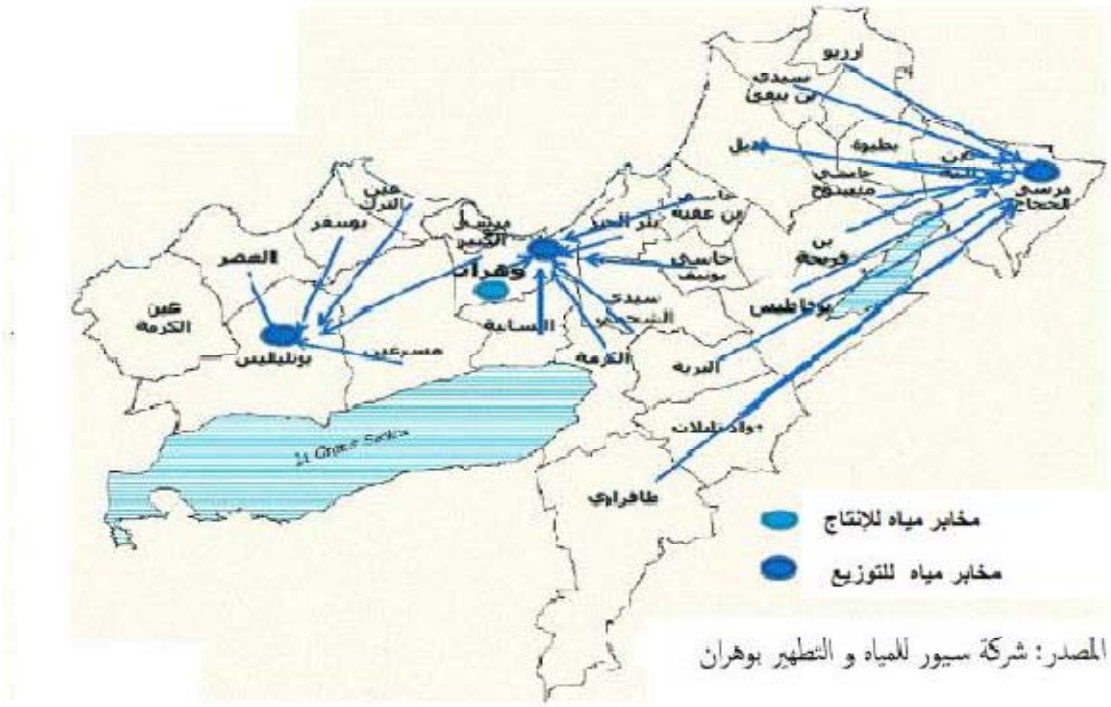

المصدر: شركة سيور بوهران

2/ التطهير والصرف الصحي:

أفاد مدير التطهير بشركة سيور بأنه قد تم تنظيف 800 كلم من الشبكات خلال سنة 2015 وهو ما يعادل نسبة 36% من طول الشبكة (2200 كلم)، هذه العملية تدخل ضمن البرنامج الوقائي للشركة، هذا فضلا عن تطهير 300 كلم من الشبكة، وتنظيف 50000 بالوعة و 27000 مجرى مياه. كما قد وضع برنامج خاص بالسنة المقبلة 2016 يتجلى في تنظيف عدد كبير من البالوعات ومجاري المياه وتنظيف قنوات الصرف الصحي. فمؤسسة سيور لها دور كبير في تنظيف شبكات الصرف الصحي، تنظيف البالوعات بالتنسيق مع البلديات وكذا تسيير واستغلال محطات الضخ وصيانتها وتسيير محطة التطهير ومتابعة وتفتيش القنوات الكبرى من طرف أعوان مجهزين بمختلف العتاد المتطور.

كما تقوم مؤسسة سيور في الوقت الحالي بانجاز مشروع ضخم يمنع تدفق المياه المستعملة الخاصة بمدينة وهران نحو البحر، وتهدف هذه العملية إلى حماية الساحل والميناء من التلوث، وذلك احتراما لاتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط المبرمة مع الجزائر. علما أن هذا المشروع مقسم إلى حصتين الأولى تشرف عليها مؤسسة جزائرية-إسبانية ويتعلق الأمر بالجهة الغربية من الولاية وتحديدا منطقة فورلامون حيث ستوجه المياه المستعملة إلى محطة التطهير المتواجدة بالكرمة ونسبة تقدم الأشغال تقدر ب 61%، أما الحصة الثانية تشرف عليها مؤسستين إسبانيتين وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 10% وتتعلق بتوجيه المياه المستعملة بمنطقة كوفالاوا إلى محطة التطهير بالكرمة، وهذا عن

طريق المركب الكبير لضخ المياه المستعملة لمجمع وهران الكائن بحي الضاية، علما أن هذا المشروع كلف خزينة المؤسسة 3 ملايير دج. وفي ذات السدد أفاد المدير التقني لشركة سيور أن هذا المشروع انطلق خلال سنة 2014 وستنتهي الأشغال به خلال سنة 2016.[1]

3/ تسيير الزبائن:

3-1/ تحسين وتحديث خدمة الزبائن:

شركة سيور تعززت بوكالتين جديدتين للزبائن خلال سنة 2016، الأولى بحي 2000 سكن بمنطقة بلقايد، والثانية بحي 850 سكن بمنطقة المحقن، مع العلم أن وكالات الزبائن التابعة لشركة سيور والموزعة عبر تراب ولاية وهران عددها 25 وكالة وذلك للتقرب من الزبائن وتسهيل عملية الاتصال والسماح بطرح مختلف انشغالاتهم ودفع المستحقات، ويتم العمل على إنشاء وكالة زبائن إلكترونية مع بداية 2017 لتسديد الفواتير عن بعد[2]، حيث توجه رسائل قصيرة عبر الهاتف النقال وعبر البريد الالكتروني لإعلام الزبون بمبلغ الفاتورة، واستقبال طلبات الدفع بالتقسيط عبر الانترنت، وكذا خدمة إيكو التي تسمح بإيداع مبلغ مسبق لدى شركة سيور يوجه لتسديد قيمة الفاتورة.[3]

[1] http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/65557 consulté le 20/06/2017 à 09 :00

[2] معلومات تم الحصول عليها من طرف شركة سيور وهران يوم 2017/06/06.

[3] http://www.sudhorizons.dz/index.php/ar/2016-04-28-21-35-25/5563-1-1-321-2-1 consulté le 30/06/2017 à 00 :40

كما قامت الشركة بالاعتماد على مشروع التحكم عن بعد فيما يخص المؤسسات الكبرى ذات الاستعمال الواسع للمياه بما فيها الفنادق والمصانع، وقد بلغ عدد المؤسسات التي تم تطبيق عليها هذا النظام 20 مؤسسة، كما تعمل سيور على تركيب 150 عداد خلال سنة 2016.

تضع شركة سيور رقما أخضرا (3002) تحت تصرف الزبائن لمدة 24 ساعة وخلال كل أيام الأسبوع من أجل التبليغ عن التسربات والأعطاب وسرقات المياه، إضافة إلى كل الاقتراحات التي ترمي إلى تحسين المرفق العام والخدمة العمومية.[1]

3-2/ معالجة مشكلة الديون:

أفاد المدير التجاري بشركة سيور أن الديون بلغت 3 ملايير دج خلال سنة 2015، فيما أحصت الشركة خلال نفس الفترة 346 قضية تتعلق بالربط غير الشرعي للمياه و 560 قضية تتعلق بالديون، كما أن 98% من القضايا المسجلة أمام العدالة يتم الفصل فيها لصالح الشركة مما يجعل الزبون مجبرا على دفع المبلغ المطالب به إضافة إلى المصاريف القضائية. وهذا ينعكس بالإيجاب على الوضعية المالية للشركة.

كما أن الشركة قامت باستحداث عدة خدمات جديدة لتمكين الزبون من تسديد ديونه المتراكمة وذلك من خلال تحديد أقساط مناسبة للزبون لتخفيف العبء عن عاتقه.

[1] معلومات تم الحصول عليها من طرف شركة سيور يوم 2017/06/06.

4/ تدريب العمال ونقل الخبرات:

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للشراكة بين أغبار وسيور، قامت هذه الأخيرة بتدريب عمالها للرفع من كفاءتهم ومردوديتهم، فشركة أغبار عند تسييرها لسيور انتهجت نظام التسيير بالكفاءات بدل التسيير التقليدي، هذا ما حتم على شركة سيور الأخذ بمختلف التدابير اللازمة للرفع من مستوى موظفيها وعمالها. كما تشرف أغبار على عمليات تربص بالخارج لإطارات شركة سيور من أجل اكتساب مختلف المعارف والاطلاع على أهم ما توصل إليه الخبراء في قطاع المياه في العالم.

والجدول التالي يوضح حجم التكوين لعمال شركة سيور في مختلف المصالح.

الجدول رقم (44): حجم العمال المدربين حسب المصالح

المصالح	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
مياه الشرب	543	356	135	8	/	1042
المكتب التقني	52	19	5	5	5	81
مديرية التجارة	707	153	43	20	/	923
الموارد البشرية	49	93	13	12	12	179
التطهير	795	540	244	105	/	1684
الاقتصاد والمالية	114	15	/	/	/	129
المديرية العامة	54	64	44	45	26	233

المصدر: مديرية الموارد البشرية، شركة سيور بتاريخ 2017/04/26 على الساعة 14:00

لقد وضعت شركة أغبار نظام لتسيير الأداء (نظام تنمية الأداء SDP) لأجل تحديد واكتشاف الكفاءات الداخلية والمواهب الواعدة، وكذلك تحديد الاحتياجات في مجال التكوين وغيرها. وقد مست العملية 300 إطار في العديد من التخصصات، وقد تضمنت العملية تحويل للمهارات خصوصا بالقيام بما يلي:

- تكوين 50 إطار من شركة سيور بإسبانيا.
- عمليات تكوين مضمونة من طرف خبراء أغبار في موقع شركة سيور.
- عمليات تكوين نوعية متوافقة مع معيار الجودة إيزو من طرف خبراء أغبار.
- حضور شبه دائم لمدراء أغبار بالشركة سيور.[1]

5/ فاتورة المياه:

الماء يتطلب العديد من التدخلات البشرية والتقنية ليصل إلى حنفيات المواطنين، بالإضافة إلى تعريفة الاستفادة من خدمة الصرف الصحي، وعليه يجب تغيير ذهنيات المواطنين حول ضرورة الحصول على الماء بصفة مجانية. فتسعيرة المياه تحتوي على العديد من الضرائب العمومية.

تنقسم فاتورة المياه إلى جزأين جزء ثابت وجزء متغير: الجزء الثابت يمثل الاشتراك في خدمة المياه والصرف الصحي، أما الجزء المتغير يتناسب مع حجم الاستهلاك.

[1] معتصم دحو، مرجع سبق ذكره، ص(17).

الجدول رقم (45): تسعيرة مياه الشرب والتطهير الجزء الثابت

الوحدة: دج/3 أشهر

الفئة	الماء	التطهير
العائلات	240	60
الإدارة والتجارة	450	60
الصناعة والسياحة	4500	2100

المصدر: لكحل الأمين، مرجع سبق ذكره، ص (157).

الجدول رقم (46): تسعيرة مياه الشرب والتطهير للعائلات الجزء المتغير

الوحدة: دج/م^3

الشرائح	الماء	التطهير
من 0 م^3 إلى 25 م^3	6.3	2.35
من 26 م^3 إلى 55 م^3	20.48	7.64
من 56 م^3 إلى 82 م^3	34.65	12.93
أكثر من 82 م^3	40.95	15.28

المصدر: لكحل الأمين، مرجع سبق ذكره، ص (158).

الجدول رقم (47): تسعيرة مياه الشرب والتطهير للإدارة والتجارة، الصناعة والسياحة الجزء المتغير

الوحدة: دج/م^3

	الماء	التطهير
الإدارة والتجارة	34.65	12.93
الصناعة والسياحة	40.95	15.28

المصدر: لكحل الأمين، مرجع سبق ذكره، ص (158).

بمقارنة تسعيرة المياه الموجودة في الفاتورة الجديدة لسيور ومقارنتها بالتسعيرة القاعدية التي أقرتها وزارة الموارد المائية (المرسوم التنفيذي رقم 05-13 ل 9 جانفي 2005 المتعلق بالمياه) نلاحظ أن سيور لم تؤثر على الأسعار سواء بالانخفاض أو الارتفاع، حيث التزمت بما أقره القانون بهدف عدم إقصاء المواطنين من الطبقة محدودة الدخل من المياه.

المطلب الخامس: نتائج الشراكة بين سيور وأغبار

لمعرفة نتائج الشراكة بين سيور وأغبار سنقوم بالمقارنة بين الوضعية قبل الشراكة وبعد الشراكة:

1/ ظروف قطاع المياه في وهران قبل الشراكة:

- الإمكانيات المتوفرة لشركة سيور:
  - ✓ 3412 كلم من شبكة التموين بمياه الشرب.
  - ✓ 2046 كلم من شبكة الصرف الصحي.

- ✓ 77 محطة للرفع.
- ✓ 158 خزان بطاقة استيعاب تقدر ب 756740 م^3.
- ✓ 46 بئر.
- ✓ محطتين للتحلية (الكثبان، بوصفر).
- ✓ 64 محطة ضخ.
- ✓ 5 محطات للمعالجة.
- ✓ محطة إزالة المعدنيات بقدرة 25000 م^3/يوم.
- ✓ محطتين لتنقية المياه 300000 م^3/يوم.

o تموين مياه الشرب بوتيرة يوم بيومين أو أكثر.

2/ قطاع المياه في وهران بعد الشراكة:

o تموين مياه الشرب: أصبحت بوتيرة 24/24 سا يوميا بنسبة 99.8% سنة 2016.

o ربط أحياء جديدة بشبكة المياه الصالحة للشرب خلال سنة 2015 بمنطقة حاسي بن عقبة، قديل، كناستيل، ووادي تليلات.

o ارتفعت كمية المياه الموزعة من 185000 م^3/يوم إلى 350000 م^3/يوم سنة 2008، وأصبحت الكمية 375000 م^3/يوم سنة 2014.

o أصبح طول شبكة المياه الخاصة بالتوزيع والإنتاج يقدر ب 839803 كلم.

- يوجد 179 خزان بطاقة استيعاب 883040 متر مكعب.
- يوجد 8 مصادر للمياه.
- يوجد 46 بئر.
- 64 محطة ضخ.
- 5 محطات معالجة.
- 2 محطة للتحلية.
- محطة إزالة المعدنيات.
- 2 محطة لتنقية المياه.
- تحديث عملية توزيع مياه الشرب من خلال الاعتماد على نظام التحكم عن بعد، الذي يربط 155 محطة هيدروليكية ب 200 نقطة مراقبة لقياس الضغط ومستوى التدفق والتدخل السريع في حالة وجود خلل ما.
- إنجاز 4 مخابر لتحليل مياه الشرب لولاية وهران في مدينة جديدة، ليسطو، مرسى الحجاج، بوتليليس تقوم بشكل مستمر بمراقبة نوعية المياه.
- أصبح طول شبكة التطهير 2200 كلم سنة 2015.
- في سنة 2016 تم تنظيف عدد كبير من البالوعات ومجاري المياه وتنظيف قنوات الصرف الصحي

- إنجاز مشروع ضخم يمنع تدفق المياه المستعملة الخاصة بمدينة وهران نحو البحر من أجل حماية الساحل والميناء من التلوث.
- ارتفع عدد وكالات الزبائن من 17 وكالة إلى 25 وكالة لتحسين خدمات الزبائن.
- العمل على إنشاء وكالة زبائن الكترونية بداية 2017.
- تم تدريب عمال سيور للرفع من كفاءتهم، بالإضافة إلى إشراف أغبار على عمليات تربص بالخارج لإطارات سيور لاكتساب المهارات والخبرات. وفي هذا الصدد تم ما يلي:
  - تكوين 50 إطار من شركة سيور باسبانيا.
  - عمليات تكوين من طرف خبراء أغبار في موقع شركة سيور.
  - حضور شبه دائم لمدراء أغبار بالشركة سيور.
- سيور لم تؤثر على الأسعار (الفوترة) سواء بالانخفاض أو الارتفاع، حيث التزمت بما أقره القانون بهدف عدم إقصاء المواطنين من الطبقة محدودة الدخل من المياه. مع أنه لا يمكن الحكم على هذا الجانب فقطاع المياه يمثل خدمة عمومية مدعومة من طرف الدولة.

بالاستناد إلى النتائج التي حققتها شركة سيور، نستنتج أن الشراكة بين هذه الأخيرة وأغبار كانت إيجابية. حيث أثرت على الأداء العام لسيور من حيث تحسين الخدمة وتحديثها، والرفع من الكفاءة التشغيلية، وتوسيع شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، تنظيف البالوعات ومجاري المياه وقنوات الصرف الصحي.

وعليه شركة سيور قضت على مشكل المياه بصفة نهائية، فمن مدينة تعاني من أزمة عطش حادة إلى مدينة لا تنقطع فيها المياه بوتيرة تموين 24/ 24 ساعة يوميا خلال كل أيام الأسبوع، هذا ما جعلها أول مؤسسة عمومية جزائرية تتحصل على شهادة تسيير الجودة (ISO9001-2008) وشهادة التسيير البيئي لمحطة تصفية المياه المستعملة STEP للكرمة (ISO14001-2008) في 27 ديسمبر 2012.

وفي العموم نلاحظ أن الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه أدت إلى مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

- ✓ تحسين وتحديث الخدمة، والرفع من جودتها. وبالتالي الحصول على رضا الزبائن.
- ✓ توسيع شبكة المياه والصرف الصحي.
- ✓ الرفع من مردودية الشركات ورقم أعمالها.
- ✓ معالجة المشاكل التي كان يعاني منها قطاع المياه، وبالتالي الرفع من مستوى أداء هذا القطاع.
- ✓ انتهاج طرق حديثة للتسيير (التسيير بالكفاءات).
- ✓ تكوين وتدريب موظفي وإطارات شركة سيور وبالتالي الرفع من إنتاجيتهم.

خلاصة الفصل:

إن مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والتطهير تهدف بالأساس لإتاحة الفرصة لهذا القطاع للاستثمار في المشاريع المائية من أجل تحقيق العائد المالي لميزانية الدولة، وتخفيف الأعباء عن كاهلها، والدفع بكفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات الزبون.

وفيما يخص الموارد المائية في الجزائر فإنها توجه لثلاث استخدامات تتمثل في القطاع المنزلي، الفلاحي والصناعي. ومصادرها تنقسم إلى موارد تقليدية وأخرى غير تقليدية محدودة وتتسم بالندرة. وعليه تبنت السلطات المعنية إستراتيجيات معينة للتنمية تهدف إلى زيادة تعبئة الموارد المائية بمختلف أشكالها لضمان تغطية الاحتياجات من المياه وكذا تأهيل وتطوير البنية التحتية لمرافق الصرف الصحي.

فبالنسبة للجزائر يوجد عدة عراقيل لتحقيق الخدمات السالفة الذكر بكفاءة ووفق شروط السلامة العامة منها مشكل محدودية الموارد المائية، عدم كفاية تسعيرة المياه ونقص كفاءة المسيرين. ونتيجة لذلك قامت السلطات المسؤولة عن هذا القطاع بإبرام عقود شراكة مع القطاع الخاص لتسييره، والسهر على تحسينه والرفع من أدائه وضمان نقل الخبرة للشركات العمومية وكانت الشراكة على النحو التالي:

- شركة المياه والتطهير لولايتي الطارف وعنابة SEATA أبرمت عقد تسيير مع مؤسسة Gelssenwasser الألمانية، وقد تم فسخ العقد بسبب عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية.

- شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة SEACO أبرمت عقد تسيير مع مؤسسة مرسيليا الفرنسية، تم تحقيق نتائج إيجابية كتوسيع شبكة المياه والصرف الصحي، تزويد مياه الشرب 24/24 سا وتحديث خدمات الزبائن.

- شركة المياه والتطهير لولاية الجزائر SEAAL أبرمت عقد تسيير مع الشركة الفرنسية Suez Environnement من نتائجه تزويد مياه الشرب 24/24 سا وتحسين جودة المياه ومطابقتها للمواصفات الدولية.

- شركة المياه والتطهير لولاية وهران SEOR أبرمت عقد تسيير مع الشركة الاسبانية Agbar وترتب عنه توسيع لشبكة توزيع مياه الشرب، تزويد مياه الشرب بوتيرة 24/24 سا وتحسين جودة المياه وتحديث خدمة الزبائن.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

كان هدفنا من دراسة هذا الموضوع تبيان دور الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين أداء قطاع المياه في الجزائر، فارتأينا أن نتطرق أولا إلى مفاهيم عامة للتنمية الاقتصادية التي أصبحت من أولويات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على حد السواء، ويقصد بها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والمداخيل الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية. وبهذا فالتنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، التقنية والبيئية. فالتنمية بطبيعتها عملية شاملة يشكل النمو الاقتصادي محورها الفقري.

كما أن التنمية كل لا يتجزأ فمن الصعب القول بأنه يمكن أن تكون هناك تنمية في مجال ما وأن تهمل في جوانب أخرى، فلا يتصور أن تكون هناك تنمية اقتصادية منعزلة عن التنمية الاجتماعية أو بعيدة عن التنمية السياسية.

ويوجد مجموعة من النظريات حاولت تفسير التنمية الاقتصادية، ومعرفة عوائق عدم تحقيقها في الدول النامية أو المتخلفة، فالتجاريين يرون أن التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للتنمية، أما الطبيعيون يركزون على قطاع الزراعة. وآدم سميث نادى بضرورة تقسيم العمل وتراكم رأس المال لإحداث

التنمية، وستيوارت ميل نظر للتنمية الاقتصادية على أنها الوظيفة الرئيسية لرأس المال والعمل مع السيطرة على النمو السكاني ومحدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أما كينز أدخل عنصر جديد وهو الطلب الفعال مع توفر قوة شرائية للأفراد. والاقتصادي الأمريكي روستو وضع 5 مراحل للتنمية من خلال نظريات المراحل الخطية (مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير).كما ظهرت نظريات التبعية الدولية التي شخصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية، فالدول النامية دول تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول متقدمة، وركزت نظرية التغيير الهيكلي على الآلية التي من خلالها يمكن للدول الأقل تطورا تحويل هياكلها الاقتصادية المحلية من التركيز على القطاع الزراعي إلى هياكل أكثر تطورا بالاعتماد على الصناعات المتنوعة والخدمات. أما النظريات الحديثة ركزت على ضرورة التوجه نحو اقتصاد السوق والاستثمار في رأس المال البشري.

وللتنمية الاقتصادية عدة عقبات خاصة بالنسبة للدول المتخلفة منها عدم كفاءة الجهاز الحكومي وانخفاض أداء القطاع العام، فتم البحث عن السبل الكفيلة بتحسين هذا الأخير عن طريق التعاون مع القطاع الخاص لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. والجزائر من بين الدول النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم قطاعها العام، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص، فبعد فشل الإستراتيجية التنموية القائمة على احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، شرعت السلطات الجزائرية ومنذ الثمانينات في عدة إصلاحات بغية

النهوض بالقطاع العام فقامت بإعادة الهيكلة العضوية والمالية، وفي نهاية سنة 1987 صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون استقلالية المؤسسات وبموجب ذلك أصبح للمؤسسات الحق في إدارة مستقلة لشؤونها دون تدخل ومقابل ذلك هي مطالبة بالكفاءة الإنتاجية والكفاءة المالية. وفي حالة الخسارة الدولة مجبرة على إصلاح الوضع بمنح سيولة مالية للمؤسسات، هذا ما شجع المسيرين على التبذير والتلاعب بممتلكات الدولة، لغياب سياسة محكمة وملمة بجوانب الحرية في التسيير لهذه المؤسسات كل هذا شكل عبئا ماليا كبيرا على ميزانية الدولة، ما أدى بالتوجه إلى اقتصاد السوق والخوصصة. ولكن ما نتج عنها هو تفاقم حدة البطالة وفقدان المناصب واستمرارية التدهور الاجتماعي، فتم التأكد من أن الخوصصة ليست الحل للمشاكل الاقتصادية، فالحل لا يكمن في الملكية بل في الإدارة والتسيير.

ونظرا لتدهور الوضعية الاقتصادية نتيجة زيادة عبء المديونية وتدهور حصيلة صادرات البترول، أدركت الجزائر أنها لا تملك وسائل للخروج من الأزمة بدون مساعدات دولية، مما فرض عليها التفاوض مع صندوق النقد الدولي وقبول برنامج للتعديل الهيكلي بالموازنة مع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق. ونتائج هذه الإصلاحات كانت إيجابية نوعا ما ولكنها تبقى هشة لأنها مرتبطة بالعوامل الخارجية (سعر البترول).

وبالنسبة للاستثمارات العمومية المنجزة في الجزائر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية استندت على فكرة التخطيط وفق احتياجات الاقتصاد الوطني الآنية والمستقبلية، فتم تنفيذ مجموعة من المخططات

التنموية خلال الفترة 1967-1989 والفترة 2001-2019 ولكن الملاحظ حول هذه البرامج أنها تتأثر بالوضعية المالية للبلاد الناجمة عن التغير في أسعار البترول.

فالأزمة الأخيرة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ناتجة عن التدهور في سعر البترول ما أثر سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية وحتى على وضعية الميزانية العامة للدولة، هذا ما أدى إلى التوجه نحو القطاع الخاص الذي أصبح اليوم يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فنتيجة لتراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي وظهور الإختلالات في الاقتصاد الوطني، تم إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، والتحول من نموذج تنموي شمولي مخطط إلى آخر يعتمد على آلية السوق. وإحداث التوازن بين القطاعين بسن قوانين خاصة بالاستثمارات وفق الشراكة العمومية الخاصة.

وتعتبر الشراكة العمومية الخاصة أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها. إذ يكون له دور كبير في تخطيط، تمويل، تصميم، بناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة. ومن مبرراتها كما ذكرنا سابقا إخفاق القطاع العام في الإنتاج والإدارة بشكل كفء، ورغبة هذا القطاع في إتباع سياسات اقتصادية تركز على تقليص الإنفاق الحكومي وتقليص العجز في ميزانيتها. بالإضافة إلى تزايد النمو السكاني وتزايد طلبات تحسين الخدمات العامة.

ويوجد عدة أشكال للشراكة العمومية الخاصة من أشهرها عقود الخدمات، الإدارة، الامتياز، الإيجار، وعقود BOT.

وتعد المملكة المتحدة البريطانية السباقة في عقود الشراكة العمومية الخاصة، وهي كبديل لظاهرة الخوصصة، وقد طبقت في القطاع الصحي وكان لها فوائد على الاقتصاد وحققت تحسن كبير في جودة الخدمات العمومية الصحية ما أثر إيجابا على مستوى العيش والرفاهية. وفي قطاع التعليم تم الاعتماد على هذا النوع من الشراكة في خدمات متنوعة تمثلت في البنية الأساسية، التجهيزات، التربية والتعليم، الخدمات المصاحبة كالتنظيم والعناية بالمحيط المدرسي وخدمات النقل والأكل والرحلات والترفيه، وقد لاقت هذه التجربة نجاحا باهرا ولكن ذلك مقابل ارتفاع كلفة التعليم التي أدت إلى إقصاء أبناء الفئات محدودة الدخل.

وفي فرنسا ظهرت أشكال جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص مستوحاة من التجربة البريطانية وذلك بهدف الحد من الضغوطات على مستوى الموارد البشرية والمالية والحصول على خبرات جديدة وترشيد استعمال موارد الدولة مع التأكيد على الطابع الإستعجالي للمشاريع وتعقدها. وقد تم وضع إطار تشريعي قطاعي في مرحلة أولى، ثم إطار تشريعي عام في مرحلة لاحقة.

أما عن تجربة الشراكة في المغرب وتونس فقد عرفت تطورات متلاحقة ومست مختلف المجالات والقطاعات كالمرافق العمومية مثل الاتصالات، الكهرباء، المطارات، الموانيء ...

وفي الجزائر تم تبني هذا النوع من الشراكة على النحو التالي: الشراكة الجزائرية التركية لصناعة الأنسجة، والشراكة الجزائرية الهندية تم من خلالها إنشاء مجموعة SIDER للحديد والصلب. كما مست قطاعات حساسة مثل قطاع المياه بالإضافة إلى الشراكة الجزائرية الفرنسية لمصنع رونو بوهران. وقد كانت هناك مجموعة من الدول سباقة في الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه كفرنسا والمملكة المتحدة فهما أكثر البلدان حضورا لقطاعها الخاص في خدمات المياه، أما البلدان العربية فلم تتأثر بقوة بموجة الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه، بالرغم من أن بعض الدول مثل المغرب والجزائر لديها عدة مشاريع في هذا المجال.

فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من ندرة وقلة مصادر المياه، مقابل تزايد الطلب عليها، ما جعل من مشكل الماء يطرح نفسه أمام عجز السلطات العمومية في توفيره بصورة كافية، بسبب بعض العراقيل منها عدم كفاية تسعيرة المياه ونقص كفاءة المسيرين وانخفاض كفاءة استخدام المياه. فقامت السلطات المعنية بهذا القطاع بإبرام عقود شراكة مع الشركات الخاصة لتسيير خدمات المياه والصرف الصحي بكفاءة، وضمان نقل خبرتها للشركات العمومية بهدف تحسين أداء قطاع المياه والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

اختبار الفرضيات:

لقد تمت هذه الدراسة على أساس صياغة فرضية واحدة ومن خلال المعالجة توصلنا إلى ما يلي:

تم إبرام عقود شراكة في خدمات المياه في الولايات التالية: قسنطينة، وهران، الجزائر العاصمة وعنابة، بهدف القضاء على أزمة العطش الخانقة التي كان يعاني منها السكان، وتحسين وتطوير خدمات التطهير والصرف الصحي.

– **ولايتي عنابة والطارف:** أبرم عقد تسيير بين شركة المياه والتطهير SEATA ومؤسسة Gelssenwasser الألمانية لمدة 5 سنوات ونصف إبتداءا من 2008، ولكن تم فسخ هذا العقد بسبب عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية لضمان استمرارية الخدمة العمومية للمياه والتطهير على مدار 24 ساعة وتحويل المعرفة التقنية والتسييرية بالإضافة إلى غياب الرغبة الجادة من طرف إطارات وموظفي المؤسسة العمومية.

– **ولاية قسنطينة:** أبرم عقد تسيير بين SEACO و مؤسسة مرسيليا الفرنسية سنة 2008 لمدة خمس سنوات ونصف.

– **ولاية الجزائر العاصمة:** أبرم عقد تسيير بين SEAAL و الشركة الفرنسية Suez Environnement سنة 2006 لمدة 5 سنوات ونصف، وتم تجديده سنة 2011 لمدة 5 سنوات مع إضافة ولاية تيبازة في عقد التسيير. وفي سنة 2016 تم تمديد العقد بسنتين لغاية 2018.

– **ولاية وهران:** أبرم عقد تسيير بين SEOR و الشركة الإسبانية أغبار سنة 2008 لمدة 5 سنوات ونصف، وإبتداءا من أول أكتوبر 2014 تم تحويل عقد التسيير إلى عقد ثاني بصيغة المساعدة التقنية.

ومن نتائج الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه على مستوى مؤسسات SEOR,SEAAL,SEACO ما يلي:

تم تحسين نوعية الخدمات المقدمة (الجودة)، التزويد بمياه الشرب على مدار 24 ساعة، توسيع شبكة المياه والصرف الصحي، تحديث خدمة الزبائن والرفع من المردودية وعليه تحسين أداء قطاع المياه في الجزائر. ففي **قسنطينة** تم تجديد حوالي 140 كلم من شبكات التموين بمياه الشرب خلال الفترة 2009-2013، وارتفع عدد الزبائن من 120000 سنة 2009 إلى حوالي 186066 سنة 2014. وعملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب بوتيرة 24/24 سا وصلت لنسبة 84% سنة 2014. وتعمل شركة سياكو وفق نظام Wat-erp لتسريع معالجة الطلبات والشكاوى وتجنيب الزبون الانتظار داخل الوكالة للاستعلام أو تسديد الفاتورة. وقد تجاوز رقم أعمال سياكو 2 مليار دج سنة 2013.

أما **شركة SEAAL** فنسبة التزويد بالمياه الصالحة للشرب 24/24 سا تقدر ب 100%سنة 2016 بعدما كانت 8%سنة 2006، ومعدل تصفية وتنقية المياه انتقل من 6% سنة 2006 إلى 53% سنة 2010، و 89% من الزبائن راضون عن خدمات مياه الشرب و 88% عن خدمات التطهير والصرف الصحي. وتم اعتماد الدفع الالكتروني لفواتير استهلاك المياه، وتكوين الإطارات الجزائرية من أجل ضمان التسيير بكفاءة وفعالية لقطاع المياه.

وفيما يخص نتائج **شركة SEOR** فبعدما قامت أغبار بتسيير خدمات المياه بوهران ارتفعت نسبة تزويد مياه الشرب بوتيرة 24/24 سا إلى 99.8% سنة 2016 بعدما كانت 1% سنة 2008.

وتم إعادة تهيئة 785 كلم من شبكة التوزيع خلال الفترة 2009-2013. ولضمان جودة المياه تم إنجاز 4 مخابر لتحليل مياه الشرب لولاية وهران. وتم العمل على إنشاء وكالة زبائن إلكترونية مع بداية 2017 لتسديد الفواتير عن بعد، بالإضافة إلى اعتماد الشركة على مشروع التحكم عن بعد فيما يخص المؤسسات الكبرى ذات الاستعمال الواسع للمياه. وفي محاولة للرفع من كفاءة ومردودية موظفي وإطارات سيور تم إجراء عمليات تربص بالخارج ودورات تكوينية.

مما سبق نستنتج أن الشركات الخاصة بتسييرها قطاع المياه في الجزائر وفق الشراكة العمومية الخاصة أدت إلى تحسين أداء هذا القطاع والرفع من مردوديته إذ أنها قضت على المشاكل التي كان يعاني منها كأزمة العطش الخانقة وتذمر الزبائن فيما يخص نوعية الخدمة وسوء شبكة التطهير والصرف الصحي.

النتائج المتوصل إليها: من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يتكون القطاع العام من الشركات العمومية الاقتصادية، المؤسسات العمومية الصناعية والتجارية، المؤسسات العمومية الإدارية.
- ✓ يعاني القطاع العام الجزائري من نقص الخبرة للإداريين وضعف إمكانياتهم الإدارية ونقص الكفاءة، فيوجد قرارات غير مدروسة وأنظمة وتشريعات غير محددة.
- ✓ هيمنة القطاع العام في الاقتصاد الوطني، جعله لا يواجه أي منافسة وبالتالي لم يكن يهتم بتحسين أداء مؤسساته.
- ✓ إعادة الهيكلة العضوية أدت إلى تقزيم المؤسسات الاقتصادية وبالتالي تجريدها من مزايا الوفورات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير.

- ✓ فشل إعادة الهيكلة العضوية بسبب نقص الموارد البشرية المؤهلة فيما يخص اتخاذ القرارات الإستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك الاقتصاد الوطني كان يعاني من صعوبات مالية كبيرة نتيجة تدهور أسعار البترول ومواجهة أعباء المديونية، ما أدى إلى قيام الدولة بإعادة الهيكلة المالية.
- ✓ نجم عن الخوصصة عدة نتائج سلبية كتفاقم حدة البطالة والتدهور الاجتماعي، فالمشكل في الجزائر ليس مشكل ملكية ولكنه مشكل إدارة وتسيير.
- ✓ نظرا للوضعية الاقتصادية المتدهورة في الجزائر نهاية الثمانينات نتيجة تدهور أسعار البترول، ونقص خبرة المسيرين وعدم كفاءتهم طبق برنامج التعديل الهيكلي نجم عنه تحسن ملحوظ على مستوى التوازنات المالية الكلية رغم أنها كانت مرتبطة بأسعار البترول.
- ✓ خلال الفترة 1967-2019 تم تطبيق مجموعة من المخططات التنموية كان لها بعض النتائج الإيجابية، ولكن بمجرد انخفاض أسعار البترول تتأثر هذه المخططات سواء من حيث مبلغ تمويلها أو قد تصل إلى تجميد معظم المشاريع التنموية بمجرد تفاقم أزمة البترول، فالاعتماد الحصري والتبعية المطلقة لقطاع المحروقات ينجم عنه آثار وخيمة على الوضعية الاقتصادية للبلاد، ويؤدي في الكثير من الأحيان في تغيير كل الخطط والسياسات المنتهجة.
- ✓ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في الجزائر.
- ✓ يوجد مجموعة من القيود تحول دون نمو القطاع الخاص تتمثل في السوق الموازي، وغياب المنافسة.

- ✓ إن القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية، إلا أن مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الجزائر لم تتجاوز 50% إذا أخذنا بعين الاعتبار قطاع المحروقات.
- ✓ نتيجة لتراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني، تم التوجه نحو القطاع الخاص الأجنبي وفق الشراكة العمومية الخاصة للاستفادة من خبرات وتجارب هذا الأخير.
- ✓ يوجد العديد من العراقيل والصعوبات التي تواجه دعم القطاع الخاص للمشاركة في مشروعات الخدمة العامة والبنية الأساسية منها قصور التنظيم التشريعي وضعفه، ضعف الوعي العام، بالإضافة إلى صعوبات متعلقة بالإطار المؤسسي.
- ✓ مشاركة القطاع الخاص في خدمات المياه والتطهير تهدف إلى تحقيق العائد المالي لميزانية الدولة، وتخفيف الأعباء عن كاهلها، والدفع بكفاءة قطاع المياه وتحقيق متطلبات المستهلك.
- ✓ للشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في الجزائر عدة نتائج إيجابية فقد تم توسيع شبكة المياه والتطهير، تحسين خدمات التزويد بالمياه الصالحة للشرب وباستمرارية بوتيرة 24/24سا، تحسين خدمات التطهير، تحديث خدمات الزبائن، تحسين جودة ونوعية المياه

والرفع من مردودية شركات المياه على مستوى ولايات وهران، قسنطينة والجزائر العاصمة، وبالتالي تحسين أداء وكفاءة قطاع المياه.

- ✓ عن طريق الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه تم نقل الخبرة والتكنولوجيا من خلال إجراء دورات تكوينية في الخارج، والحضور شبه الدائم لمدراء الشركات الخاصة في مقر شركات المياه الجزائرية. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما مصير طرق التسيير وبكفاءة بانتهاء مدة الشراكة؟ فالتحكم في التكنولوجيا والخبرات تبقى نسبية.
- ✓ الشركات الخاصة عند تسييرها لخدمات المياه في الجزائر لم تؤثر على الأسعار سواء بالانخفاض أو الارتفاع، حيث التزمت بما أقره القانون بهدف عدم إقصاء المواطنين من الطبقة محدودة الدخل من المياه. مع أنه لا يمكن الحكم على هذا الجانب فقطاع المياه يمثل خدمة عمومية مدعومة من طرف الدولة.
- ✓ إن الشراكة العمومية الخاصة في خدمات المياه كان لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحصول على رضا الزبائن، الرفع من مردودية الشركات، توسيع الشبكة والقضاء على مشاكل قطاع المياه.

التوصيات: لإنجاح الشراكة العمومية الخاصة في الجزائر وتطورها يجب:

- ➢ توضيح المسؤوليات والتنسيق بين الجهات المعنية.

- ضرورة نشر الوعي العام بمدى أهمية الشراكة العمومية الخاصة. فنجاح هذه التجربة يتطلب وجود تأييد شعبي لهذه الفكرة مما يستلزم إعداد إستراتيجية متكاملة للتوعية بهذا الأمر بحيث تكون موجهة لكافة الأطراف المعنية.
- القضاء على البيروقراطية (التعسف الإداري والمماطلة والتأخير الذي يمارسه الأعوان المنتخبة في الجماعات المحلية) ووجود الشفافية، المتابعة والمحاسبة.
- حصر التجارب الناجحة للشراكة العمومية الخاصة لتقييمها والاستفادة منها.
- الكفاءة في اختيار الشريك الخاص المناسب الذي من شأنه منح التجارب والخبرات وطرق التسيير الحديثة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة. وفي المقابل وجود مؤسسات عمومية أو بالأحرى مسيرين عموميين وإطارات وعمال لهم الرغبة الجادة في التحسين والرفع من مستوى الأداء، واكتساب الخبرات والتحكم فيها.
- إنشاء جهاز متخصص على مستوى الدولة للقيام بدراسات الجدوى للمشاريع المختلفة بالتنسيق مع القطاعات والجهات المعنية، ووضع أسس لتقييم هذه المشاريع، واقتراح المشاريع ذات الأولوية في ضوء خطة التنمية وموارد التمويل المتاحة.

وفي العموم تجربة الشراكة العمومية الخاصة في قطاع المياه في الجزائر كان لها نتائج إيجابية، تعتبر كمؤشر إيجابي للتوسع في هذا النوع من الشراكة في كافة القطاعات الأخرى كالقطاع الصحي مثلا لتحسين مستويات الخدمات العمومية المقدمة للمواطن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

📖الكتب باللغة العربية:

1/ إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

2/ إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

3/ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

4/ أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

5/ أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6/ أحمد هني وآخرون، القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

7/ أسامة مدلول أبو هلبيه المطيري، خوصصة المرافق العامة بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT)، مطبعة وزارة الإعلام، الطبعة الأولى، 2006.

8/ إسماعيل سراج الدين وآخرون، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2009.

9/ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية، دار الطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر.

10/ السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977.

11/ بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

12/ بن عيسى بشير، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر المشاكل والحلول، الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

13/ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة، الجزائر، دون سنة نشر.

14/ جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، 2010.

15/ حسين إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

16/ حسين حجاج، الأسواق أم الحكومات، الاختيار بين البدائل غير مثالية، دار التسيير، عمان، 1996.

17/ رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.

18/ رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

19/ سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1988.

20/ سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004.

21/ سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية، مطبعة جامعة عين شمس، طبعة 5، 1991.

22/ سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري دراسة مقارنة، ، دار الفكر العربي، 1979.

23/ سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988.

24/ سميع مسعود، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1997.

25/ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

26/ صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

27/ ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

28/ طارق علي جماز، التنمية الاقتصادية والبشرية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.

29/ عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم-النماذج-التطبيقات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، طبعة ثانية، 2007.

30/ عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

31/ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.

32/ عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

33/ عبد الفتاح بيومي حجازي، عقود البوت BOT في القانون المقارن، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.

34/ عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، المطبعة الكلية، القاهرة، 1989.

35/ عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002-2003.

36/ عبد المجيد بوزيدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

37/ عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي القاهرة، 2004.

38/ عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، دار المجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى 1999.

39/ علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، 2011.

40/ علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

41/ علي حسين يونس، القطاع العام، القانون التجاري، دار الفكر العربي، القاهرة، دون سنة النشر.

42/ عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2003.

43/ غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن (1989،2003)، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

44/ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

45/ فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

46/ فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض السعودية، 1985.

47/ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

48/ ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2012.

49/ مازن ليلو راضي، العقود الإدارية، دار قنديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

50/ ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

51/ ماهر محمد حامد، النظام القانوني لعقود الإنشاء والتشغيل وإعادة المشروع BOT، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

52/ محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية الجزء الأول، شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة النشر.

53/ محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1987.

54/ محمد المتولي، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

55/ محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي "حالة الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

56/ محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، 1993.

57/ محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، 2007.

58/ محمد شفيق، السكان والتنمية القضايا والمشكلات، المكتب الجامعي الحديث، 1998.

59/ محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، 2010.

60/ محمد صفوت فابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008.

61/ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000.

62/ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

63/ محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

64/ محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

65/ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

66/ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، 2006.

67/ محمود مصطفى الزعارير، سياسة التخاصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

68/ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

69/ مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

70/ ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية، 2006.

71/ ناجي حسين خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001.

72/ نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا، الطبعة الأولى، 1998.

73/ نعيم مغبغب، عقود مقاولات البناء والأشغال الخاصة والعامة دراسة في القانون المقارن، دون دار النشر، الطبعة الثالثة 2001.

74/ هاني صلاح سري الدين، التنظيم القانوني والتعاقدي لمشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001.

75/ هشام محمود الأقداحى، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

76/ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005.

77/ وليد الجيوسي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.

📖المراجع باللغة الأجنبية:

1/ Alain CAPIEZ, Collectivités Locales: Enterprises et développement territorial, Québec, mai 2003.

Alternatives économiques « la croissance n'est pas le développement » alternatives économiques, N°198, décembre 2001.

2/ Bernardin Akitoby, Richard Hemming, Gerd Schwartz, investissement public et partenariats public-privé, Dossiers économiques 40, Fonds monétaire international 2007.

3/ Ehrlich, Gallais Hamonno, G & Lutter, R (1990), performances comparée des Entreprises publiques et privées: l'exemple des Grandes compagnies Aériennes, IOF.

4/ Européen ppp expertise centre (EPEC) –cadre institutionnel & Unités de ppp en France, avril 2012.

5/ Gérard KOENIG, Management Stratégique: vision, manoeuvres & tactiques, ed Nathan, Paris, 1993.

6/ Hachimi Sanni YAYA, les partenariat privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique : ancrages théoriques et influences conceptuelles, la revue de l'innovation dans le secteur public, volume 10(3), 2005, article numéro 1.

7/ Harris Clive, 2003, private participation in Infrastructure in Developing Countries : trends, impacts, and policy lessons, working paper, world bank, Washington,DC.

8/ Jacque brasseul, introduction du l'économie du développement, armond colin édition, 1993, paris.

9/ Jacques lacaillon, la croissance économique, édition cujas, paris, 1972.

10/ Jean-Michel UHALDEBORDE, partenariat public-privé et efficacité économique : les aléas complémentarité antagonique, in revue d'économie financière-hors serie : partenariat public-privé et développement territorial, 1995.

11/ Jeffrey Delmon, partenariats public-privé dans le secteur des infrastructures « Guide pratique a l'intention des décideurs publics » -the world bank-, 2010.

12/ Khelladi Mohammed amine Mehdi, vers un nouveau management public dans le secteur de l'eau en Algérie par le recours au partenariat public-privé (ppp), université d'Oran es-Sénia, Algérie.

13/ Kolzow David, public private partnerships, the economic development review, winter, 1994.

les partenariats public-privé dans le secteur de l'eau en zone urbaine, Rapport de Synthèse, paris ;2003.

14/ Mark Bain, Public-private Partnerships in Canada, The Canadian Council for public-private partnerships, June 17, 2010.

15/ Marc PENOUL, économie de développement, édetion DALLOZ, paris 1972.

16/ Mark Romoff, public-private partnerships, Canadian Experience and Best Practices, The Canadian Council for public private partnerships, Warsaw, Poland January 30, 2012.

17/ Michel Boisclair, Louis Dallaire, Les Défis du partenariat dans les administrations publiques, ED presse de l'université du Québec, canada, 2008.

18/ Michal lafetel, le partenariat public-privé: uneclé pour l'investissement public en France, banque édition, France, 2006.

19/ Mohamed Nasser Thabet, le secteur des hydrocarbures et le développement de l'Algérie, OPU, 1989.

20/ Nacer-Eddine SAADI, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, edition OPU et université Pierre Mendes France, Grenoble, 2005.

21/ N.Saadi, La restructuration des entreprises d'Etat, essai de presentation analytique, Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, n°2, 1984.

22/ PNUD, Au-delà de la pénurie: Pouvoir, pauvreté et crise mondiale de l'eau, Rapport mondial sur le développement humain, Paris, éd Economica, 2006.

23/ Salah mouhoubi, L'Algérie l'epreuve des reformes économiques, OPU, Alger, 1998.

24/ Tlemçani Rachid, Etat bazar et globalisation, l'aventure de l'infitah en Algérie, ED El hikma, Alger, 1991.

25/ Yvon PESQUEUX, le gouvernement de l'entreprise comme idéologie, Ellipses, Ed Markéting SA, Paris, 2000.

@مواقع الانترنت:

1/http://www.babalweb.net/ar/info/52432%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A20152019%D9%8A%D9%87%D8%AF%D9%81%D9%84%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%8%D8%A9%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D9%88%D8%A8.html consulté le 16/01/2016 à 00 :00

2/http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140918/13813.html consulté le 16/01/2016 à 00 :05

3/http://www.djazairess.com/echchaab/35593 consulté le 16/01/2016 à 00 :10

4/ https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/126251 consulté le 16/01/2016 à 00 :00

5/http://www.elkhabar.com/ar/economie/421513.html consulté le 10/01/2017 à 14 :00

6/https://www.google.dz/webhp?sourceid=chromeinstant&ion=1&espv=2&ie=UTF8#q=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1

%D9%8A%D9%83+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5+%D8%A8%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9+%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%88 consulté le 15/06/2017 à 10:00

7/https://www.google.dz/webhp?sourceid=chromeinstant&ion=1&espv=2&ie=UTF8#q=%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%83+%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5+%D8%A8%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9+%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%88 consulté le 15/06/2017 à 10:00

8/https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/elbahithimages/BAHIN16/A1629.pdf consulté le 24/04/2017 à 14:00.

9/http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm

consulté le 31/05/2017 à 14 :00

10/http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm

consulté le 31/05/2017 à 14 :00

11/http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm

consulté le 31/05/2017 à 14 :00

12/http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm

consulté le 31/05/2017 à 14 :00

13/http://www.djazairess.com/elmassa/36653 consulté le 05/06/2017 à 15 :00

14/http://www.elmouwatin.dz/?%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A consulté le 30/05/2017 à 16 :40

15/http://www.kawalisse.com/ar/2014/04/12/%D9%82%D8%B3%D9%86%D8%B7%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%84/ consulté le 11/05/2017 à 15 :30

16/http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-25-12-15-24/2015-02-13-18-11-31/49985-2016-07-11-22-51-35 consulté le 11/05/2017 à 16 :00

17/http://www.djazairess.com/alfadjr/264620 consulté le 11/05/2017 à 16 :00

18/http://www.djazairess.com/akhersaa/96569 consulté le 12/05/2017 à 13 :00

19/https://arar.facebook.com/ConstantineLaVilleDeMonEnfance/posts/487752324668752 consulté le 12/05/2017 à 15 :30

20/http://www.djazairess.com/alfadjr/264620 consulté le 30/05/2017 à 15 :00

21/http://www.constantine-aps.dz/spip.php?article28467 consulté le 30/05/2017 à 15 :00

22/http://www.elmouwatin.dz/?%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87 consulté le 15/06/2017 à 00 :00

23/http://aljazairalyoum.com/%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%87%D9%8A%D8%B1-%D8%A5%D9%84/ consulté le 15/06/2017 à 00 :00

24/http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150113/26281.html consulté le 15/06/2017 à 00 :00

25/http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=49:typography&catid=25:presentation-seor&Itemid=143 consulté le 24/02/2017 à 19 :15

26/http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=62:organisation-de-lseor&catid=25:presentation-seor&Itemid=147 consulté le 16/08/2017 à 17 :30

27/ http://www.agbar.es/en/area consulté le 16/08/2017 à 17 :30

28/http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=58:missions-valeurs-et-objectifs-de-la-societe&catid=25:presentation-seor&Itemid=144 Consulté le 24/02/2017 à 19:20.

29/http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/65557 consulté le 02/09/2017 à 18:00

30/http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/65557 consulté le 02/09/2017 à 00 :00

31/http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/65557 consulté le 20/06/2017 à 09 :00

32/http://www.sudhorizons.dz/index.php/ar/2016-04-28-21-35-25/5563-1-1-321-2-1 consulté le 30/06/2017 à 00 :40

33/ Service du chef de gouvernement algérien, le programme de soutien de la relance économique 2001-2004, les

composants du programme, sur le site électronique: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

34/http://www.seor.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=96:distribution-de-leau-a-oranConsulté le 01/09/2017 à 13:00

35/http://aspd.revues.org/365#tocto1n1 consulté le 11/11/2012 à 13:00.

36/ http://www.semide.dz/Ar/themes/structures/mre.htm consulté le 31/05/2017 à 14:00.

37/http://www.agbar.es/en/who-we-are consulté le 16/08/2017 à 18 :00.

38/ خميس خليل، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث عدد 09، سنة 1011، ص(205).من الموقع الالكتروني: www.rcweb.luedld.net/rc9/A916.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/21 على الساعة 15:35

39/ عبد الوهاب بوكروح، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يتجاوز 440 ألف، من الموقع الالكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/?news=33590

تم الاطلاع عليه يوم 2016/12/24 على الساعة 16:25

40/ الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبي http://e_nour.ahlamonatad.net/t1020_topic

41/ إسكندر غنية، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد الرقمي: الإطار القانوني والإجراءات العملية، وزارة تكنولوجيا الاتصال www.infocom.tn تم الاطلاع عليه يوم 2012/12/11 على الساعة 15:30

42/ كمال بوعظم، أمال ينون، تحلية مياه البحر في الجزائر: بين توفير مياه الشرب وحماية البيئة خلال الفترة (2005-2015)، مجلة اللباحث، عدد 2016/16 من الموقع الالكتروني:

43/ تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements تم

الاطلاع عليه يوم 2016/12/24 على الساعة 15:00

44/ مصالح الوزارة الأولى الجزائرية، ملحق بيانات السياسة العامة

www.premierministre.qov.dz/arabe/media/pdf/declarationpq2010ar.pdf

مذكرات وأطروحات باللغة العربية:

1/ أحمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ظل برامج التكييف الهيكلي في أقطار عربية مختارة، أطروحة دكتورة، العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الموصل، 2000.

2/ بن زيدان الحاج، أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي الجزائري 1995-2005، مذكرة ماجستير، جامعة مستغانم، 2006.

3/ سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –تقييم تجربة الشراكة قطاع عام خاص–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

4/ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989،2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2014-2015.

5/ عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2006-2007.

6/ فتوح خالد، تطور الإنفاق العام وأثره على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014-2015.

7/ فراح رشيد، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009-2010.

8/ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012- 2013.

9/ لكحل الأمين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر دراسة حالة شركة المياه والتطهير لوهران « SEOR »، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة،جامعة تلمسان، 2014/2013.

10/ محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاحتلال الخارجي—التجربة الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

11/ مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية —دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

12/ موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية —حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تخطيط اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007.

13/ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية –دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013-2014.

القوانين والجرائد الرسمية:

1/ الندوة الوطنية الرابعة حول التنمية: استقلالية المؤسسات، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الملف الخاص باستقلالية المؤسسات، رقم 11، 1987، ص(139،137).

2/ المادة 01 من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية، ص(04).

3/ قانون 11-11 مؤرخ في 18 يوليو 2011، يتضمن قانون المالية لسنة 2011.

4/ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة.

5/ المرسوم التنفيذي رقم 05-13 المتعلق بالمياه المؤرخ في 9 جانفي 2005.

6/ قانون 12/05 المؤرخ في 4 أوت 2005 من الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 2005.

المجلات والملتقيات:

1/ أحمد أرباب، الخصخصة ومقومات الفشل والنجاح (دراسة نظرية)، ندوة عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها، مملكة البحرين، أفريل 2008.

2/ أحمد بوعشيق، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1-4 نوفمبر 2009.

3/ أحمد تني، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، أيام 8/7 نوفمبر 2008.

4/ أسامة محمد عبيدات، خيرية العابدي، الشراكة في التعليم تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، يوليو 2008.

5/ أونيس عبد المجيد، دويدي خديجة، الشراكة الاقتصادية قطاع عام خاص بين المفاهيم النظرية والقانونية والتجارب الميدانية –حالة الجزائر–، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

6/ باسم بن أحمد آل إبراهيم وآخرون، تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي.

7/ بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، يوليو 2008.

8/ بلحاج فراحي، مولفرعة فاطمة الزهراء، دور الشراكة قطاع عام قطاع خاص في تحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة لتجارب (الجزائر، فرنسا، بريطانيا وكندا)، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، يومي 13-14 أفريل 2015.

9/ بن سعيد محمد، نزار كريمة، التجارب الدولية في مجال الشراكة قطاع عام خاص مع التركيز على حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

10/ بن قصير إيمان، فرطاس فايزة، الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص تجارب عالمية ناجحة، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

11/ بورحلة علال، حفاظ زحل، دور الشراكة قطاع عام خاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تجارب دولية وجزائرية)، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

12/ بوعزة عبد القادر، واقع إستراتيجية تسيير الموارد المائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول الماء ورهانات المستقبل، جامعة أدرار، أيام 21/19 نوفمبر 2006.

13/ بومدين محمد رشيد، بن رمضان أنبسة، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: قراءة في التجربة الصينية، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم تجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

14/ بوهلال فاطمة، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عرض وتقييم لبعض تجارب الشراكة في الجزائر، تونس، انجلترا، فرنسا، المؤتمر الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص، يومي 13،14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

15/ حسين الدوري، عقود الاستثمار الدولية ومنازعاتها، ندوة عقود المشاركة (PPP) والتحكيم في منازعاتها، مملكة البحرين، أفريل 2008.

16/ حميدي حميد، خوصصة المؤسسات العمومية، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية.

17/ خالد ممدوح إبراهيم، الإطار التعاقدي لعقود الاستثمار، ندوة عقود المشاركة وآثارها ppp، القاهرة مصر، أغسطس 2007.

18/ خالد ممدوح إبراهيم، صياغة وأنواع عقود البوت، ندوة عقود المشاركة وآثارها ppp، القاهرة، أغسطس 2007.

19/ خبابة عبد الله، سعود وسيلة، نظرة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على تجربة المغرب وتونس، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر، ص(10،11).

20/ ربحي كريمة، سرير الحرتسي حياة، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتطوير السياحة في الجزائر (تجارب وممارسات)، الملتقى الوطني حول: الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)،13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

21/ زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر، عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب شرق المتوسط، المؤتمر العلمي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، يومي 14-15 مارس 2003، سكيكدة.

22/ زبيدة محسن، أولاد حيمودة عبد اللطيف، الحوكمة المائية كمقاربة للتسيير المتكامل للمياه في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014.

23/ زكرياء مسعودي، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 11-12 مارس 2013.

24/ زياد العسولي، عقود المشاركة كأداة لتجنب الاقتراض الحكومي الربوي (دراسة تحليلية)، ندوة عقود المشاركة PPP والتحكيم في منازعاتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مملكة البحرين، أبريل 2008.

25/ سمير برهان، عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص في النظام الفرنسي، ندوة عقود المشاركة (ppp) والتحكيم في منازعاتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنامة مملكة البحرين، أفريل 2008.

26/ سمير محمد عبد الوهاب، التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات –خيارات وتوجهات–، مؤتمر إدارة التغيير في الإدارة المحلية والبلديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.

27/ صالح تومي، راضية بختاش، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، مركز البصيرة، الجزائر، العدد 7، جانفي 2006.

28/ صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ودو الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، سنة 2001.

29/ عبد الرزاق فارس، الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا المنهجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 133، مارس 1990.

30/ عبد الرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد09، سنة 2010.

31/ عبد القادر بلعربي، فوزية بوخبزة، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام قطاع خاص (تقييم وتجارب)، يومي 13،14 أفريل 2015 جامعة معسكر.

32/ عبد القادر ورسمة غالب، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ندوة عقود المشاركة PPP والتحكيم في منازعاتها، مملكة البحرين، أفريل 2008.

33/ عبد السلام أحمد هماش، يوسف عبد الحميد المراشدة، عقود المشاركة وسيادة الدولة، ندوة عقود المشاركة PPP والتحكيم في منازعاتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مملكة البحرين، أبريل 2008.

34/ عبد اللطيف بن دعية وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1999.

35/ عبد الله بن دعية، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية.

36/ عبد الله شحاتة خطاب، المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات.

37/ عبد المطلب عبد الحميد، الاتجاهات الحديثة في خصخصة المرافق العامة، ندوة الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمة العامة، القاهرة، مايو 2007.

38/ عفيف الهنداوي، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، المدرسة الوطنية للإدارة، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الدورة الرابعة نوفمبر 2010- جويلية 2001، تونس، ص(54،56).

39/ علي مبروكي، تكييف عملية خوصصة المؤسسات العمومية مع متطلبات اقتصاد السوق والأهداف السياسية للدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية.

40/ غربي عزوز، الحوكمة المائية في الجزائر –البحث عن دور للقطاع الخاص–، الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسة الإدارة، يومي 15/14 ديسمبر 2014، جامعة قالمة.

41/ فريجة محمد هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 15/14 ديسمبر 2014.

42/ قرومي حميد، معزوز زكية، الشراكة قطاع عام/قطاع خاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الوطني حول الشراكة قطاع عام/قطاع خاص، يومي 13،14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

43/ كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة 165، صندوق النقد الدولي واشنطن، 1998.

44/ محمد بلغالي، الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي، مخبر البحث في علوم المياه، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات LRS-EAU، الجزائر، 2009.

45/ محمد عبد الفتاح عشماوي، نماذج تسعير الخدمات العامة، الملتقى العربي لإدارة المشروعات الحكومية وخصخصة الخدمات، القاهرة، فبراير 2007.

46/ محمد عدنان وديع، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 1997.

47/ محمد مرعي مرعي، دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والآليات، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

48/ معتصم دحو، الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إخراج للنشاطات والخدمات العمومية دراسة حالة الشراكة في قطاع المياه، الملتقى الوطني حول الشراكة قطاع عام خاص (تقييم وتجارب)، يومي 13-14 أفريل 2015، جامعة معسكر.

49/ مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مجلة الباحث، عدد 2009/07-2010.

50/ موفق محمد دندن الخالدي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008.

51/ ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، عدد 46، السنة 16، ربيع 2009.

52/ نور الدين حاروش، إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، جوان 2012.

53/ وفاء عثمان، الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، ندوة عقود المشاركة وآثارها PPP، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

54/ وليد شواقفة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، يوليو 2008.

مراجع أخرى:

1/ شركة المياه والتطهير لولاية وهران سيور.

2/ شركة المياه والتطهير لولاية قسنطينة سياكو.

3/ شركة المياه والتطهير للجزائر سيال.

4/ الجزائرية للمياه ولاية قسنطينة.

الملخص:

تبقى الشراكة العمومية الخاصة في الجزائر خيار إستراتيجي لها من الأهمية ما يؤهلها للحفاظ على القطاع العام وتفعيل دوره في جميع المستويات، خاصة قطاع المياه. فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من قلة مصادر المياه، مقابل تزايد الطلب عليها، و هو المشكل الذي عجزت أمامه السلطات العمومية، فقامت هذه الأخيرة بإبرام عقود شراكة مع الشركات الخاصة الأجنبية لتسيير هذا القطاع. ومن نتائجها: توسيع شبكة المياه والتطهير، تحسين الخدمات ، تحديث خدمات الزبائن، الرفع من جودة المياه ومردودية شركات المياه لولايات وهران، قسنطينة والجزائر، وبالتالي تحسين أداء وكفاءة قطاع المياه والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: القطاع العام، القطاع الخاص، الشراكة العمومية الخاصة، قطاع المياه، التنمية الاقتصادية.

Résumé :

Le partenariat public-privé en Algérie est un choix stratégique important pour maintenir le secteur public et pour dynamiser son rôle à tous les niveaux, et particulièrement dans le secteur de l'hydraulique. L'Algérie, comme beaucoup d'autres pays, souffre de la faiblesse de ressources en eau, en comparaison de la demande croissante. Ne pouvant résoudre ce problème, les autorités publiques ont conclu des accords de partenariat avec des entreprises privées étrangères pour exploiter ce secteur. Ce partenariat a donné les résultats suivants: expansion des réseaux de distribution de l'eau potable et des eaux usées, amélioration et modernisation du service de clientèle, amélioration de la qualité de l'eau et rentabilité des entreprises de production et distribution des eaux à travers les wilayas d'Oran, Constantine, et Alger, et a permis ainsi d'améliorer les performances et l'efficacité du secteur de l'eau et de contriber au développement économique.

Mots-clés: secteur public, secteur privé, partenariat public-privé, secteur de l'eau, Développement économique.

Abstract:

The public-private partnership in Algeria is an important strategic choice for maintaining the public sector and promoting its role in all levels, especially in the water-supply sector. Algeria, like other countries, suffers from the lack of water resources, compared with the growing demand. The public authorities have not been able to solve this problem, so they entered into partnerships with private companies to exploit this sector. This resulted in: the expansion of the water-supply and disinfection network, the improvement and modernization of customer service, improvement of water quality and the profitability of the water companies in the wilayas of Oran, Constantine, and Algiers, and thus improve the performance and efficiency of the water-supply sector and contribute to economic development.

Keywords: public sector, private sector, public-private partnership, water sector, economic development.